الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السابعة والأربعون | 47 | الثلاثاء 8 أفريل 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3614
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3614
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس رئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه..... 3614
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون.. 3633
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون.. 3641
6- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة ذكرى عيد الشهداء 3642
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3642
8- رفع الجلسة..... 3648

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشرين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 8 أفريل 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة العامة يسعدني وباسمكم جميعا، أن أتوجه بحر عبارات التحية والترحيب إلى السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت

الحضور 102 إذا النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 23 جانفي 2025 النظر في مشروع قانون يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس رئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه عدد 87 لسنة 2024.

وتجدر الإشارة، إلى أن مكتب المجلس كان قد أحال مشروع هذا القانون مع طلب استعجال النظر فيه إلى كل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية ليتم إعداد تقرير مشترك حوله.

هذا ويخضع نظرنا في مشروع هذا القانون إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، فإن باب تقديمها يغلق بانتهاء النقاش العام وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 75 من النظام الداخلي وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

قبل أن أحيل الكلمة إلى كل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية لكي تستعرض التقرير المشترك حول مشروع القانون محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضاء اللجنتين بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والشكر أيضا موجه إلى الطاقم الإداري المرافق.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نمر إلى تلاوة التقرير المشترك المصدح للجنتين، تفضل السيد رئيس لجنة النظام الداخلي.

السيد محمد أحمد، رئيس لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

صباح الخير جميعا،

سأعرض عليكم تقرير مشترك بين لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية حول مشروع القانون عدد 87 /2024 المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات وأقاليم وأعضائه.

نعرض عليكم مسار دراسة مشروع القانون.

مسار دراسة مشروع القانون

مشروع قانون عدد 2024/87 يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطنى للجهات والأقاليم وأعضائه

- عدد الفصول: أربع فصول (04)
- تاريخ ورود المشروع على المجلس: 31 ديسمبر 2024.
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنتين: 2 جانفي 2025
- جلسات اللجنتين:
- جلسة بتاريخ 16 جانفي 2025 خصصت:
- للاستماع إلى ممثلي وزارة المالية حول مشروع القانون
- النقاش العام والتصويت على الفصول
- جلسة بتاريخ 20 جانفي 2025 للمصادقة على التقرير المشترك للجنتين
- قرار اللجنتين: الموافقة على مشروع القانون في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

نعطي الكلمة للسيد المقرر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد مقرر لجنة النظام الداخلي تفضل.

السيد يوسف طرشون، مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا سيدى الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة وبأعضادها الميامين،

واستسمحكم في:

تقرير لجنة التشريع العام
ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية
حـول مشروع القانون
المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه
عـدد 2024/87

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيدة وزيرة المالية

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية بأن تعرِض على أنظاركم تقريرها حول مشروع القانون عـدد 2024/87 المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه.

1- التقديم العام:

ورد بوثيقة شرح الأسباب المصاحبة للمشروع المعروض أن الهدف من هذه المبادرة التشريعية هو تطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه المضبوطة بمقتضى الأحكام التشريعية الصادرة في الغرض على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه.

حيث أن دستور 25 جويلية 2022 قد كرّس نظام الغرفتين وقد نصّ الفصل 52 منه على أنّ الشعب فوض الوظيفة التشريعية لمجلس نيابي أول يسمى مجلس نواب الشعب ولمجلس نيابي ثان يسمى المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وحيث تمّ ضبط الأنظمة الخاصة المنطبقة على رئيس مجلس النواب وأعضائه في فترة كانت فيها الوظيفة التشريعية ذات غرفة واحدة وذلك بمقتضى أحكام الفصلين 72 و73 من القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989 والخاصة بالمنح النيابية المخولة لرئيس وأعضاء مجلس النواب، وأحكام القانون عدد 16 لسنة 1985 المؤرخ في 8 مارس 1985 المتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب، وكذلك القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، والقانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا وذلك فيما يتعلق بإحالة الأعضاء من الأعوان العموميين على عدم المباشرة الخاصة.

وحيث أصبح البرلمان التونسي يتكون الآن من غرفتين تشريعيتين، أضحى من الضروري ضبط الأنظمة الخاصة المنطبقة على رئيس وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم بسحب وتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه والمضبوطة بمقتضى الأحكام التشريعية المذكورة أعلاه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه بأثر رجعي بداية من تاريخ 19 أفريل 2024 الموافق لتاريخ انطلاق نشاط الغرفة الثانية.

2- أشغال اللجنتين:

تَعهدت لجنة التشريع العام ولجنة والنظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية بالنظر في مشروع القانون عـدد 2024/87 المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه بموجب الإحالة الواردة عـن السيد رئيس مـجلس نواب الشعب بناء عـلى قـرار مـكتب المجلـس المنعقد بتاريخ 02 جانفي2025.

وفي هذا الإطار، عقدت اللجنتان جلسة مشتركة بتاريخ 16 جانفي 2025 خصصت للاستماع إلى ممثلي وزارة المالية والتصويت على فصول مشروع القانون، وجلسة بتاريخ 20 جانفي 2025 للمصادقة على التقرير المشترك.

بيّن ممثلو وزارة المالية خلال جلسة الاستماع المشتركة أن مشروع القانون المعروض يتضمّن ثلاث نقاط رئيسة تتمحور حول:

- سحب المنح النيابية المخولة لرئيس وأعضاء مجلس نواب الشعب على رئيس وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم
- سحب الأحكام المتعلقة بتقاعد رئيس وأعضاء مجلس نواب الشعب على أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم
- سحب الأحكام المتعلقة بنظام الإحالة على عدم المباشرة الخاصة لأعضاء مجلس نواب الشعب على أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم

وأوضح ممثلو جهة المبادرة أن مشروع القانون المعروض جاء بغاية تسوية الوضعية القانونية لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذين يتم تأجيرهم حاليا بناء على ترخيص استثنائي في غياب نصّ قانوني.

وفي تفاعلهم حول توضيحات ممثلي وزارة المالية بخصوص مشروع القانون المعروض، تقدم السادة النواب بعدد من الاستفسارات والملاحظات تمحورت حول النقاط التالية:

- الاستفسار من الناحية الشكلية حول مبررات التمشّي الذي اعتمدته جهة المبادرة والمتمثل في تقديم مبادرة تشريعية تنصّ على سحب الأنظمة الخاصة المنطبقة على رئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه فيما يتعلق بالمنح النيابية ونظام التقاعد والإحالة على عدم المباشرة الخاصة بالنسبة إلى الأعوان العموميين منهم على كل من رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه بدلا من المبادرة بتنقيح أحكام القوانين المتعلقة بضبط هذه الأنظمة، وذلك تجنبا للتشعب والتضخم التشريعي.
- بالرجوع إلى مقتضيات الدستور خاصة أحكام الفصل 65 منه، يتبيّن أن الوظيفة التشريعية تمارسها غرفتان نيابيتان، يتمتع أعضائهما بذات الحقوق والواجبات وذلك بعنوان أدائهم لمهامهم ووظائفهم النيابية وعليه فإنه من البديهي أن يتمّ تمتيع أعضاء الغرفتين النيابيتين بذات المنح.

• التأكيد على الصبغة التقنية للمشروع المعروض الذي يهدف أساسا إلى تسوية الوضعية القانونية الجارية لرئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه.

• إن سحب الأنظمة الخاصة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على كل من رئيس وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم من شأنه أن يطرح عدة إشكاليات وتعقيدات من الناحية الإجرائية لاسيما وأنه يستشفّ مما هو مضمّن بالمشروع المعروض أنّ المبادرة بتعديل هذه الأنظمة تظلّ من الصلاحيات الحصريّة للغرفة الأولى.

• التساؤل حول ماهية المنح المخوّلة لرئيس وأعضاء الغرفة النيابية الأولى والعناوين التي تسند بمقتضاها مقادير هذه المنح ومدى أحقية سحبها على رئيس وأعضاء الغرفة النيابية الثانية.

• إعمالا لقاعدة العمل المنجز لاستحقاق الأجر، فإن إسناد ذات المنح والامتيازات يفترض ضرورة مراعاة حجم وطبيعة العمل الموكول للغرفتين التشريعيتين وأدائهما وذلك وفقا للمشمولات الراجعة إليهما بالنظر والمحدّدة بنص الدستور.

• تقتضي دراسة مقترح سحب النظام الخاص المنطبق على رئيس وأعضاء الغرفة التشريعية الأولى على نظرائهم بالغرفة الثانية فيما يتعلق بإسناد المنح النيابية، مراعاة اختلاف تمثيلية وطريقة انتخاب أعضاء الغرفتين ذلك أنه بالرجوع إلى التشريع الانتخابي، تتم الانتخابات التشريعية بصفة مباشرة، على خلاف طريقة انتخاب أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم التي تتم فيها المراوحة بين الانتخاب المباشر وغير المباشر والقرعة عملا بمقتضيات المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023 والمتعلق بتنظيم انتخابات المجالس المحلية وتركيبة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

• التساؤل حول الحقوق المهنية من تدرّج وترقية وتقاعد وذلك فيما يتعلق بإحالة الأعضاء من الأعوان العموميين على عدم المباشرة الخاصة.

• أهمية الاستئناس بالتجارب المقارنة التي سبق لها اعتماد نظام الثنائية أو الازدواجية البرلمانية بقصد الاطلاع على ما هو معمول به فيما يتعلق بالأنظمة الخاصة المنطبقة على رئيس وأعضاء الغرفتين النيابيتين.

وفي ردودهم بخصوص تعديل الأحكام القانونية المتعلقة بأنظمة المنح والتقاعد المنطبقة على أعضاء مجلس نواب الشعب عوضا عن وضع نصّ قانوني منفرد، بيّن ممثلو وزارة المالية أن هذا الخيار يقتضي تنقيح القوانين التالية:

• القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989

• القانون عدد 16 لسنة 1985 المؤرخ في 8 مارس 1985 المتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب

• القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسّسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

• والقانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرّخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسّسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.

وتفاديا لإعداد أربعة مشاريع قوانين يكون من الأسلم تقديم مشروع قانون وحيد يمكّن من تحقيق الغاية المرجوّة.

وفيما يتعلق بالمنح المخولة لأعضاء مجلس نواب الشعب المراد سحبها على أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم على اختلاف المشمولات وتمثيلية الغرفتين، بيّن ممثلو وزارة المالية أن المقصود بعبارة "المنح "الواردة بنص مشروع القانون المعروض هو عناصر التأجير المكونة للراتب الشهري الذي يتقاضاه النائب وليست المنحة بمفهوم امتياز مالي تكميلي، كما يحدد القانون الإطار العام للتأجير وكل تعديل في مقادير تلك المنح تنظمّه النصوص الترتيبية ذات العلاقة.

هذا بالإضافة إلى أن مشروع القانون المعروض جاء في إطار تطبيق أحكام الدستور الذي نصّ على أن الوظيفة التشريعية تمارسها غرفتان هما مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وحدّد صلاحيات كل غرفة منهما دون تمييز بين الأعضاء وبالتالي فإنّ النظام القانوني للتأجير ينطبق على أعضاء الغرفتين المذكورتين.

أما بالنسبة إلى حقوق أعضاء مجلس نواب الشعب الذين يكونون في حالة عدم مباشرة خاصّة فإنا تنظم طبقا للقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسّسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والقانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرّخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسّسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.

وفي ختام مداخلتهم جدد ممثلو وزارة المالية تأكيدهم على أن مشروع القانون المعروض هو نصّ قانوني تقني بالأساس يهدف إلى سدّ فراغ تشريعي يتعلق بالنظام القانوني لتأجير وتقاعد رئيس وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك من خلال سحب الأحكام المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه عليهم، بعد أن أصبح البرلمان التونسي بمقتضى دستور 2022 يتكون من غرفتين تشريعيتين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والذي انطلق في ممارسة نشاطه منذ 19 أفريل2024.

وإثر ذلك تمّ المرور إلى مناقشة الفصول والتصويت عليها تباعا في صيغتها الأصلية المعروضة.

3- قرار اللجنتين:

قرّرت لجنتا التشريع العام والنظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية في جلستهما المشتركة الموافقة على مشروع القانون عدد 2024/87 المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه، بأغلبية الأعضاء الحاضرين_مع التوصية للجلسة العامة بالمصادقة عليه.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل القيم.

والآن ننتقل إلى النقاش العام، قائمة أولية للسادة والسيدات النواب الأفاضل: صابر الجلاصي، عبد القادر بن زينب، الطيب الطالبي، فتحي رجب، مسعود قريرة، ماجدة الورغي، ثابت العابد، بو بكر بن يحيى، ياسين مامي وظافر صغيري وهذه قائمة أولية.

إذا المصدح للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبكل الطاقم المرافق لك،

في الحقيقة مداخلتي ستكون مقتصرة ولا تهم القانون المعروض علينا وإنما للفت نظر وزارة المالية خاصة وأن السيدة الوزيرة حديثة العهد بالوزارة.

هذا الموضوع كنا قد تطرقنا إليه وطرحناه سابقا وهو موضوع يهم فئة صغار الفلاحين المتخلدة بذمتهم ديون وهذه الديون لا يعرفون كيف ستتم جدولتها وكيف سيقع تصنيفها.

السيدة الوزيرة، أريد أن ألفت انتباه وزارتكم وأعتقد أن هذا الموضوع تم طرحه سابقا في قانون المالية لسنة 2025، هؤلاء الناس تحصلوا على قطع وعلى مقاسم فلاحية ووقع تراكم ديونهم بسبب سنوات الإجاحة التي طالت ومنهم من تحصل على قطع من الأرض مصنفة كأرض سقوية ولكن في نهاية الأمر لم يجدوا الماء لأن بعض المناطق السقوية اليوم أصبحت مناطق تفتقد إلى هاته المياه.

السيدة الوزيرة، تم طرح هذا الموضوع في إطار جدولة الديون فوقع قبوله ثم بعد ذلك تم رفضه في قانون المالية، أنا اليوم أتوجه بكلمتي هذه لألفت نظر سيادتكم إلى إعادة دراسة جدولة هذه الديون. في الحقيقة كنت قد تطرقت إلى هذا الموضوع مع السيد وزير أملاك الدولة والسيد الوزير لا يجد مانعا في ذلك، لأن المسألة تتم معالجتها بين ثلاث وزارات: وزارة الفلاحة وكنت قد تحدثت مع السيد وزير الفلاحة وقد أبدى رغبته في تسوية وضعية أولئك الفلاحين المهددين بالخروج من أراضيهم بسبب تراكم الديون، عندما يريدون تسديد ما عليهم للقباضة المالية، القباضة تقول لهم هذه عبارة عن فوائض وعليك أن تأتي بأصل الدين، اليوم الموضوع لا يمكن حله إلا التنسيق بين ثلاث وزارات: وزارة المالية ووزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة.

بالنسبة إلى السيد وزير أملاك الدولة والسيد وزير الفلاحة كنا قد تحدثنا معهما، ولكن يبقى الأمر متوقفا لدى وزارة المالية، رجاء أن يتم الالتفات لهؤلاء الناس لأنهم تعبوا وقد قاموا بخدمة هذه المقاسم الفلاحية وأحيوها، فقد تحصلوا على بعض الهكتارات البسيطة ولا يمكنهم الآن مجابهة تحديات المياه أو شح المياه، فالرجاء إعادة النظر والالتفات لهذه الوضعيات لأن هؤلاء الناس خدموا الأرض وخدموا تونس ويريدوا أن يواصلوا العيش كعائلات فقيرة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر من زينب عن كتلة أحرار، له خمس دقائق. غير موجود.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في البداية تحية لصمود الشعب الفلسطيني الباسل أمام الغطرسة الصهيونية من إبادة وتجويع وتركيع ولا عزاء للأنظمة العربية المطبعة مع الكيان الغاصب.

السيدة الوزيرة، الموضوع الذي سنركز عليه اليوم لن يكون في علاقة بهذا القانون، بل في علاقة بمصنع التبغ بالقيروان وكنا قد راسلنا الوزارة في هذا الخصوص قبل مجيئك للوزارة بتاريخ 29 ديسمبر 2024 حول بعض التجاوزات الموجودة بهذا المصنع وهناك إشكاليات كبيرة مطروحة بهذا المصنع وتتم الإجابة على المراسلة بعد ثلاثة أشهر، في 25 فيفري 2025 لكن المفاجأة هنا أننا قد راسلناكم وتوجهنا إلى الوزارة لأننا لم نتوصل إلى الحلول لهذه الإشكاليات مع مدير المصنع والسلط الجهوية الذين تم تنبيههم بالتجاوزات الكبرى التي تحصل.

لدينا نقطتين هامتين في هذا الشأن، طلبنا الإجابة عنهما والتثبت فيهما وهما كمية كبيرة من التبغ الفاسد "المسوس" الذي تم تخزينه ثم سياسة السيد المدير العام لمصنع التبغ بالقيروان في علاقة بعماله وكانت المفاجأة بأن الإجابة تصلنا من مدير المصنع في حد ذاته بإجابات معومة لا علاقة لها بالواقع.

السيدة الوزيرة، إذا كنا نريد أن نحترم هذا الشعب ونريد أن نحترم مسؤولياتنا وأن يكون المسؤول يستحق منصبه، رجاء نطالب بفتح لجنة تحقيق للتحري في هذا الموضوع فدور الوزارة أن تعقد لجنة للتحقيق في هاتين النقطتين، فلماذا لم يتم هذا؟ لماذا الإجابة تكون من مدير المصنع وهذا السيد لا يحترم الجهة ولا يحترم الأعوان ولا يحترم أعضاء مجلس نواب الجهة.

السيدة الوزيرة، صحيح أن السيد مدير المصنع يحقق إنجازات كبرى فبعد أن كان الإنتاج لا يتجاوز 11 مليون علبة سجائر شهريا أصبح يحقق إنتاج يقدر بـ 23 مليون علبة سجائر شهريا نشكره على هذا كثيرا، لكن هنا نتساءل هل أن السوق الداخلية قادرة على استيعاب هذا الإنتاج؟ هذا هو المشكل. أكثر من نصف هذا الإنتاج السوق الداخلية غير قادرة على استيعابه خاصة السجائر التي يقوم بتصنيعها مصنع التبغ بالقيروان الذي يقوم بصنع سجائر من نوع الكريستال والقوافل، هذا النوع من السجائر غير مطلوب، فأزمة التبغ في تونس تتعلق بالسجائر التي يصنعها مصنع تونس "RNTA" وهي سجائر "légère" فيصبح هناك البيع المشروط وهذا البيع يعاقب عليه القانون.

في القباضات المالية لا يتم بيع النوعية المفقودة إلا إذا اشتريت أضعاف أضعافها من أنواع السجائر الأخرى، هل هذا معقول؟ مصنع يحقق مرابيح هذا جيد، ولكن أيضا عندما نقول أن هناك سجائر فاسدة غير صالحة للاستهلاك ومن داخل المصنع فقد تجاوز تخزين هذه السجائر مدة صلوحيتها، فأبسط الأشياء أن يتم إجابتنا على هذا، قولوا لقد تم تكوين لجنة تحقيق وعلى حد علمي أن هناك لجنة تحقيق، نطالبك السيدة الوزيرة بأن يتم مدنا بتقرير لجنة التحقيق وأن يكون في إطار الشفافية.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، تخص علاقة مدير المصنع بأعوانه، المسؤول الناجح هو الذي يجمع أعوانه لأن هؤلاء هم الذين يحققون له الإنتاجية المرتفعة وهؤلاء هم الذين حققوا له النتائج الهامة وعوض أن تتم مكافأتهم تتم هرسلتهم وفي شهر رمضان المعظم يتم فصل عاملين وتتم إحالتهما على مجلس التأديب لكن الحمد لله مازالت هناك في تونس مؤسسات تعمل ويلتجؤون إلى المحكمة الإدارية التي تنصفهم وتعيدهم إلى عملهم وجاء في تقرير المحكمة الإدارية أن إجراءات هذا المسؤول كلها غير صحيحة لأنه عندما تريد معاقبة شخص على تدوينة يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية ولا أن يتم الدخول على الحساب الخاص للمواطن وتتهمه بالتعبير في تدوينة فيها إساءة للمصنع، لقد عبر عن رأيه والدستور يكفل للمواطن حرية التعبير عن الرأي، لماذا يتم فصله وتتم معاقبته بست أشهر، لكن الحمد لله تم إعادة هذا الشخص إلى عمله.

لماذا التنكيل بالأعوان وهذا التنكيل طال المتقاعدين، فالأعوان المتقاعدين يتحصلون على قسط معين من السجائر ومن بينهم أشخاصا لا يقدرون على التنقل وهم موجودين في الجنوب وفي تونس العاصمة وهم موجودين حتى خارج الوطن، لكن للأسف الشديد أن التوكيل في البنوك التي فيها أموال وفيها مسؤولية يتم العمل به وعند هذا السيد لا يتم العمل به.

السيدة الوزيرة، سنبين لكم بأن هناك تجاوزات كبيرة وأن المصنع يوجد به سجائر فاسدة (قام السيد النائب بعرض صور)، هذه الصورة من القباضة المالية بالمنصورة تظهر علب فيها علب سجائر وفيها مضخة يتم بها مداوة السجائر الفاسدة.

السيدة الوزيرة، لقد ضاقت الجهة ذرعا بهذه التجاوزات الكبرى والمسؤولين السابقين في المصنع قاموا بإنجازات وتركوا أثرهم، هل تعلم أن السجائر "légère" كان يصنع في سويسرا وبفضل المسؤولين السابقين أصبح يصنع هنا في المصانع التونسية والمادة التي بها يتم صنع السجائر كنا نستوردها بالعملة الصعبة من الأرجنتين، أصبحنا ننتج هذه المادة بالوطن القبلي، هذه هي الإنجازات وليست الهرسلة وإيهام الآخر بأن هذا السيد يحقق المرابيح، إذا كانت هذه المرابيح يتم تحقيقها على حساب كرامة الأعوان وعلى حساب كرامة الجهة فلا نريد هذه المرابيح.

هذا السيد لديه دعم كبير من داخل وزارتكم ومن داخل السلطة الجهوية والمتمثلة في السيد الوالي الذي أعلمناه أكثر من مرة للتحري في هذا الموضوع، لكن للأسف الشديد لم يحرك ساكنا وبغطاء إعلامي معارض لمسار 25 جويلية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، أبارك تعيينكم على رأس وزارة المالية وأبارك ثقة السيد الرئيس التي منحت لشخصكم لكنكم في وضع لا يحسد عليه، لدينا وضع تنموي ومالي في الدولة صعب جدا نتمنى أن تكونوا عند حسن ظن السيد رئيس الجمهورية.

صحيح وجدتم وضع لا أقول كارثي، بل صعب جدا وكنت تعملين في لجنة الصلح وأعلم صراحة أننا لم نتقدم كثيرا وهنا نقطة استفهام، أقول الآن أن قانون الشيكات في الحقيقة قد عطل البلاد ، كل المشاريع التنموية توقفت، أقول أن هذا القانون لابد منه ولكن استعجلنا به بعض الشيء ولم يتم التريث لكن ما أراه الآن أن رجال الأعمال ورؤوس الأموال بقوا في وضعية جيدة فكل سنة يغيرون سياراتهم ومن لحقه الضرر هو الموظف، هو المواطن البسيط فالمواطن كان سابقا عندما تتعطل ثلاجته يأخذ صكين أو ثلاث صكوك ويشتري ثلاجة ولكن الآن لم يعد يستطيع ذلك، وبعد أن كان المواطن يأخذ صكين أو ثلاث صكوك ويقتني مستلزمات العيد لأبنائه، هذه السنة لم يشتر لأبنائه ثياب العيد، علينا البحث عن حلول كحل الكمبيالات الذي يجب تقنينه وعلينا أن نتعاون كمجلس نواب الشعب وإطارات وزارة المالية لنبحث عن حلول بديلة تخرجنا من هذه الأزمة.

أيضا هناك صلح ديواني قمنا به في الحقيقة جيد، ولكن ما هو أساسي لضخ الأموال هو صلح جرائم الصرف، الأشخاص الذين أدخلوا بضاعة عبر الموانئ وعبر المعابر القانونية ولديها خطايا كبيرة، الصلح الديواني أفضل من هذا القانون، أظن أنه علينا البحث عن طريقة لإجراء صلح للجرائم الصرفية لأنها تضخ لنا الكثير من الأموال ويمكنها أن تخرجنا من هذا المأزق وأظن أنه يجب العمل علي هذا السيدة الوزيرة.

هناك موضوع آخر السيدة الوزيرة تهم وضعية وزارة المالية وقد ذكرت هذا سابقا، على وزارة المالية القيام بمجلة صرف عادلة وآن الأوان أن نشجع رؤوس الأموال، نحن بصدد البحث عن قروض والعديد من المواطنين لديهم أموال ولن يخرجوا بهذه الطريقة إن لم تكونوا صرحاء معهم، علينا إطلاق سراح هؤلاء لأنهم مكبلين وعلينا مدهم بمهلة كما حصل في بلدان أخرى، صحيح السيد الرئيس كلما يفتح ملفا تخرج أفعى فأينما يذهب يجد الأمور متوقفة وبالعكس الآن هناك العديد من رؤوس الأموال يأكلون ويشربون دون ضجر، ولكن من تضرر من ذلك؟ الشركات تغلق والمتضرر هو المواطن البسيط.

السيدة الوزيرة، علينا البحث عن حلول لقد قلت في وقت ما علينا القيام بصلح ويتم كتابته حبرا على ورق ليتحرر الناس ونمنحهم مهلة ولا نسألهم من أين لك هذا، الأموال قام بإخفائها ولن تظهر بهذا القانون وبهذه الطريقة لا يمكن تشجيعهم، فلنكن صرحاء معهم، ولكن في المقابل أصوغ مجلة رقابة للأداءات سلسة "robuste" ويلتزم الجميع بهذه المنظومة ولا يتم إعفاء أحد.

لماذا لا يدفع سوى الموظف؟ على الجميع أن يدفعوا فهناك مقاهي ومطاعم ومحامون وأطباء وشركات، العديد منهم يدفعون الأداءات والعديد منهم أيضا لا يدفعون الأداءات والموظف البسيط يدفع أكثر من صاحب مقهى وتجد شخصا لديه "مرسيدس" وغيره، أنا لا أحسده لكن أيضا مثله مثل الموظف الذي يدفع ومثل الناس الشرفاء الذين يسددون أداءات للدولة، الدولة تشغلك وتشجعك، ولكن عليه أن يدفع وعلينا مراقبته.

لابد من وضع منظومة قوية ورقابة ديوانية، هناك الكثير من المواطنين يتهربون من رقابة الأداءات لذلك نرى أنه آن الأوان للقيام برقابة كما تم القيام في وقت ما بـ "caisse enregistreuse" ولم تنجح لا أدري لماذا في دول أخرى حتى ملمع الأحذية يدفع الأداء، الجميع

يدفعون الأداء لكننا نجد أن 30 أو 40 % من الطبقة الشغيلة تقوم بدفع الأداءات والبقية لا يدفعون الأداءات كما يجب.

هذا ما لدي السيدة الوزيرة ولدينا في شخصكم الثقة لنتقدم بهذه البلاد وسنقف معكم ونحن أيدينا مفتوحة من رئيس مجلس الى كل النواب، نحن نريد أن نعمل معا ونريد أن نتقدم بهذه البلاد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة المالية ونرجو لها التوفيق في مهامها،

مرحبا بالسيدات والسادة مرافقيها من مديرين عامين ومن موظفين سامين،

في البداية لا يمكن لنا إلا أن نوافق على هذا القانون كي ينطبق على مجلس الأقاليم والجهات وينطبق على أعضاء مجلس النواب وهذا أمر مشار إليه في الدستور وكل ما نقوم به فهو تقنين هذه العملية.

ثانيا السيدة الوزيرة، عادة عندما يأتي وزير إلى البرلمان نعتبره ممثلا للحكومة وهنا بداية أريد أن أنبهك إلى نقطة، يوجد قانون يرجع إلى سنة 1985 ينص على عدم الجمع بين موردين عموميين وصدرت الأوامر الترتيبية فيما يخص المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والمجالس المحلية وأغلبهم موظفين عند الدولة، فكيف ستمدونهم بهذه المنحة والحال أنها تتعارض مع قانون موجود وقد طرحنا في البرلمان مقترحا لمعالجة هذا المشكل سنة إلى الوراء وهو الآن في لجنة المالية وستقع معالجة هذه الوضعية لنرفع عنكم الحرج ولنعيد الحق إلى أصحابه.

نقطة أخرى، نعلم بأن هذه البلاد يوجد بها نسبة كبيرة من الفلاحين وأهم قطاع هو الزيتون وكنت قد نبهت عند مناقشة الميزانية إلى أن هناك أزمة قادمة ولم تأخذوا رأينا بعين الاعتبار ووجدت الأزمة والزيت بقي موجودا في مناطق الإنتاج من الجنوب إلى الشمال ولم يدخل للديوانة، فهو موجود لدى الخواص في بيوتهم أو في المعاصر وهذه أزمة حقيقية وأنا أجوب البلاد من بنقردان إلى بنزرت والصابة الجديدة في الأفق وهذه الصابة إن لم تستعد لها الحكومة من الآن فإنها ستمثل مشكلا حقيقيا في الأرياف ونحن نعرف قدرة الأرياف على التحرك.

كذلك السيدة الوزيرة، نحن نواب شعب ودستورنا ينص في فصله الأول على أن تونس دولة عربية مسلمة، الإسلام دينها بالتالي، كل ما يدور في الساحة العربية يهمنا وما يدور في غزة يهمنا وبالمناسبة فإني أترحم على الشهيد فارس الذي سقط بالأمس في الساحة الطلابية كما أحيي كذلك طلبة تونس الذين كانوا دائما في الموعد، حتى في زمن كانت فيه الكلمة صعبة وكان من الصعب جدا أن تخرج إلى الشوارع كان طلبة تونس في الشوارع، كانوا في شارع الحبيب بورقيبة وفي شارع باب بنات من أجل القضايا العادلة وهذا ليس بجديد على طلبتنا وعلى تلاميذنا.

كذلك فإني أحيي أحرار العالم في كل مكان الذين ساندوا القضية الفلسطينية والحكمة أن نأخذ العبر، فقد تبين فشل الإقليمية، فلا يستطيع أي نظام عربي أن يدخل علبة حليب لغزة، عليكم أن تراجعوا مواقفكم وأن تنجزوا المشاريع المشتركة، أي نظام عربي ولو كان صادقا، فإنه لا يستطيع الآن تقديم أي مساعدة للفلسطينيين في الداخل.

نقطة أخرى، قصر نظر الكثيرين الذين اعتقدوا أن الحروب قد انتهت فالحروب قد وجدت منذ أن وجد الإنسان على الأرض وستستمر لأنها طريقة لحل المشاكل عندما لا تستطيع الدول حلها بالطرق السلمية والعبرة أن نستعد للحروب، لنضمن السلم لابد أن نستعد للحروب وبالنسبة لي مقاتل وطني يقاتل من المسافة صفر أفضل من حاملة طائرات، مقاتل يقاوم طائرة مسيرة بعصا وبده مقطوعة أفضل بكثير من الضباط خريجي الأكاديميات العسكرية، فعلينا أن نعمل بهذا المبدأ: الوطنية أولا وهنا ألتقي مع السيد الرئيس عندما يقول: "لا تهمني الخبرة، تهمني الوطنية" نحن الآن لابد أن نعتمد على الوطنيين أولا في المالية، في الاقتصاد، في الفلاحة، في إدارة الدولة قبل أن نعتمد على الخبرة التي لا أعلم كيف توظف.

أترحم بهذه المناسبة على من أوقفوا قطار الموت جيل، أترحم على...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي، عن كتلة صوت الجمهورية، لها ثماني دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

ما بعد 2019 كل مسؤول يتقلد منصب مهم في الدولة نتضامن معه ونقول أن هذا المسؤول سيجد تركة صعبة جدا يعينه الله على الوضع الذي وجده، ولكن اليوم بعد خمس سنوات في الحقيقة كل مسؤول سيتقلد منصب في الدولة لن نكون متضامنين معه لأنه من المفروض في هذه المرحلة الحساسة بالذات أن يكون المسؤول له من الكفاءة و"profil" المرحلة القادمة وإما أن يكون قادرا أو غير قادر.

السيدة الوزيرة، أنا متأكدة أنك كفاءة اليوم على المستوى الوطني وأنا متأكدة بأن سيرتك الذاتية مهمة تخول لك بأن تكوني "profil" في المرحلة القادمة على مستوى وزارة المالية، ولكن هل كفاءة وزيرة المالية اليوم تسير بالتوازي مع مردودية إدارتها لنتوصل إلى نتيجة إيجابية؟

سأعطيك مثالا سنتحدث اليوم عن الإدارة العامة للديوانة وفي كل زيارة سنتناول الحديث عن إدارة ما، هذه الإدارة وقبل كل شيء أود أن أتقدم بتحية إكبار واحترام وشكر لكل الكفاءات الموجودة فيها والتي تحب بلادها ونحن لا نزايد على حب الوطن مع هؤلاء، هؤلاء الناس بصدور عارية اليوم يتصدون للتهريب، يتصدون للأسواق التجارية الموازية ويقومون بحماية اقتصاد بلدنا ولهم كل الاحترام والتقدير ولأذهب في الاحترام والتقدير إلى أبعد من هذا وسأحدثك عن بعض النقاط التي تسبب إخلالات على مستوى مردودية هذه الإدارة.

السيدة الوزيرة، الإدارة تعاني اليوم كثيرا من ضعف التجهيزات ومن الضروري تحديثها فمن غير المعقول أن نعمل بتجهيزات قديمة، السيدة الوزيرة علينا دعم الموارد البشرية في هذه الإدارة، لأن آخر دفعة دعمت هذه الإدارة كانت في 2013 وفي الحقيقة من 2013 إلى اليوم لا توجد روح جديدة في هذه الإدارة ولهم ألف حق في ذلك.

النقطة الثالثة والأهم بالنسبة لي، أنه للأسف اليوم هناك بعض الأطراف في هذه الإدارة لا تريد أن تدخل موارد مالية للدولة وهذا بالمؤيد السيدة الوزيرة، اتصل بي مواطن أراد خلاص المعاليم الديوانية لشاحنته بقى ثلاث أسابيع يلح على الدولة أنه يريد دفع معاليمه الديوانية، ثلاث أسابيع وملفه قد استوفى كل الإجراءات ويأتيه العون، وأنا أتحدث عن بعض الأعوان ولن أتحدث عن كل الأعوان قال له أريد أن أرى الشاحنة، قال له بأن الشاحنة أجريت لها معاينة ولديه ورقة المعاينة، تفضل يمكنك أن ترى الشاحنة، تمت المعاينة اليوم الأول، اليوم الثاني واليوم الثالث فهل أن هذا المواطن لا توجد لديه مصالح أخرى يقوم بها غير خلاص المعاليم الديوانية لشاحنته؟ ألا توجد لديه ظروف اجتماعية معينة تمنعه من أن يبقى ثلاث أسابيع على ذمة الإدارة ليستخلص المعاليم؟ يترجاكم لدفع المعاليم.

أعلم بأن لديكم منظومة اسمها منظومة "سندة" وهذه المنظومة هي التي تقوم بطريقة عشوائية باستخلاص المعاليم من المواطنين أو من أصحاب الشركات وغيره، إذا كان هذا السيد قام بالتسجيل في المنظومة فإنه آليا تمنع المنظومة بأن يبقى الملف معطلا ثلاث أسابيع لأن هناك آجال متعلقة بهذه المنظومة، لماذا إذن بقي ثلاث أسابيع؟ لأن ملفه تم العمل عليه يدويا ولماذا تم العمل عليه يدويا؟ هذا السؤال أطرحه وأرجو أن أجد الإجابة لديكم، ملف يتم العمل عليه يدويا على مدى ثلاث أسابيع وعندما يضجر المواطن ويقول لهم أريد استرجاع ملفي من الغد يتم تسجيله في هذه المنظومة ويستوفي الإجراءات، ولكن الحمد لله بعد ثلاث أسابيع تم استكمال ملف هذا السيد وعندما نسأله ماذا تفعل هنا، يقول ثلاث أسابيع ضاعت من عمري في إدارة الديوانة وأتحدث عن بعض الأعوان.

على كل منظومة "سندة" هناك منظومة ثانية اسمها "سندة 2" نرجو تفعيلها حتى نحمي "سندة 1"من الاختراقات ومن غير ذلك أعلم أن الطريقة تحصل بطريقة عشوائية، ولكن عندما أجد موظفا اليوم تصله ملفات استخلاص معاليم لشركات كبرى وفيها مداخيل كبرى، نجد أنها تذهب لموظف معين وموظف آخر يتم إعطاؤه ملفات بسيطة أنا لا أشكك في هذا، ولكن أقول هناك اختراقا للمنظومة وهناك اليوم من يتلاعب بهذه المنظومة.

السيدة الوزيرة، لدينا شركات "loi 72" وهذه الشركات تساهم في ضخ موارد هامة للدولة، هذه الشركات اتضح بالكاشف وأن إجراءات التصدير فيها يتم القيام بها في فترة ما بين الحصتين في فترة المداومة، لماذا أترك هذه الشركة التي تدر مداخيل، الموظف الذي يعمل بها يستجدي -ولدي هذا بالمؤيدات- كي يتم الاشتغال على ملفه لأن لديه باخرة أو لديه شاحنة متوقفة، يستجدي دراسة الملف لأن هناك خطية، لماذا أترك المستثمر أو غيره يستجدي الدولة والدولة تنتفع منه من جهة أخرى.

السيدة الوزيرة، أرشيف الإدارة الجهوية: نرجو أن تطلعي عليه ولا أعني بتزرت فقط، بل أنا أتحدث عن كامل تراب الجمهورية، لا بأس من مراقبة أرشيف الإدارات الجهوية لأنني كمعمل عندما تطلب مني الإدارة ملفي الخاص في 2021 ويتم تسجيل الملف ثم في 2024 تطلب مني نفس الملف، صحيح أن ذلك الملف تم تسجيله في "système" ولكنه غير موجود بالأرشيف لذلك أضطر كصاحب مؤسسة أن أضيع مصالحي وأبقى أبحث عن الملف لأخذه مرة أخرى لأستوفي معاملاتي، أعلم بأن هناك كفاءات تعمل على مستوى الإدارات وأعلم أن الإدارة العامة للديوانة يوجد بها إطارات يجب أن نرفع لها القبعة ولكن هذه الإدارة تساهم في ضخ الكثير من الأموال للدولة والأموال التي ستدخلها للدولة بإمكاننا أن ندعم بها ظروفها الإنسانية في العمل، الناس يمرون بظروف صعبة جدا.

السيدة الوزيرة، أنا أطلب منك حقيقة القيام بزيارة ميدانية وأن تصطحبي معك خبراء من إدارة الديوانة، خبراء فنيين متمكنين ولا داعي من وجودي أو من وجود المجالس المحلية ولا داعي من استدعاء المجالس المحلية، أطلب منك كما يقال فتح الكتاب على الأرشيف وعلى "mémorial" الذي يعرفه المختصون في الديوانة، هذا الأرشيف الذي فيه محاضر لم يتم القيام بها منذ سنوات، عندما أقول لك بأن المواطن مصالحه معطلة فإنني أعي جيدا ما أقول وأطلب منك السيدة الوزيرة أن تأتينا في المرة القادمة بالإحصائيات وبالأرقام في هذا الموضوع وبودي وهذا التزام أمام الجميع أن أطلب الاعتذار من هذه الأطراف إن اتضح أنني أخطأت في حقها وهذا مسجل سأعتذر وأتمنى أن أعتذر وأتمنى أن أكون مخطئة وشكرا لك السيدة الوزيرة.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أجدد ترحابي بالسيدة الوزيرة وبكل الوفد المرافق،

باسمي الخاص وباسم كافة زميلاتي وزملائي النواب، أقول لكم عيدكم مبروك وان شاء الله كل عام وأنتم بخير،

مرحبا بكم مرة أخرى ضيوفا على مجلس نواب الشعب وممثليه،

والكلمة الآن للنائب المحترم ثابت العابد غير منتمي، له تسع دقائق، تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

بالأمس عرض على مجلس نواب الشعب اتفاقية قرض بـ 80 مليون أورو على 20 سنة بخمس سنوات إمهال وبنسبة فائدة 3% أي مبلغ كهذا لو أضعه في البنك ولا أعمل به، سيدفع ما عليه بنفسه وهذا ليس قرضا، بل هبة ولكن رفضه بقطع النظر على أنه قرض ماذا يعكس؟ يعكس أنه عندما تصبح الشعبوية رياضة وطنية باسم السيادة نمرر قرض بـ 8 آلاف مليار دون تداول من البنك المركزي ونرفض تقريبا هبة من هذا النوع وهذا يعود إلى أسباب أخرى خاصة بإدارة تسيير هذا المرفق التشريعي، كيف يتم التشريع في البلاد؟

التشريع في البلاد يتم عبر مساران: مسار حكومي، الحكومة ترى وأنه من الضروري سن تشريعات جديدة فترسلها إلى رئيس الجمهورية وبالموافقة عليها يبعث بها إلى البرلمان وتأتي هذه القوانين للبرلمان بمقاربة حكومية وكل برلمانات العالم تتداول وتعدل هذه القوانين، لذلك سمي برلمان الشعب، لأن تلك المقاربة الحكومية سيضفي عليها تعديلات من كل المتداخلين: من منظمات، من هيئات ومن خبراء.

نحن اليوم في البرلمان نناقش قانون الشغل ولا نوجه دعوة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل لأن الموضوع لا يعنيه، لا نوجه دعوة إلى من يفهمون في قانون الشغل، إلى المعنيين، نحن حققنا الاكتفاء الذاتي فيتم استدعاء اثنان أو ثلاث أشخاص وتتم المصادقة على القوانين.

المسار الثاني، هناك المسار الذي يسمى بمشاريع القوانين وهناك مسار يسمى بمقترحات القوانين التي هي مقترحات الشعب، ما معنى عشرة نواب يتقدمون بمقترح قانون، هؤلاء ممثلي الشعب أي أن الشعب هو أيضا لديه رؤية ويتقدم بمقترحات القوانين ولكن مع الأسف القوانين يتم تجميدها هنا في البرلمان، لا تمر وكأن مجلس النواب يعمل بمقاربة واحدة هي المقاربة الحكومية وفي المقابل رئيس الجمهورية يتحدث عن الثورة التشريعية، الثورة التشريعية تتطلب مخططا تشريعيا وهذا المخطط التشريعي يتطلب مقاربة تشاركية كاملة مهما كانت النوايا، شخص واحد لا يقوم بثورة تشريعية، المجموعة الوطنية هي التي تقوم بالثورة التشريعية عندما تكون هناك مقاربة تشاركية وهذه المقاربة لا يمكنها أن تنجح لأنها تتطلب بيئة والبيئة التي ستنجح فيها الثورة التشريعية يجب أن تكون بيئة تحترم فيها الحقوق والحريات.

على سبيل الذكر في مسألة الحقوق والحريات، الهجرة غير النظامية هناك اتفاقية في 2008 واتفاقية في 2011 وهناك مذكرة تفاهم في 2023 ومهما كانت هذه المسميات، يقومون بترحيل التونسيين وهذا فيه مخالفة لكل المواثيق الدولية، لماذا يقع ترحيلهم مهما كانت الاتفاقيات التي أبرمتها، لماذا يتم إرجاعهم؟ في إطار السيادة الوطنية نحمي حدودي من الداخلين بطريقة غير شرعية والخارجين بطريقة غير شرعية وبكل جدية، ولكن من يعمل في أي دولة أخرى ولم تتعلق به قضايا أو جريمة لماذا يتم ترحيله ولماذا أقبل به؟ تحت أي مسمى يتم قبوله وهذا تواصل في العشرية السوداء وبعد العشرية السوداء حيث تم ترحيل التونسيين من كل البلدان وبالآلاف، بأي منطق وبعد ذلك نقول هذا قام باتفاقية وهذا لم يمض اتفاقية فقد أمضى بروتوكول فقط.

عندم تقدمنا بمقترح قانون وتحدثنا فيه عن حرية الاتصال السمعي البصري وعن تركيز الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، هذه المسائل التي تهم الشأن العام أين سيتم التداول ومناقشتها؟ عندما نرى وضعية الإعلام اليوم أصبح اعلام "business" يضم أجناسا جديدة من المضامين الإعلامية التي تعتمد على الإثارة والتي تبحث عن الإشهار لأنه من ناحية سلة الإشهار ضعيفة، ولكن اليوم المستشهرين يتحكمون في المجال الإعلامي وفي هذه المضامين في غياب قانون لقياس نسب الاستماع والمشاهدة.

اليوم لا يتم التداول في قضايا الشأن العام، السيد رئيس الجمهورية أكد في أكثر من مناسبة على أن الرأي والرأي الآخر محترم حتى في هذا البرلمان، الرأي المخالف ليس عيبا، بل بالعكس أنقذ الموقف في بعض الأحيان وإلا فإن المشهد كان سيكون أكثر بؤسا وبالتالي فعندما نصادر إرادة الشعب وعند مصادرة إرادة النواب ولا يتم عرض القوانين ولا يتم عرض تعديل المرسوم عدد 54 فأي قدرة وبأي سلطة تجعلك لا تمرر القانون عدد 54 والقانون الخاص بحرية الاتصال السمعي البصري، هذا الفضاء العمومي ان لم يتم فيه التداول في قضايا الشأن العام وفي وسائل الإعلام فسيتم تداولها بشكل مضر وبشكل آخر وسيطغى تقسيم التونسيين وتجزئتهم إلى جمهور الخيريين مقابل نخبة الفاسدين.

هذا لا يمكن أن يتقدم بالبلاد ولن ينفع تونس، عندما تحدثنا عن الوحدة الوطنية، الوحدة الوطنية موجودة تتجلى في الثورة التشريعية، ثورة تشريعية بلا وحدة وطنية لا تنجح لأن الجميع يجب أن يؤمن بها وأن يشاركوا فيها وكما قلنا الثورة التشريعية بمخطط تشريعي وبمشاركة البرلمان لنكون لجنة بين الحكومة والبرلمان ونضع فيها المخطط التشريعي، بهذا الشكل لن نتقدم بمبادرات تشريعية لأننا نعلم أن القوانين ستأتي وأن المبادرات ستأتي وسنكون على علم بكل ذلك، نكون نحن من نقوم به ولكن أن نفاجأ كل مرة بقانون وكل القوانين عبارة عن مجموعة جزر لا يوجد أي ترابط بينها، قانون الشيكات دون تداول هل رأيتم تداعياته اليوم؟ تداعياته كارثية حتى وإن كان جيد، ولكن لم يتم الاشتغال بجدية وبالوقت الكافي على الفترة الانتقالية فوجدنا أنفسنا من وضعية إلى وضعية، الفراغ الكامل.

كل هذا، مهما كانت اختلافاتنا، فإن اختلافاتنا ظاهرة صحية وليست حالة مرضية، الاختلاف ضروري، ولكن الاختلاف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نحيل الكلمة للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

أرحب بالسيدة الوزيرة وأبارك لها ثقة سيادة رئيس الجمهورية في شخصها وكذلك الوفد المرافق من السادة المديرين العامين الحاضرين ونعلم جيدا أنهم كفاءات.

السيدة الوزيرة، أعتقد أنك كنت تتابعين الوضع فقد كنا في خلاف كبير مع السيدة وزيرة المالية السابقة نظرا إلى الكثير من المواقف التي أدت إلى أنه في آخر المطاف وقت الإمضاء على قانون المالية قال السيد الرئيس: "لست راضٍ على القانون لكن أمضيناه لتواصل الدولة."

نحن نأمل السيدة الوزيرة، أن تقع مناقشة ميزانية 2026 مبكرا وأن يتم الاستماع إلى السادة النواب ولآرائهم لكي لا نقع في نفس الإشكاليات التي حصلت في السنوات الفارطة منذ أن تولينا هذا البرلمان.

كذلك السيدة الوزيرة، أود تهنئة السيد المدير العام للديوانة، فالجميع يعلم أنه كفاءة في الإدارة ونحن متأكدون أن الإدارة العامة للديوانة ستشهد نقلة نوعية في عهده، لأنه ابن الإدارة ونعلم جيدا أنه ذو كفاءة وأخلاق العالية.

السيدة الوزير، تنتظركم أعمال كثيرة ويجب اليوم أن نوقف هذا النزيف المتمثل في التفرقة بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والتي أدت بنا إلى العديد من المشاكل وتسببت في تغيير عدد كبير من الوزراء على رأس عدة وزارات لا لشيء سوى للانفراد بالرأي وكأنه وحده من يمتلك حقيقة الأشياء في حين يجهل الآخرون كل شيء، لذلك نرجو أن تؤخذ هذه المسائل بعين الاعتبار من قبلكم ومن قبل جميع أعضاء الحكومة.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، أنا أتساءل لماذا لم يتم إلى حد الآن تفعيل المناطق الحرة مع الجارتين الشقيقتين ليبيا والجزائر

لإنشاء هذه المناطق لكي نوقف نزيف التهريب ونزيف التجارة الموازية ولا يمكن لهذه التجارة أن تضبط إلا من خلال إنشاء منطقتين حرتين تتم مراقبة المتعاملين فيهما ونعرف من يشتغل على هذه الخطوط وهو ما سيعود بالجدوى على الدولة وعلى الجميع.

السيدة الوزيرة، نفس العملية، يجب اليوم إيجاد حلول بخصوص الشيكات والأشخاص الموجودين في السجون، هؤلاء الأشخاص لا يوجد في الحقيقة أي داع لبقائهم في السجون والدولة تصرف عليهم أموالا كما أن هناك عائلات تشتتت ولم يسدد فعليا ديون الدائنين أو المدينين اليوم، الدولة ما تزال تصرف مبالغ طائلة على هؤلاء السجناء، لذلك نرجو أن يتم تفعيل القانون بحذافيره ولا أن نقف عند حدود "ويل للمصلين"، أي أن نطبق جزءا منه ونتجاهل جزءا آخر أو أن نحوله إلى قانون قطاعي.

نرجو منكم بالتعاون مع السيدة وزيرة العدل والسيد وزير الداخلية أن تنظروا إلى الأثر الواقعي لهذا الملف وأن تدركوا الوضع الذي وصلنا إليه، فهؤلاء الناس اليوم في السجون ويجب العمل على إدماجهم مجددا ومن فر منهم إلى الخارج يجب أن يعود إلى عائلته وأطفاله وكذلك النساء التونسيات في السجون، إذ أن أغلبهن تورطن في قضايا اقتصادية بسبب ظروف جائحة كورونا وغيرها.

هؤلاء الأشخاص كانوا ضحايا الظروف واليوم من المفروض على الدولة أن تتحملهم وأن يقع إدماجهم في الدورة الاقتصادية ويجب أن يتم ذلك في أقرب الآجال.

السيدة الوزيرة، التجارب التي حصلت مثل قانون 5000د وقانون 3000د والتي جعلنا منها حقلا للتجارب، اليوم نرى نتيجة ذلك وما وصلنا اليه، فحتى على مستوى تصدير دقلة النور أو زيت الزيتون وغيرهما توقفت الأمور نظرا إلى أن العديد من البنوك لم تعد تمنح الثقة للمستثمرين والمصدرين.

أرجوكم، أقول لمن يريد ضرب الدولة التونسية، كفاكم عبثا بالدولة، في النهاية قد تتمكنون من السفر إلى الخارج والهروب، ولكن ستعودون في يوم ما، أرجوكم قدموا لنا الاتفاقية التي أبرمها قيس سعيد ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نضيف دقيقة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

هذه الأمور لا توجد إلا في أذهان بعض المرضى، أولئك الذين يترددون للسفارات الأجنبية والذين يريدون ضرب البلاد التونسية. نقول لهم، عيب عليكم قدموا لنا الاتفاقية مادام لديكم من يصلكم بالأخبار والوثائق مدونا بهذه الوثيقة.

اليوم نرى حيفا كبيرا على شبكات التواصل الاجتماعي، نحن في البرلمان باعتبارنا نمارس الوظيفة التشريعية، لم نر هذه الاتفاقية واليوم نحن كبرلمان نطالب بترحيل الأفارقة الموجودين بطريقة غير نظامية كذلك، في دول أخرى كل من يثير المشاكل يقع ترحيله، كل هذا تقع دراسته ولكن ليس بهذه الطريقة الاعتباطية لضرب الدولة والاستثمار ومحاولة إسقاط الدولة.

لكن الشعب اليوم واعٍ إن شاء الله، ينتهي هذا التعثر وإن شاء الله نرى تونس في مراتب الدول المتقدمة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم عبد القادر بن زينب والآن الكلمة للنائب المحترم بوبكر بن يحي عن الخط الوطني السيادي، له ست دقائق تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس.

"يسألونك عن غزة، قل بها شهيد يسعفه شهيد ويصوره شهيد ويودعه شهيد ويصلى عليه شهيد". هكذا هو الوضع في كل فلسطين ولبنان واليمن وأمام صمت الأنظمة العربية وتخاذلها لم يبق لي إلا أن أقرأ بعضا من قصيدة الشاعر العظيم مظفر النواب، "نداء إلى الطيارين العرب" وهو نداء إلى الطيارين العرب:

"خلي جبين الطائرة الفذة نحو الأرض تماما نحو الأرض خذ سرعتك القصوى دمر أي مكان في العاصمة الصهيونية واستشهد فالله سيلقاك قبيل وصول الأرض أو أنت وصلت احتضنتك فلسطين لك الله، يا فلسطين".

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها.

اليوم ننظر في مشروع قانون يتعلق بتطبيق الأنظمة الخصوصية المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات وأعضائه وهو إجراء مهم باعتبارهم نوابا منتخبين ولهم مهام.

وأذكر بهذه المناسبة أن نظام التقاعد محمول على عاتق الدولة وتصرفه موكول للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهذا النظام أصبح يمثل بعد سنة 2011، أعباء ثقيلة على المجموعة الوطنية متأتية أساسا من عدم الاستقرار الوظيفي بالنسبة إلى الوظائف العليا للدولة والوظائف ذات الصبغة السياسية أساسا الوزراء والولاة وذلك يعني أنه تقع تسمية وزيرا ثم يقال وتقع تسمية واليا ثم يقال بعد ذلك وهذا سبب أعباء كبيرة باعتبارهم يتمتعون بهذا النظام سواء بالطريقة القانونية العادية أو عبر التنسيق بين الأنظمة.

ولا يفوتني في هذا المجال أن ألفت انتباه الوظيفة التنفيذية إلى الصعوبات المالية التي تمر بها الصناديق الاجتماعية وضرورة التفكير في تفادي هذه الوضعية حيث كان لدينا سابقا متقاعد مقابل خمسة نشطين واليوم لدينا متقاعد مقابل اثنين من النشطين فقط ولدينا في جرايات سنة 2024 عجز بقيمة 990 مليون دينار في الـ "CNRPS" وبداية من جانفي 2025 أصبحت الجرايات في "CNSS" تقريبا بقيمة 563 مليون دينار وبلغ العجز خلال سنة 2024 1430 مليون دينار في الجرايات فقط.

بالنسبة إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصعوبة من نوع آخر وهي صعوبة في السيولة مما أثّر على التوازنات داخل الصندوق واختلال في العلاقات التعاقدية مع مسدي الخدمات وهذا إشكال من نوع آخر لابد من البحث فيه.

فالبحث اليوم عن حلول جذرية ودائمة أصبح ضرورة ملحة وللعلم فإن الجراية الواحدة وفق نظام الجرايات يمكن أن تعيش خمسين سنة بنسب مختلفة وللمحافظة على التوازنات والاستقرار الوطني والاستمرارية يجب القيام بإصلاحات إدارية كبرى من حيث الهيكلة والإجراءات.

نحن دائما نقول أن الإدارة تحتاج إلى إصلاحات ليكون المناسب في المكان المناسب والتخلص من الإدارة العميقة لأن الإدارة العميقة إما أنها تعطل وإما أنها تحافظ على من يعطل.

وهنا يمكن أن نستعرض مثالين أو ثلاثة أمثلة، المثال الأول بالنسبة إلى مجلس نواب الشعب، لدينا أكثر من خمسين مقترح قانون موجود في رفوف البرلمان وإلى حد الآن لم يمرر بتعلة أنه غير دستوري أو الصياغة غير صحيحة، من وراء ذلك؟

لدينا جلسة لتجريم التطبيع معلقة لأكثر من سنة والوضع اليوم في فلسطين يستحق أكثر من التجريم وأكثر من قانون، بل يستحق الدفاع بكل ما أوتينا من قوة ومع ذلك تبقى جلسة تجريم التطبيع معلقة دون مبرر، من وراء ذلك؟ هذه ستبقى وصمة عار في جبين البرلمان لأن المسألة أصبحت إجرائية أكثر من واقعية، ماذا يعني أن تبقى جلسة معلقة لأي قانون كان لأكثر من سنة دون مواصلتها هذا من جانب.

من جانب آخر حين لا تكون هناك مشاريع قوانين متأتية من الوظيفة التنفيذية، نقوم بأي إجراء ونكتفي بعقد جلسات للأسئلة الشفاهية، 7 و8 و9 جلسات خاصة بالأسئلة الشفاهية، النائب يسأل بما يشاء والوزير يجيب بما يريد وهي أسئلة وأجوبة معدة مسبقا، هناك بعض الوزراء أحيانا لا يحسنون نطق أسماء المناطق على غرار وزير الفلاحة هذا جانب بسيط.

أما الجانب الثاني فهو يتمثل في محافظة الإدارة العميقة أو المنظومة السابقة على منظورها، نجد معتمدا يحتفل بسنته التاسعة في نفس المنطقة وأهم إنجازاته أنه تسبب في إخلالات وتسبب في مشاكل بين المواطنين وتسبب في التفرقة بين الجهات وتسبب في التفرقة بين العمادات وخلق احتقانا اجتماعيا كبيرا سواء في الجهة التي يعمل بها أو داخل منظوريه ويرفض استعمال المسكن الوظيفي ويؤجر مسكنا وهو ما قد يعتبر إهدارا للمال العام.

هناك أيضا جانب الإجراءات الإدارية، كثير من الناس يقدمون مطالب للحصول على تراخيص من أي نوع كان ويبقى ينتظر سنة وسنتين في التسوية العقارية أو ينتظر موافقات مبدئية من وزارة من الوزارات في بعض الأحيان مثل ما هو موجود بوزارة أملاك الدولة نسأل عن ملف معين ولا نجد له أثر منذ 2016.

أما الإجراء الثاني فهو إجراء صحي، إذا كنا نقوم بإجراءات خاطئة في الصحة فإن الموت يصبح هو الأقرب، لدينا مريض مبرمج لإجراء عملية منذ 1 ديسمبر 2024 وإلى اليوم لم يبرمج له موعد بتعلة أنه ليس هناك قاعة لأن قبلي لا يوجد بها قاعة عمليات فنضطر ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

دقيقة إضافية للنائب المحترم بوبكر بن يحي تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

وقد يتسبب في وفاة الناس وفاة سريرية وهذه الإجراءات خاطئة إذا كنا نتصل بمستشفى الحبيب بورقيبة صفاقس للقيام بالعملية التي أقرت منذ 1 ديسمبر 2024، ولكنها لم تتم إلى اليوم رغم تواصلنا المباشر مع الإدارة ومع المسؤول بقسم الشرايين والقلب ومع وزارة الصحة ولم نصل إلى حد الآن إلى تحديد موعد، الرجل قد يموت ونحن لم نحدد له موعدا.

واتصلت بوزير الصحة أكثر من مرة، عبر الواتساب والهاتف ولا إجابة، أين وزير الصحة من هذه المسألة؟ ملف12-34 لسنة 2024 هو مسؤولية وزارة الصحة.

إذا أردنا أن نتقدم فعلا في تونس وأن نقوم بثورة تشريعية حقيقية، فلا بد من إصلاح الإدارة ولا بد من إصلاح الإجراءات الإدارية ولا بد من وضع أهدافا كبرى أمامنا حتى نقوم بعملنا على أحسن وجه، النواب مستعدون للقيام بهذه الثورة التشريعية، ولكن التعطيل لا يزال مطروحا.

من أين؟ ولماذا؟ ومن وراء ذلك؟ وماذا يريد؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للنائب المحترم ظافر الصغيري غير منتمٍ، له خمس دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

أود أن أهنئك السيدة الوزيرة بتولي المنصب وأقول لك إنها أمانة ليست سهلة ومسؤولية كبيرة خاصة في ظل الوضع الذي تعيشه البلاد.

أود أن أبدأ من مسألة الثورة التشريعية، السيدة الوزيرة الرجاء مدنا بمواعيد واضحة متى سيكون مشروع قانون الصرف أمام البرلمان؟ هل هذا ممكن؟ لأننا تلقينا مواعيد سابقة من السيدة الوزيرة السابقة، قالت أنه سيكون بعد شهر ثم بعد شهرين ثم بعد ستة أشهر ولم يحدث شيء.

إذا كان قانون الصرف سيعرض على المجلس، فقولوا لنا متى؟ وإذا لم يكن سيعرض فأعلمونا بذلك، نحن راضين بقانون الصرف الحالي للبلاد التونسية ولا إشكال لدينا في أن يبقى الوضع على ما هو عليه حينها يمكن لنا أن نتقدم نحن بمقترح قانون لتنقيح مجلة الصرف.

بطبيعة الحال نحن ننتظر كذلك غيره من القوانين من وزارة المالية، كما شهدنا في قانون المالية السابق ونعلم أن قانون المالية من أهم القوانين التي تصدرها الدولة سنويا وقد شهدنا أكثر من 100 مقترح من السادة النواب وكان هناك لغط كبير حوله.

اليوم أحسن طريقة هي أن تتفاعل وزارة المالية مع مجلس نواب الشعب خلال هذه الأشهر، حتى لا نصل إلى شهر أكتوبر وتقدموا أنتم قانون المالية ويكون تفكير الدولة في اتجاه ومقترحات النواب ومطالب الشعب في اتجاه آخر حينها سنضيع الكثير من الوقت والجهد ولن نصل إلى قانون مالية يرضينا نحن الاثنين، لذلك من الأفضل أن نبدأ من الآن في مناقشة قانون المالية والمقترحات فهذا سيوفر علينا الكثير من الوقت وهذه الطريقة المثلى لإعداد قانون مالية في صالح التونسيين.

بالنسبة إلى تطبيق القانون عدد 41، لاحظنا وعاينا غياب الرقابة من طرف البنك المركزي على البنوك، بالنسبة إلى "préavis" الذي تم الاتفاق عليه في لجنة التشريع العام عند إعداد القانون أن يكون إلكترونيا أي أنه حين يعاد شيك بدون رصيد يتم إعلام المواطن عن طريق التطبيقة بوجود الشيك.

إلى اليوم لا تزال البنوك تضع مبالغ بـ 100 أو 120 دينارا بالنسبة إلى "préavis" في حين أن الاتفاق كان أن يتم الاستغناء عنه وأن يكون النظام إلكترونيا ويعلم المواطن دون هذه المبالغ المجحفة.

كذلك بالنسبة إلى تطبيقة "Tunichéque" فقد اخترنا الحل الأصعب، كان يمكن أن يتم التثبت من الرصيد بعملية أسهل بكثير، فالعملية تستغرق من خمس إلى عشر دقائق، أردنا حل إشكالية فوجدنا أن التطبيقة نفسها أصبحت في حد ذاتها مشكلة.

كذلك عدم التزام البنوك بالقانون عدد 41 الذي ينص على أن الحريف يطلب من البنك تحديد الملاءة المالية وهو من يحدد عدد الشيكات والمبالغ في كل ورقة، مثلا إذا حدد له البنك ملاءة مالية بـ 20 ألف دينار فيحق له أن يطلب دفتر شيكات يتضمن 20 ورقة تتضمن كل ورقة بـ 1000 دينار أو 2000 دينار فالحريف هو الذي يحدد ذلك قانونيا إذا كان يريد 4 أوراق بقيمة 400 دينار أو 5 أوراق بقيمة 500 دينار والبقية مثلا بقيمة 200 دينار، لكن ما يحدث اليوم هو أن البنوك لا تطبق هذا الفصل في القانون 41 وهو من قوانين الدولة كذلك نسبة أرباح البنوك 8 % وطريقة توزيعها التي ستوجه في قروض بدون فائدة إلى غير ذلك فمتى سيتم إصدار الأمر الترتيبي لذلك ونحن لا نزال ننتظر.

أما بالنسبة إلى موضوع القباضات المالية السيدة الوزيرة، في الحقيقة القباضات اليوم لا تتوفر فيها آلة قراءة البطاقات البنكية ونحن نريد التوجه نحو الرقمنة، يعني إن أراد المواطن الدفع إلكترونيا عبر"TPE "فلا يجدها متوفرة في القباضة المالية وهذا الأمر لا يقتصر على قباضة أو اثنتين، بل هو موجود في أغلب القباضات وهذا غير مقبول، إذا كنا نرغب فعلا في التوجه نحو الرقمنة فعلى وزارة المالية أن تكون القدوة وأن تمثل هذا القانون أحسن تمثيلا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها خمس دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس.

صباح الخير جميعا،

نرحب اليوم بالسيدة وزيرة المالية وكل الإطارات المرافقة لها.

أهنئك بالتسمية السيدة الوزيرة على رأس وزارة المالية وهذا شرف لك في مسارك المهني والإنساني والوطني.

اليوم نلتقي لمناقشة مشروع قانون يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه، لكن اسمحوا لنا في البداية أن أعرج على الواقع الحالي الذي لا يمكن أن نتجرد منه وأحب أن أستحضر هنا كلمات محمود درويش حين قال:

"كيف نشفى من حب تونس؟ وأبدا لن نشفى من حبها، وأبدا لن نشفى من حب فلسطين. لقد اختلط الدم بالدم منذ بدايات الاستيطان الصهيوني لدولة فلسطين وتجريد شعب بأكمله من أرضه والعالم يتفرج ويلقي الخطب في المنابر الدولية عن حقوق الإنسان فأي ضمير للإنسانية حين يجرد شعب من أرضه واليوم الصهيونية العالمية تقوم بتصفيته.

رحم الله الشاب خالد فارس الطالب الذي ارتفع عاليا ليضع علم فلسطين بالأمس فكانت نشوة الشهادة أقرب وليس أقوى من عشقه لفلسطين إلا صبر أمه وأبيه، رحم الله الشاب فارس خالد، الذي خصته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بنعي فتونس لم ولن تقفل قائمة شهدائها.

فهنيئا لتونس وهنيئا لفلسطين بكل الشهداء القادمين وغدا على المستوى الوطني ستحتفل تونس ونحتفل جميعا بعيد الشهداء، فالمجد والخلود لشهدائنا وتحيا تونس.

فيما يخص شأن الموظفين، سيدتي الوزيرة، لدي حالتان أطلب من سيادتك التدخل بشكل مباشر لفض هذه الأزمات.

الوضعية الأولى تتعلق بعرض لتسديد شغور عن طريق النقلة أو الإلحاق لفائدة المصالح المركزية والخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص الراجعة بالنظر إلى وزارة المالية وقد تمت المحادثة الشفاهية بتاريخ 24 جانفي 2024، لكن إلى حدود هذه اللحظة لم تنشر النتائج ولم تتواصل مصالحكم بمن قامت بدعوتهم للمحادثة الشفاهية ولا يزالون إلى اليوم في انتظار النتائج وفي انتظار مباشرة مهامهم بمصالحكم.

الوضعية الثانية تخص ما حدث في بنك الإسكان، حيث وقع بتاريخ 14 أكتوبر 2024 وضع مدير قطب الوسائل والدعم ببنك الإسكان على الذمة دون صدور قرار إعفاء صريح وفي الأثناء تم حرمانه من كل امتيازات الخطة الوظيفية كمدير قطب الوسائل والدعم منذ ذلك التاريخ.

السيدة الوزيرة، ما حدث في بنك الإسكان يتطلب تدخلكم المباشر لرفع المظالم التي سلطت على كثير من الموظفين السامين لديكم.

إذا اقترف الموظف السامي أي خطأ أو استفاد من موقعه في مسألة ما بإمكانكم فضها، لكن أن يبقى موظفون سامون لا يعرفون مآلهم، هناك جانب إنساني في هذه الوضعيات فهي قد تؤدي إلى الجلطات القلبية أو الدماغية جراء جهلهم بمصيرهم في مقرات عملهم.

أطلب من سيادتكم التدخل المباشر في الإشراف على هذه الملفات ولدي ملف أود تقديمه لسيادتك شخصيا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية،

نأمل أن توفقي في مهامك على رأس هذه الإدارة ومرحبا بإطارات الإدارة وأود أن أوجه تحية إلى السيدة وزيرة المالية السابقة، السيدة سهام البوغديري نمصية التي عملت معها ورأيتها كم اجتهدت وتعبت، لا أريد أن أخرج عن الموضوع ولكن اليوم سأخرج عن الموضوع لأهميته.

السيدة الوزيرة، أريد أن أتحدث عن صندوق الجوائح، كنت قد توجهت بسؤال كتابي يوم 20 جانفي حول صندوق الجوائح، بحكم أني من جهة باجة والمنتوج الفلاحي وفير في هذه السنة

واليوم تحصلت على الإجابة يوم 8 أفريل أي بعد قرابة ثلاثة أشهر وتتضمن ما يلي:

"أتشرف بإعلامكم أن صرف التعويضات يتم بناء على أمر يصدر سنويا بعنوان الموسم الفلاحي المعني باقتراح من السيد الوزير المكلف بالفلاحة."

السيدة الوزيرة، نحن الآن في إشكال، عندما اتصلت بوزير الفلاحة قال لي أنه لدى رئاسة الحكومة وعندما اتصلت برئاسة الحكومة أبلغوني أنه لدى وزارة المالية وعندما راسلت وزارة المالية أبلغوني أنه لدى وزارة الفلاحة.

نحن مررنا في قانون المالية الفصل 19 الذي ينص على ما يلي: "يتم التصرف في الصندوق بمقتضى اتفاقية تبرم بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري."

السيدة الوزيرة، في الإجابة التي وصلتني من سيادتكم أبلغتموني أنها لدى السيد وزير الفلاحة وهذه اتفاقية بين الوزارتين وعند اتصالي أبلغوني أنها في وزارة المالية، كل واحد يلقى بالكرة إلى الآخر يعني الإجابة المقدمة لنائب شعب لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، فإذا كان هذا يحصل لنائب شعب فماذا عن المواطن البسيط؟ هذه ليست المرة الأولى السيدة الوزيرة وأعلم أنك جديدة في منصبك، ولكن كل الوزراء السابقين قدموا إجابات لا ترتقي بنائب شعب، كان بإمكانهم إبلاغنا إن كان لديكم عجز أو أن تقولوا نحن بصدد المحاولة عوض إرسالي إلى وزير الفلاحة.

السيدة الوزيرة، نحن نريد أن تكون الإجابات دقيقة وواضحة مثل الأسئلة التي نتقدم بها إليكم.

اليوم، بالصدفة تحدثت إذاعة خاصة عن إيقاف نشاط صندوق الجوائح الطبيعية والفلاحون يطالبون بدفع مستحقاتهم.

السيدة الوزيرة، سبب إصراري الشديد أنه وبعد مرور ثماني أو تسع سنوات من الجفاف كان المنتوج الفلاحي لهذه السنة وفيرا جدا والمطر تبارك الله وصندوق الجوائح يشارك فيه الفلاحون بتأمينات ويدفعون مساهماتهم فيه.

1 هكتارا من "céréale" تبلغ تكلفة مداواته بين 600 و700 و800 دينار وكذلك بالنسبة إلى الأمونيتر فعندما نتحدث أكثر من مرة عن صندوق الجوائح فذلك من أجل إنجاح الموسم الفلاحي، هل سنطلق شعارات مثل: "نعتمد على الفلاح والفلاحة" ثم على أرض الواقع نجد العكس أنا سأقولها، السيد وزير الفلاحة لا يقدر حتى على الاجابة على سؤال عندما أبلغه أن ليس لدينا ماء بالجهة يقول لي بأن هناك عجز.

السيدة الوزيرة، كيف لوزراء غير متمكنين من ملفاتهم والمواطنين يطالبوننا كما أن وزارة المالية ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نضيف دقيقة للنائبة عواطف الشنيتي تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى الإجابات ألا يمكن لسيادتك أو للمدير العام الذي أرسل لي الإجابة أن يهاتف وزير الفلاحة لحل هذه المشكلة بدل أن نخسر 3 أو 4 آلاف مليار في محصول "céréale" ودفع تعويضات لكي يتمكن الناس من الأكل بأسعار معقولة والآن تقولون لي أنه لا توجد اعتمادات مالية وبإمكانكم الاتصال بالسيد وزير الفلاحة وعن قريب سينطلق موسم حصاد الشعير في بداية شهر جوان وأواخر شهر ماي.

السيدة الوزيرة، أرجو أن يكون هناك تنسيق حكومي، عندما تتلقون سؤالا من نائب قوموا بتوضيح الأمور وحثوا الإدارات أو الوزراء الآخرين على بذل مجهود لتقديم إجابات نفهمها وبإمكاننا أن نوضحها لمنظورينا والأشخاص الذين انتخبونا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس.

السيدة وزيرة المالية، مرحبا بك وبالوفد المرافق.

السيدة الوزيرة، هذه أول جلسة لك كوزيرة مالية منذ تعيينكم في المسؤولية الجديدة تمنياتنا لكم بالتوفيق، صحيح هي مسؤولية جديدة صلب الحكومة لكنها ليست أول مسؤولية لك في الدولة خاصة أنك كنت تتولين منصبا مهما جدا وهو رئاسة لجنة الصلح الجزائي.

السيدة وزيرة المالية، كل اجتماعاتكم الأخيرة مع السيد رئيس الجمهورية تتطرق إلى تعبئة الموارد المالية للدولة، نحن السيدة الوزيرة، صادقنا على قانون لتنقيح مرسوم الصلح الجزائي من أجل المساهمة في تعبئة الموارد المالية للدولة ونعلم أن لجنة الصلح الجزائي أثارت الكثير من الحديث وتغيرت تركيبتها عدة مرات ولم تدخل الإمكانيات في حجم الإنتظارات ولم تحقق أهدافها فقلنا لعل الحكومة تغير القانون أو تنقح المرسوم.

وقد مضى مجلس النواب في تنقيح مرسوم الصلح الجزائي وغاية الحكومة وتبريرات جهة المبادرة ماذا كانت؟ كانت تبسيط الإجراءات حتى نمكن الناس من أن تتصالح مع الدولة وخاصة من لديهم قضايا جزائية ذات طابع مالي أو من رجال الأعمال وأن نمكنهم من تسوية وضعياتهم، نحن رأينا أن هذا القانون يمثل فرصة لتسوية الوضعيات ويمكن الدولة من تحصيل الموارد التي نحتاجها اليوم بشدة.

السيدة وزيرة المالية، أنا لا أسألكم عن الأرقام لأننا نعرف بعضها وإنما أسأل عن الحقيقة، ما يتداول أن قرابة 370 أو 380 شخصا تقدموا طوعيا بطلبات صلح وقد تم النظر في عدد معين منها وتم الحسم في بعض الملفات، لكن إلى اليوم لا نعرف المخرجات وفي المقابل لم يتم الحسم.

هناك أناس في السجن مستعدون للتصالح ومدوا أيديهم للدولة فهل لهذه الدرجة الوقت لا قيمة له أو لم يعد مهما؟ سيدتي الوزيرة.

لماذا أطرح عليك هذا السؤال؟ لأننا إن كنا أمام إشكال تشريعي يهمنا نحن كمشرعين يمكننا تغييره مثلما غيرنا المرسوم سابقا بغاية تبسيط الإجراءات.

واليوم اللجنة التي تم تحديد أعمالها لمدة ستة أشهر لم تعلن عن نتائج أعمالها، ربما أسأل اليوم بصفتي مشرعا، إن كان هناك

إشكال في التشريع منع اللجنة من الإعلان عن أعمالها فلنعرفه لإصلاحه أو تنقيحه وإن كان هناك إشكال آخر فدعونا نعرفه لأننا شركاء في هذا المرسوم.

هذا المرسوم صادق عليه مجلس النواب ونحن كمشرعين لا نريد أن نصادق على قوانين لا تفعل أو لا يتم تطبيقها، نحن لما نصدر قوانين باسم الشعب ويصادق عليها البرلمان، نريد أن تكون لها مردودية وأن ننتقل إلى ملفات أخرى، لقد صادقنا على هذا القانون حتى يتم الحسم فيه ونمر إلى مواضيع أخرى.

مخرجات هذه اللجنة، وعود استرجاع الأموال وشفافية أعمالها، الكل يعلم أن هذه اللجنة روج لها على أنها قد تكون حلا وطنيا لاسترجاع الأموال، ولكن المصالحة تحولت إلى ملف غامض لا نعرف ماذا أنجزت فيه.

السيدة الوزيرة، نحن نريد أن نعطيكم حقكم كرئيسة سابقة لهذه اللجنة وليس لدينا شك في كفاءتكم وفي اقتداركم وأن اختياركم كان لمهمة ستنجحون فيها وخاصة اليوم بعد أن تم تعيينكم وزيرة للمالية، فهذا يفترض أنه اعتراف بنجاحكم في مهامكم.

نريد أن يكون لدينا اطلاع وأن نطمئن كمشرعين على هذا الملف اليوم، العديد من الناس الذين تقدموا بملفاتهم لا يعرفون مصيرها ونحن نريد أن نعرف مصير الأموال، هل تم استرجاعها؟ اليوم هناك مسؤولية أخلاقية وسياسية على الأقل لكلمة طمأنة بخصوص هذا الملف، طمأنة لنا كمشرعين حتى نطمئن أن القوانين التي نصدرها في سياق تبسيط الإجراءات ونريد أن نطمئن حقا أن هذا القانون الذي صادق عليه المجلس ساهم في تبسيط الإجراءات.

فإن كانت اللجنة قد نجحت، فلنعلن عن نتائجها وإن كانت قد فشلت فلنعلن عن ذلك صراحة لأن البرلمان منح اللجنة الصلاحيات والأدوات وينتظر النتائج والمخرجات.

في موضوع أخير وبإيجاز السيدة الوزيرة، بما أنني نائب عن معتمدية الحمامات فهناك ضغط كبير على القباضة المالية في الحمامات في حدود 120 ألف ساكن وتغطي مؤسسات اقتصادية وسياحية بالجملة، قباضة يتيمة وسط المدينة نطالب بأن يتم تركيز قباضة مالية أخرى في منطقة براكة الساحل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للنائب المحترم يوسف تومي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق.

السيدة الوزيرة، نهنئك على توليك منصب وزيرة المالية وهي وزارة هامة وهامة جدا ومن خلالها كذلك أود أن أوجه تحية إلى أعوان وإطارات الإدارة العامة للجباية والاستخلاص على ما يبذلونه من مجهودات جبارة في استخلاص ديون الدولة والسادة القباض إلى جانب الأعوان وعدول الخزينة على مساهمتهم في تعبئة موارد الدولة في هذه الظروف الخاصة والاستثنائية خاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

لكن السيدة الوزيرة، أعوان وزارة المالية وخاصة الذين تشملهم منحة المراقبة والاستخلاص "prime de recouvrement" التي تعد موردا أساسيا بالنسبة إليهم وهم يعتمدون عليها فعليا إلى درجة أنهم ينجزون التزامات مالية بناء عليها نرجو منكم السيدة الوزيرة، أن يتم تحديد تاريخ قار لصرف هذه المنحة، حتى لا يبقى الأعوان في كل سنة في نفس الوضع يتساءلون عن توقيتها، نرجو أن يكون صرف المنحة في أجل محدد حتى يتم ترتيب الالتزامات بشكل منظم وواضح.

السيدة الوزيرة، نأمل إصدار قانون أساسي خاص بأعوان الإدارة العامة للجباية والاستخلاص لأنه مهم جدا بالنسبة إليهم.

كذلك هناك إشكال يتعلق بعدول الخزينة السيدة الوزيرة، سبق أن توجهت إليكم بسؤال كتابي حول وضعية عدول الخزينة الذين يعدون عدول تنفيذ يتبعون الدولة ويقومون بتنفيذ ديون الدولة، نحن نعلم جيدا مدى الخطورة في التنفيذ والمهام التي يقومون بها لاستخلاص ديون الدولة.

اليوم السيدة الوزيرة، منحة التوجه لا تزال في حدود 200 دينار وهذا أمر غير معقول، تخيلوا أن هذه المنحة لم تتغير منذ صدور هذا القانون أي منذ سنة 2012 واليوم بعد 13 سنة انظروا كم مرة ارتفعت أسعار البنزين وكم ارتفعت المصاريف، هؤلاء الأعوان يواصلون عملهم من مواردهم الخاصة.

السيدة الوزيرة، هذا السلك يعاني من عديد الإشكاليات حتى على المستوى اللوجستي فهم يتنقلون بوسائل نقلهم الخاصة وهناك من يذهب إلى العمل سيرا على الأقدام ولديهم مشاكل بالجملة.

السيدة الوزيرة، منحة الإخلالات التي وقع استثناء عدول الخزينة منها بطريقة تعسفية نرجو منكم السيدة الوزيرة، مراجعة حرمان عدول الخزينة من منحة الإخلالات لأن هؤلاء الأعوان مثل بقية زملائهم ومن المفروض أن يتحصلوا عليها وأبلغتمونا من خلال إجابتكم أنهم يتمتعون بمنحة التبليغ والتنفيذ في حين أن منحة الإخلالات لا يعوضها أي شيء فهؤلاء الأعوان يقومون بدور خاص، يعملون تحت الشمس وتحت المطر وفي كل الظروف القاسية ويجب أن نوفر لهم ما يحتاجونه.

أخيرا السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى عدول الخزينة الذين تم إيقافهم، نرجو منكم النظر في وضعياتهم خاصة أن بعضهم تم انتدابه بوزارة المالية وهو حامل لبطاقة جبر أي دون مستوى علمي معين، فهم يحسنون القراءة والكتابة فقط واليوم يدرجون في خانة تزوير الشهائد وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قوراري عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق. تفضل.

السيد ياسر قوراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وتمنياتنا لك بالتوفيق في أعمالك الجديدة.

نتمنى أن تكون هذه الجلسة فرصة للنقاش معك السيدة الوزيرة واطلاعك هموم السادة النواب ومنهجية العمل المشتركة التي نريدها حتى لا نجد صعوبات مستقبلية إبان مناقشة قوانين المالية وكل المشاريع التي نشتغل عليها سويا.

في نقطة أولى، أريد أن أثير مسألة مخططات التنمية، اليوم نحن ندخل على مخطط تنمية 26 - 30 وإلى اليوم نعرف أنه تحت إشراف وزارة أخرى وليست وزارتكم لكن الأكيد يجب أن يكون في إطار تنسيقي واليوم لم نبدأ بعد في إعداد مخططات التنمية التي من المفترض أن يبدأ تطبيقها في 2026 حتى يستفيد منها التونسيون وبالتالي لا يمكن أن ندرجها في ميزانية 2026. ما دمنا لم ننطلق وهذا سيأخذنا إلى 2027 وميزانية الاستثمار لسنة 2027 ومع التعطيلات الإدارية والبيروقراطية وقانون الصفقات نعتقد أنه لا يمكن أن نرى أولى مخرجات هذه المخططات إلا في 2028 أو في 2029 وهذا لا يمكن إلا أن يكون مزيدا من إضاعة الوقت على الشعب التونسي، فما هو تصوركم في هذا الإطار السيدة الوزيرة؟

النقطة الثانية، منهجية إعداد الميزانيات السنوية والتي نقر في الحقيقة أنها تعد بشكل منعزل عن مجلس نواب الشعب ولا تردنا إلا في الشهرين الأخيرين من كل عام ونجد أنفسنا وقتها تحت تأثيرات الفصل 49 وضغوطاته من القانون الأساسي للميزانية والفصل 69 من الدستور ويجد السادة النواب أنفسهم بين المطرقة والسندان، إما أن يقبلوا بالميزانية مثلما تم إعدادها بالعقل الإداري الركيك والمعذرة في الكلمة أو أنهم سيعطلون الميزانية ويتهمون بتعطيل مصالح شعب تونس وتعطيل دواليب الدولة.

ولهذا خلال مناقشة الميزانية الأخيرة السيدة الوزيرة أعلمك أنه تم الاتفاق على ضرورة إيجاد آليات جديدة للتواصل بين الوزارة والبرلمان وتقديم المقترحات بشكل مسبق والتفكير في إدراجها وكان هناك عدد كبير من المقترحات وكنت تقدمت شخصيا بمقترح لقي صداه لدى الأوساط العامة ولدى الشارع التونسي وخلف استياء من عملية إسقاطه ألا وهو مقترح حق العائلات التونسية في توريد سيارة في حين أن لوبيات توريد السيارات تحتكر هذا المجال ونحرم العائلة التونسية من هذا الحق.

وعملت السيدة الوزيرة وأعضادها على إسقاط هذا المقترح رغم أننا دافعنا عنه بكل ما أوجبه علينا ضميرنا ومع ذلك تم إسقاطه وتعهدت السيدة الوزيرة أن يرجع في السنة المالية القادمة على أن يتم تشكيل لجنة من مختلف الأطراف لدراسته ولم تتشكل هذه اللجنة إلى اليوم والواضح أننا نتجه نحو ميزانية جديدة دون إدراجه وعلينا أن نستعد لنضال طويل من أجل ذلك وإذا كان عندكم رأي آخر السيدة الوزيرة نود أن نسمعه.

في علاقة أيضا بتصوراتكم ماهي رؤيتكم لبدائلكم؟ وأنتم رأيتم السيدة الوزيرة أنه تم البارحة اسقاط قرض وهذه رسالة من مجلس نواب الشعب أنه كفانا قروضا فبالتالي على الوزارة أن تجدد وأن تغير خياراتها.

ماذا فعلتم في التحكم في الامتيازات الجبائية التي تمثل تقريبا ربع القروض التي نتسلمها؟ وماذا فعلتم في التحكم في نسق التداين وتوجيه هذه الديون؟ صارحونا أين ذهبت كل تلك الديون وفيم أنفقت حتى تنبني الثقة بيننا مجددا؟

إذن هذه كلها جملة من الإشكاليات التي نطرحها معكم.

السيدة الوزيرة، نقطة أخيرة مسألة الصلح الجزائي وأنا بصفتي رئيس لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب كنا اشتغلنا هنا في مجلس نواب الشعب ليلا نهار وبمرافقة وفد حكومي كامل من ممثلي مختلف الوزارات من أجل رفع جملة الإشكاليات التي تعلقت بمرسوم الصلح الجزائي لتسهيل أعمال هذه اللجنة.

اليوم أسألكم بصفتكم رئيسة سابقة لهذه اللجنة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم ياسر قوراري. تفضل.

السيد ياسر قوراري

شكرا على رفعة أخلاقكم السيد الرئيس،

وعضو مجلس الأمن القومي باعتباركم وزير مالية أين وصلنا في مخرجات الصلح الجزائي؟

السيدة الوزيرة، حلمنا كثيرا أن المشاريع ستخصص لعموم تونس وللجهات والمعتمديات الأكثر فقرا، إلى اليوم ليست لدينا أية نتيجة في هذا فصارحونا حتى نفهم إذا لم يكن هناك من سرق أموال التونسيين قولوا لنا ذلك وإذا كان من سرق مال التونسيين لا يريدون المصالحة مع التونسيين ورفضوا ارجاع حقوق ومستحقات التونسيين وعرقهم الذي نهبوه وسرقوه لعقود ويرفضون أن يعطوا حق التونسيين، صارحونا حتى نفهم السيدة الوزيرة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الوطنية المستقلة، خمس دقائق. تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

نبارك لك توليك مهمة وزارة المالية كما نوجه تحية إلى السيدة الوزيرة السابقة ونحييها على أعمالها، اجتهدت بما أمكن اجتهاده في المحافظة على التوازنات العامة للدولة طيلة تولها حقيبة وزارة المالية كذلك كان هناك تخفيض في العجز في الميزان التجاري وفي عجز الميزانية بصفة عامة، كذلك المحافظة على قيمة الدينار وسعر الصرف، كل هذا السيدة الوزيرة يدفعنا لطرح موضوعين هامين تم تناولهما من طرف زملائي وأريد أيضا التطرق اليهما هما الصلح الجزائي ومآل هذا الصلح الذي طالما سمعنا عنه والأرقام التي سمعناها من 2011 والواردة في التقرير الذي صدر آنذاك والكمية الهامة من الأموال التي نحن في حاجة إليها اليوم.

إذا كان هذا الصلح قابلا للتحقيق نود أن يكون بسرعة ونرى نتائجه وكم سيدخل لخزينة الدولة أمام الكم الهائل من الاقتراض المطروح على الميزانيات السابقة وحتى في الميزانية القادمة سنلتجئ لها فهل هذا الصلح قابل للتحقيق؟ وهل هو صلح طوعي أم صلح قضائي أمني؟

عديد الأصوات تقول بأن هناك من تقدموا بمطالب صلح وذكر زميلي رقم 300 أو 380 مطلب صلح، فهل هذا الصلح طوعي أو جاء تحت ضغوطات معينة؟ وإذا لم يكونوا تحت ضغوطات لماذا لم يتم الصلح؟ وعرفنا قيمة هذه الأموال لأن الرقم هو 13 ألف مليار بسعر 2011 حين كان الأورو مقدر بـ 1700 أو دينارين، اليوم الأورو أصبح 3 دنانير يعني حتى قيمتها المالية بفعل التضخم لم تعد هي نفسها القيمة القديمة. اليوم يجب أن نعرف نتيجة الصلح الجزائي وما ورد عنه.

كذلك السيدة الوزيرة، ما طرحه السيد رئيس الجمهورية قبل إقالة الوزيرة السابقة هو الأملاك المصادرة التي وقع جردها في 2011 اليوم، هل وقعت عملية جرد جديدة لهذه الأملاك؟ وتعرفون جميعكم أنه وقع التفريط في العديد من هذه الأملاك وتم بيعها والعديد منها أتلف والعديد منها فقد قيمته المالية والشركات المصادرة التي كانت تحقق الأرباح والتي أصبحت اليوم تحت إدارة الدولة أصبحت هي أيضا تمثل ثقلا على ميزانية الدولة وأصبحنا نعاني منها كما نعاني من عديد المؤسسات العمومية التي تستهلك اليوم المال العام.

ونود فتح ملف الأملاك المصادرة وغلقه هذا العام وكما رأيت مجلس النواب البارحة قام بإسقاط قرض يعني أن هذا جاء تحت ضغط شعبي بأن هذا البرلمان تحول إلى برلمان قروض، اليوم نريد أن نبحث كيف نعوض هذه القروض بمداخيل أخرى والسيدة رئيسة الحكومة التي تولت حديثا عقدت مجلسا وزاريا طرحت فيه هذه الإشكاليات التي تهم التنمية الاقتصادية ودفع النمو ودعم الدور الاجتماعي للدولة.

إذا اجتمعت كل هذه الاجراءات اليوم فيمكننا أن نستغني عن القروض ونعول على الذات ولكن إذا لم نقم بتحسين التشريعات وإرساء المناخ الاقتصادي التنافسي الذي يقطع مع اقتصاد الريع الذي يسيطر إلى اليوم على اقتصاد الدولة وتحتكر كل مجموعة قطاعا وحتى الجباية التي نحقق بها الميزانية غير كافية، اليوم لابد من مشاريع نوعية حتى نوسع القاعدة الجبائية وندعم إدماج القطاع الموازي كذلك يجب أن نحاول إرساء سياسة جبائية عادلة كما أشار إليها السيد رئيس الجمهورية، السياسة الجبائية العادلة التي تمكن من تعبئة الموارد ويشارك الجميع في تعبئة موارد ميزانية الدولة.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، وكان قد أشار إليها الزملاء أيضا في قانون المالية وهي المنحى التشاركي في إعداد ميزانية الدولة للسنة القادمة ووقع إسقاط عديد القوانين نظرا لما هو موجود في الفصل 49 والفصل 69 من الدستور والقانون الأساسي للميزانية، لم يكن بإمكاننا أن نستجيب لمتطلبات الشعب خاصة من ناحية تحسين المقدرة الشرائية والأجور من خلال التخفيض في نسبة الجباية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني. تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

تحسين المقدرة الشرائية من خلال أمرين التخفيض في الضرائب التي تعتبر إفريقيا من أعلى النسب الضريبية والجبائية والضغط الجبائي والتخفيض من الضغط الجبائي بأمرين: لابد أولا من ترشيده فيدفع الجميع الجباية من خلال توسيع القاعدة ويساهم الجميع في ميزانية الدولة وثانيا تخفيف الجباية على الأجراء والذين يدفعون اليوم بانضباط وفي اطار هذا العمل التشاركي نتمنى أن تكون هناك جلسات مسبقا ولم لا يكون هناك المجلس الأعلى للجباية ليشارك فيه النواب لصياغة الخطوط الكبرى لقانون المالية ويمرر بصفة تشاركية حتى لا نقع في ما وقعنا فيه في السنوات الفارطة من خلال التجربة التي مرت علينا وواجهنا عديد الصعوبات وتعطلنا في التصويت أو المصادقة على بعض الفصول بالاستجابة للفصول التي كنت ذكرتها من القانون الأساسي للميزانية والدستور وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

أولا، لا يمكن أن أبدأ مداخلتي دون الترحم على روح الشهيد الطالب فارس خالد الذي سقط وهو يعلق العلم الفلسطيني انتصارا للحق الفلسطيني وانتصارا للمقاومة وسقط على درب فلسطين وهو في مسيرة مستمرة منذ سنة 1948 وهذا الشعب العربي وشبابنا وشعبنا في تونس يقدم الشهداء دعما لهذه القضية وانتصارا لهذه القضية المركزية داخل الأمة.

سقط انتصارا لأهلنا في فلسطين الذين يدفعون حياتهم ويستشهدون دفاعا على ما تبقى من شرف هذه الأمة.

سقط انتصارا لهذه القضية التي يباد شعب كامل دفاعا عن هذه الأمة مقابل صمت وتخاذل وخيانة نلاحظها ونعيشها يوميا وكأننا لا نعلم أن هذا المشروع الصهيوني الذي انطلق منذ سنة 1870 و1897 و1916 و1917 و1948، انطلق في التنفيذ الفعلي على الأرض العربية وكأننا لا نعرف وأنه يستهدف كامل هذه الأمة وكأننا لا نعرف أن الدور قادم على الجميع وكأننا لا نعرف أن النظام الرسمي العربي فشل في الدفاع وفي التصدي لهذا العدوان المتواصل منذ عقود على هذه الأمة ويستهدف إفناءنا لإقامة دولة إسرائيل الكبرى وهي مشاريع معلنة وليست جديدة.

وها هو الآن ينفذ كل هذه المشاريع ونحن نتفرج فلا أطلب من أهل فلسطين أن يعذرونا فلا عذر لنا ما على خيانتنا وعلى تخاذلنا وعلى تقاعسنا وعلى عدم قيامنا بدورنا الفاعل من أجل انتصار هذه القضية ومن أجل رد العدوان على هذه الأمة لأنها مسؤوليتنا جميعا.

دعوة إلى الشباب العربي من أجل مواصلة خط المقاومة لأنه لا بديل لنا إلا المقاومة والدفاع على وجودنا لأن هذا المشروع يستهدفنا جميعا بقطع النظر وليس ما زلنا نناقش هل نجرم التطبيع أم لا؟

سيدتي الوزيرة، في علاقة بموضوع القرض هذا المشروع ذو صبغة تقنية ويستهدف إيجاد إطار تشريعي في هذا الجانب، ولكن ثمة بعض العناوين الأخرى أرجو أن تقع إثارتها معك وأنت وقع تكليفك بتولي هذه المسؤولية وفقك الله ونتمنى لك النجاح أرجو ألا يقع استنساخ ما كنا نبهنا إليه سابقا في إعداد مشروع ميزانية الدولة.

أرجو أن يأخذ هذا المجلس وقته في تعميق النظر وفي مناقشة إعداد مشروع ميزانية الدولة السنة القادمة وأرجو أن يكون لك تصور ورؤية ومقاربة في كيفية تقليص العجز التجاري الذي تعاني منه بلادنا في هذه الظروف الصعبة ونطلب كذلك أن يكون لك تصور ومقاربة في كيفية ترفيع نسبة النمو التي لم تبلغ خلال السنة الفارضة إلا 1.4% في حين التقديرات كانت تقريبا في حدود 2.9 أرجو أن يكون هناك تقديرات واقعية في كيفية تحقيق نسبة نمو مرتفعة أو محترمة تخلق التنمية وتخلق الثروة.

أرجو أن يكون لك تصور في كيفية الاستعداد لموسم فلاحي واعد خاصة في قطاع الزياتين ولا يقع لنا مثل السنة الفارطة.

أرجو أن يقع التفكير في ما وقعت المطالبة به عديد المرات في بعث بنك بريدي في تونس وما نعرفه أنه سيكون عنده انعكاس إيجابي في خلق مورد آخر لتمويل المشاريع العمومية ولتمويل المشاريع الخاصة والمساهمة في خلق دورة اقتصادية وفي إيجاد مورد تمويل آخر وبالأمس السيدة الوزيرة لم تتم المصادقة على مشروع القرض في تمويل المؤسسات الصغرى المتوسطة التي تعاني عدة صعوبات لأن الاشكالية ليست في القرض، الإشكالية أننا نعرف أين نتجه بسياسة الاقتراض، هناك بدائل أخرى يمكن أن نعمل عليها ونوفر موارد وتتم تعبة موارد للدولة ونقلص من نسبة التداين الخارجي أو التداين الداخلي التي نعاني منها منذ سنوات وسنوات طويلة جدا.

أعتقد أنه لا بد أن يكون في هذا تصور وتكون فيه استراتيجية ومقاربة واضحة في كيفية حلحلة الإشكاليات الاقتصادية وكيفية تعبئة موارد الدولة والتقليص من التداين الخارجي الذي أثقل كاهل شعبنا منذ سنوات طويلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبالإطارات المرافقة لها،

مع تمنياتنا لك السيدة الوزيرة بالتوفيق في مهامك على رأس أهم وزارة،

السيدة الوزيرة، في البداية أريد التطرق إلى توجيهي لسؤال كتابي إلى وزارة المالية منذ 8 جانفي وإلى حد هذا التاريخ لم أتوصل بالرد والسؤال متعلق بالإجراءات الجمركية الخاصة بتوريد الأقمشة من القطر الصيني والتركي والمصري والذي يتسبب في إشكالية كبيرة ومن المفروض اليوم أن نراجع الإعفاء من الرسوم الجمركية والتفاصيل تجدونها في السؤال الكتابي الذي ننتظر الرد عليه بفارغ الصبر في حين أنه الوزارات الأخرى ذات العلاقة المعنية أجابت إلا وزارة المالية لم يصل الرد.

السيدة الوزيرة، نحن حقيقة في حاجة ماسة وضرورية إلى إصلاح مالي ضروري وأكيد ومؤكد ونعتقد أن هذا الإصلاح المالي لا بد من أن ينطلق أولا من التصدي للتهرب الجبائي والذي لا يمكن التصدي له في اعتقادي إلا بمنظومة رقمية تحاصر العملية بشكل أنه ينطلق من المعاملات العادية اليومية وصولا إلى الخزنة الذكية " la caisse intelligente" واليوم لا بد من توخي هذا حقيقة ونجد له الحل.

كما يجب إيجاد حل في هيكلة التجارة الموازية اليوم وفي استفادة الدولة التونسية منها ولا يمكننا أن نواصل بهذه الكيفية ولا تكمن أهمية العملية في التضييق وبمحاربة التهريب بقدر ما يكمن في ضرورة أن نجد حلا لكل ما يصلنا في السوق الموازية.

السيدة الوزيرة، لم لا يتم التفكير في عفو بنكي ونعرف أن عدة مستثمرين حصلوا على قروض من البنوك بحكم أزمات اقتصادية وظرفية صعبة، يجدون أنفسهم غير قادرين على التسديد ولم لا نحافظ اليوم على أصل الدين مع التنازل بشكل أو بآخر عن الخطايا المنجرة عنه وهذا كفيل بأن يوفر لنا موارد للدولة.

الأموال الموجودة في السوق السوداء والتي هي في الحقيقة أموال كبيرة، كيف يمكن أن ندخلها للدولة؟ هذه مسألة مهمة جدا ويجب أن نفكر فيها، لم لا نشجع هؤلاء الناس لدمج أموالهم بنسب فائدة؟ ونجد الحل، المهم التفكير كيف يمكن أن ندخلها لأن الأموال الموجودة في السوق الموازية والسوق السوداء كثيرة ومن غير المعقول أن نبقى مكتوفي الأيدي هكذا ونحن نتحدث بمبدأ الدولة.

مسألة أخرى تتعلق بالحرفيين في مجال الصاغة، الصائغين يشتكون اليوم من أن القيمة الممنوحة من الذهب التي هي تقريبا في حدود 100 غرام كل شهر غير كافية وهذه الإجراءات السيدة الوزيرة تؤدي بالناشطين في هذا المجال إلى تجاوز القانون، اليوم نحاول أن نفكر أن تعطى كمية أكثر حتى يستمروا في عملهم وتكون عندهم أريحية في العمل بشكل قانوني ومدروس.

كذلك الفضة وقلة الفضة بالنسبة إلى لصناعة التقليدية اليوم كيف نريد صناعة تقليدية مجدية ونحن في المقابل ليست لدينا الكميات الممنوحة من الفضة الكافية، فلا بد من مراجعة هذا الموضوع ونمنح لجهة قانونية معينة أن توفر لهم الفضة أفضل من الالتجاء إلى الفضة المهربة وما إلى ذلك فيجب مراجعة هذه الإجراءات حتى نتصدى للإجراءات غير القانونية.

وأريد أن أسأل في الختام السيدة الوزيرة عن مآل الذهب الذي يتم حجزه، أين يودع وما هو مصيره؟ وشكرا لكم وبالتوفيق لكم ولبلادنا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم فخر الدين فضلون والكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى السالمي عن الوطني السيادي، خمس دقائق.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرافقيها الأفاضل،

إن المشروع المعروض أمامنا اليوم هو في الحقيقة ذو صبغة تقنية، يهدف أساسا إلى تسوية وضعية رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه ولا يوجد لدينا مشكل في ذلك.

السيدة الوزيرة، بعد أن وقع تكليفك على رأس وزارة المالية ونحن نبارك الخطوة ونتطلع أن تحمل معها بذور التغيير، ولكن نرجو أن تكون لك رؤية وتصور واستراتيجية في كيفية تحقيق نسبة نمو تحلحل هذا الوضع الاقتصادي الصعب وتساهم في خلق الثروة ودفع الاستثمار علما وأن نسبة النمو في السنة الفارطة لم تتجاوز حدود 1,4%، أقول هذا وأمر لأني أؤمن إيمانا قاطعا أنه لا نهضة ولا تطور ولا نمو دون أن تتحرر فلسطين، القلب النابض لهذه الأمة العربية.

في الحقيقة تختلط اليوم الأحاسيس والمناسبات في هذه اللحظة ونحن بالذات تحت قبة المجلس يحمل شهيدنا على الأعناق إلى مثواه الأخير ولا نحسبه إلا عند الله شهيدا ولا يسعنا إلا أن نترحم اليوم على شهيد العلم الطالب فارس خالد الذي ارتقى إلى العلا في حادث أليم وهو يجسد أسمى معاني التضحية من أجل فلسطين، هذا الطالب الذي حمل أمانة النضال في قلبه ورفع علم فلسطين في قلب تونس ليؤكد أن نصرة فلسطين ليس مجرد كلمات، بل فعل ودماء.

كما أن اليوم يسبق أيضا اليوم الموافق لـ 9 أفريل، ذكرى عيد الشهداء الذي نستذكر فيه تضحيات أجدادنا الذين ضحوا بدمائهم من أجل أن نعيش في وطن حر ننعم بالحرية والكرامة والاستقلال وكما ضحى شهداؤنا الأبطال من أجل التحرر الوطني لتونس، فإننا اليوم مطالبون بأن نضحي من أجل قضية فلسطين، قضية الأمة بأسرها وإذا كانت تضحيات أجدادنا قد أكدت أن الحرية لا تأتي إلا بالدماء والصبر ومزيد النضال، فإن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة فنضالنا من أجل فلسطين اليوم هو امتداد لتضحيات أجدادنا.

إن مسؤوليتنا كنواب وكأحرار في هذا الوطن أن نكون أوفياء لصوت شعبنا الذي يثبت كل يوم أنه لا يساوم ولا يتنازل حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية.

إن دورنا اليوم أن نكون جزء من هذه المعركة، ألا نكتفي بالكلمات والشعارات والبيانات التي تردد داخل الجدران، بل أن نرفع صوتنا عاليا في وجه الظلم والإبادة التي تمارس ضد شعبنا الفلسطيني وفي وجه كل من يحاول أن يطمس هذه الحقيقة.

إن أقل ما يمكن أن نقوم به كنواب أن نجرم التطبيع مع هذا العدو المجرم وأن نقف بحزم ضد أي محاولة للتعاون مع هذا المحتل وعلينا أن نكون أوفياء لتضحيات شهدائنا على درب الحرية والكرامة، على درب فلسطين ميلود نجاح غومة، خالد الجلاصي، محمد الزواري ورفاقه الذين ضحوا وقدموا حياتهم دفاعا عن فلسطين وحق الشعب الفلسطيني، فكانوا رموزا للنضال والكرامة.

إن ما يحدث اليوم سادتي الكرام في غزة هو جريمة إبادة جماعية فلا يمكن أن نقف صامتين تجاهها، إن غزة تحت العدوان الصهيوني تتعرض لأبشع أنواع التنكيل والقتل والتدمير ومن واجبنا اليوم أن نكون الصوت الذي لا يهادن ولا يساوم، أن نحمل من يدعم الكيان الصهيوني المسؤولية، من واجبنا أن نلاحقهم ونحاسبهم ونحاكمهم لدعمهم لمجرمي الحرب في كل المحافل الدولية، دعم الاحتلال الصهيوني ليس مجرد تواطئ هو شراكة في جريمة ومن واجبنا أن نفضح هذه المواقف ونتخذ جميع الإجراءات القانونية لمحاكمة كل من يسهم في إدامة هذا الظلم.

نحن اليوم أمام مسؤولية تاريخية، تتطلب منا مواجهة هذا العدوان بكل الوسائل وألا نقف مكتوفي الأيدي في وجه هذه الجرائم، علينا أن نراجع علاقاتنا مع كل من يدعم هذه الإبادة الجماعية ضد شعبنا في غزة، لا يمكن لنا أن نتعامل مع حكومات تدعم مجرمي الحرب وتؤيد إرهاب كيان الاحتلال، لا يمكن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نضيف دقيقة للنائبة المحترمة ضحى سالمي، تفضلي.

السيدة ضحى سالمي

شكرا جزيلا سيدي الرئيس،

إن التزامنا بالقضية الفلسطينية يتطلب وقفة جادة ويتطلب منا اتخاذ إجراءات حازمة وأن نكون جزءا من الحملة الدولية لمحاسبة كل من يساهم في هذا الظلم، هناك استفاقة عالمية تعبر عن نضج استثنائي في علاقة بالقضية الفلسطينية ومهما أمعنت وسائل الإعلام الصهيونية في تزييف المعطيات، فإن الحقيقة هي الفاجعة الفلسطينية والتنكيل الصهيوني بشعب يقاوم من أجل التحرر، صارت واضحة لشعوب العالم وعمليا علينا كعرب الاستفادة من هذا الزخم العالمي والذهاب بعيدا في الضغط على كل الأطراف الدولية المؤثرة من أجل وقف المأساة الإنسانية والإبادة الجماعية في غزة، وإلا ستتحول إلى مقبرة جماعية وشاهدا على التحالف والغطرسة والعنصرية إزاء أنظمة عاجزة، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نزار الصديق له أربع دقائق، تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيد الرئيس،

مؤلم جدا الإحساس بالعجز والقهر والوجع، بما أن الفرد منا لا يستطيع أن يقدم شيئا لإخوانه في غزة وفي عموم فلسطين، فنحيي إخواننا في اليمن وكافة حركات المقاومة في فلسطين وفي سوريا وفي لبنان لأنه من الطبيعي أن نتحدث عن إدخال أسلحة وعتاد للمقاومة الفلسطينية وهنا أتحدث خاصة عن دول الجوار فنجد أنفسنا لا نستطيع القيام حتى بما هو بديهي من مدهم بمواد غذائية ومن ماء ومن دواء فلا يمكننا أن نقول سوى لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وأمر.

السيدة الوزيرة، في البداية أتمنى لك كل التوفيق في مهامك في هذا الظرف الصعب والصعب جدا لأن المتغيرات العالمية وما يحدث في العالم بهذه السرعة وبهذا النسق لابد أن نقرأ له ألف حساب فأريد الحديث بخصوص نقطتين فقط وسأتوجه لك بوصفك عضوا في الحكومة.

فمنذ أن تعهدنا بالعمل في هذا البرلمان كنا نتمنى خلال هذه الخمس سنوات أن نقدم شيء لهذا الشعب وأن يكون لنا شرف المساهمة في تغيير الأوضاع في تونس وفي الدفع نحو الأفضل، ولكن ما لاحظناه في الحقيقة هو بطء شديد في إحالة مشاريع القوانين وبذلك نشعر بأننا لم نفعل شيئا فبقينا ننتظر أن تحال علينا مشاريع القوانين ولكن لم يتم ذلك وخاصة مشاريع القوانين ذات الطابع الإجرائي والتي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وجدنا أن أغلب المشاريع التي أحيلت علينا هي قروض وهذا يقلقنا كثيرا.

النقطة الثانية والتي أريد الحديث فيها هي عندما خرج السيد رئيس الجمهورية وذكر بأن المسؤولين لا يجب أن يبقوا في مكاتبهم، بل عليهم الخروج وإجراء الزيارات وقد تعددت حقيقة الزيارات ثم بعد ذلك الاجتماعات ولكن لا فعل حقيقي ولا إنجاز حقيقي ولم يتم تحريك ولا ذرة رمل والمشاريع بقيت معطلة وهذا غير مفهوم بالمرة، وهذا مقلق جدا بالنسبة لنا بوصفنا نواب شعب، فلدينا مواطنين يسائلوننا عندما نعود إلى دوائرنا الانتخابية، فتجدنا نتحدث كثيرا عن التناغم بين هياكل الدولة وعن التكامل وعن العمل التشاركي ولكن نشعر بأن كل وزارة تعمل على حدة والكثير من الأحيان حتى نفس الإدارات داخل نفس الوزارة كل إدارة تعمل على حدة.

ومن غير المعقول أن تعمل الحكومة وحدها والبرلمان يعمل وحده فمشاريع القوانين، يا حبذا منذ البداية أن يقع التشارك في العمل عليها حتى لا نجد أحيانا أن نفس القانون يعمل عليه البرلمان والحكومة في نفس الوقت وفي النهاية لا يصلنا لا قانون الحكومة ولا يقع تمرير القانون المقترح من الزملاء النواب وشكرا لك، وفقك الله دائما السيدة الوزيرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية، لها أربع تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

أتمنى كل التوفيق للسيدة الوزيرة في مهامها الجديدة،

أريد التنويه أولا في نقطة هامة جدا وهي أن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أيدينا في أيدي بعض حتى يمكننا أن نجابه حجم الخراب الموجود على مستوى البنية التحتية والموجود على مستوى الدوائر في الجمهورية التونسية.

سأتحدث في نقطة أولى فيما يتعلق بهذا القانون وأسأل هل سيتم سحب منحة مجلس النواب نفسها على مجلس الجهات والأقاليم والحال أنه لدينا في مجلس الجهات والأقاليم أربع أعضاء مجالس من ذوي الإعاقة؟ لماذا تطرقت لذوي الإعاقة السيدة الوزيرة، لأنه في قانون المالية 2025 قانون الامتياز الجبائي لتوريد السيارات هو قانون لا يلبي حاجيات هذه الشريحة واليوم كما ترين لدينا أعضاء من ذوي الإعاقة لا يمكنهم التمتع بالامتياز الجبائي للسيارات التي يمكنها أن تسهل لهم ولوجهم إلى المجلس أو مشاركتهم في الحياة السياسية لا لشيء إلا لأن وزارة المالية قد تعاطت مع هذا الملف بإعطاء امتياز ليس لنوعية الإعاقة، بل بالنظر إلى الوضعية الاجتماعية وهذا التصادم الذي تعرضنا له أثناء مناقشة قانون المالية 2025 والذي يعود بالنظر إلى قانون الصرف وقانون مجلة الديوانة التي تحدد الأصول والفروع لذوي الإعاقة، الرجاء التعاطي مع هذا الملف السيدة الوزيرة بكل بجدية، لأنه ملف يمثل رافدا اجتماعيا ودورا اجتماعيا للدولة الراعية.

نقترح على السيدة الوزيرة حتى نكون عمليين أكثر الـ 104 فصل التي تمت مناقشتها في قانون المالية 2025 يتم وضعهم على الطاولة، تتم مناقشتهم، الـ 104 فصل الذين تم إسقاطهم بالفصل 49 و69، جاؤوا لخدمة الشعب التونسي وهذا ما جعلنا في خلاف مع الرأي العام بالخارج على غرار الفصل الذي تقدمنا به في تسخير كل المعادن لمؤسساتنا البلدية مثل الجرارات والسيارات، يتم جرد هذه المعادن الموجودة في بلدياتنا وتسخر بأمر إلى مؤسسة الفولاذ في بنزرت، ولكن لم يحظ هذا الفصل بموافقة وزارة المالية، الرجاء أيضا مراجعته.

الفصل الأخر كذلك يتعلق بالترفيع في العقوبة الجزائية في القطاع الموازي، نحن هنا في مجلس النواب لم نأت لنضع التونسيين في السجون، بل جئنا لنعالج ملف القطاع الموازي ولنجد بدائل وحلول، القرض الذي تم عرضه بالأمس لو ذكر السيد الوزير بأنه سيتم تخصيصه للمناطق الحرة على حدودنا ومن أجل تنمية واستثمار وبطالة كان بالإمكان أن يمر، قرض الأمس كان بالإمكان المصادقة عليه لو يتم توظيفه ولو ذكرت وزارة الاقتصاد والتنمية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عصام البحري جابري، أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، مداخلتي تتعلق بتطبيق القانون في قانون المالية 2024 وقانون المالية 2025 خاصة فيما يخص عمال الحضائر فوق الـ 45 سنة.

هذا الملف موضوع تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية الذي أمر بحلحلة ملف عمال الحضائر واليوم عندما نرى عمال الحضائر الذين سنهم يتجاوز 45 سنة وقد تم رصد ميزانية في 2025 ولكن إلى حد الآن الأمر الترتيبي لم يصدر بعد والسيد القائم بالملف منذ خمس سنوات، أنا متأكد أن أي شخص من الكفاءات الموجودة إلى جانبكم يمكنه في ربع ساعة إصدار أمر ترتيبي لكن أصبح الأمر واضحا فهناك تعطيل في إصدار هذا الأمر لعمال الحضائر الذين سنهم فوق 45 سنة، على 6 آلاف عون الأولين الميزانية تم رصدها في 2025 هذه الفئة الهشة ونحن في إطار السياسة العامة للدولة للعدالة الاجتماعية والدور الاجتماعي للدولة بصراحة كوزيرة المالية وكعضو حكومة نرجو إصدار هذا الأمر والأكبر سنا له الأولوية.

هناك تعطيلات صحيح أن المنصة تم الإعلان عنها ولكن هناك تعطيلات، أربعة أشهر من أجل إصدار أمر ترتيبي ونحن الآن في إطار تنقيح العقود الهشة، أمر ترتيبي بميزانية مرصودة لم يصدر منذ أربعة أشهر، أتمنى أن يصدر الأمر الترتيبي الخاص بعمال الحضائر الذين تجاوز سنهم الـ 45 سنة ويتحصلون على حقهم في إطار سياسة عامة للدولة.

السيدة الوزيرة، لا نريد أن نقول أن إطارات الدولة في باب تأجيج واحتقان الأوضاع أن هذا الملف قد أمر به السيد رئيس الجمهورية فلنحاول تعطيله بأي طريقة ونحن كدور رقابي في تنفيذ السياسة العامة للدولة وإطارنا التشريعي، نحن كمجلس نواب الشعب قدمنا الفصل 50 في قانون المالية لسنة 2024 ووزارة المالية مشكورة قامت برصد ميزانية في قانون المالية 2025 لذلك لا توجد أي إشكالية تعطل صدور هذا الأمر.

الفصل 13 من قانون المالية 2025: المسؤولية المجتمعاتية، نرجو من سيادتكم تفعيل الأمر 13 مع وزارة الداخلية لالتزام الشركات بالمسؤولية المجتمعاتية تجاه الجهات.

السيدة الوزيرة، هناك موضوع آخر يهم القرار المشترك للترخيص في استغلال الملك البحري وهو قرار مشترك بين وزارة المالية ووزارة الفلاحة ووزارة البيئة، لأنه في إطار العدالة يجب مراجعة هذا القرار المشترك خاصة وأنه لا يمكننا تعميم هذا القرار على الجهات الداخلية وعلى الجهات التي عرفت بالسياحة لأن من يريد الحصول على ترخيص عليه أن يدفع 150 مليون في قابس أو في الزارات أو في رواد كالأماكن الأخرى السياحية المعروفة كقمرت وغيرها. لذلك يجب مراجعة هذا القرار خاصة وأننا على أبواب دخول موسم صيفي نتمنى أن تتم مراجعة هذا القرار ليكون هناك عدالة بين المستغلين.

نقطة أخيرة السيدة الوزيرة، متى سيتم الافتتاح الرسمي للإدارة الجهوية للديوانة بقابس؟ أظن أن كل شيء تقريبا جاهز...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم خالد حكيم مبروكي، ست دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها،

أريد أن أترحم على شهداء فلسطين، نقول بأن موقفنا واضح منذ البداية شعبا وقيادة مع كل أحرار العالم لأننا نرفض رفضا قاطعا سكوت العالم عن القتل والتشريد للأطفال وللنساء والشيوخ ونقول بأننا نؤمن بالقضية الفلسطينية ونشدد على احترام مطالب الشعب الفلسطيني وكافة أحرار الأمة.

نثمن مجهودات وزارة المالية لكن هذا ليس بعزيز على بلدنا فاتحاد أبناء وبنات تونس للنهوض بها لأن الحمل ثقيل والمشاكل متعددة والمواطن ينتظر الحلول الكفيلة للخروج من هذه الأزمة منها خاصة تداعيات الكوفيد والحروب الإقليمية والتغييرات المناخية.

سيدتي الوزيرة، اسمحوا لي بأن أتطرق إلى معاناة الفلاحين وخاصة أصحاب المعاصر وصغار الفلاحين لما يعانونه من تهميش ومن غياب استراتيجية واضحة لتحسين وضعيتهم وإدماجهم في الاقتصاد التونسي.

سيدتي الوزيرة، كما تعلمين أنه بالنسبة إلى الفلاحين فإن عددهم يتجاوز 50% من الشعب التونسي والقطاع الفلاحي أؤكد لك بأنه يشغل أكثر من 500 ألف مواطن شغل وهذا القطاع هو القطاع الأكثر قيمة تشغيلية، ولكن المجال الفلاحي أصبح من أزمة إلى أزمة فكما تعلمين فإن الجوائح عديدة منها الجفاف، منها الأزمات، من بينها تدني الأسعار وكذلك التضحية التي يقوم بها الفلاح.

بالنسبة إلى الفلاحين السيدة الوزيرة إن كانوا سيبقون على نفس هذا المنهاج فإننا لن نجد فلاحة وإنتاجية وأنت تعلم ما يدخله القطاع الفلاحي في ميزانية الدولة وأنا أؤكد لك أنه بإمكاننا إن تظافرت الجهود يمكن للقطاع الفلاحي أن يوفر لميزانية الدولة أكثر من 10 آلاف و15 ألف مليار خاصة في قطاع الزيتون، فقطاع الزيت السيدة الوزيرة كما ذكرت فهو من أزمة إلى أزمة فكما تعلمين في 2019 وفي سنة 2020 حصلت أزمة عندما خرج وزير الفلاحة السيء الذكر في تلفزة وطنية وقال بأنه باع الزيت بـ 14 دينار ولكن اتضح بعد ذلك أنه تم بيع لتر الزيت بـ 5 دنانير، هناك من انتحر وهناك من هرب وهناك من انتحر شنقا.

السيدة الوزيرة، يمر القطاع الفلاحي بأزمات كبيرة جدا بالإضافة إلى عملية التحيل الأخيرة التي تعرض لها أصحاب المعاصر والفلاحين وأنت على علم بذلك السيدة الوزيرة، التحيل بمبلغ أكثر من 500 مليار.

السيدة الوزيرة، نحن كفلاحين وكما تعلمين فإن سيدي بوزيد تحتل المرتبة الأولى في القطاع الفلاحي، يجب إيجاد حلول جذرية لإعادة دمجنا في الحياة الاقتصادية لأنه إن تواصل هذا فإنه ربما سيهدد حتى السلم الاجتماعي لأن الوضعية صعبة جدا فالجميع سيتم إدراجهم في "classement"، لدينا 1000 معصرة في تونس، صدقيني السيدة الوزيرة أكثر من 80% من هذه المعاصر يعلنون إفلاسهم، لذلك إما أن نجد حلولا في كيفية دفع ما عليهم وفي جدولة ديونهم ويكون ذلك خاصة بدون فوائض وخاصة صغار الفلاحين.

فهناك مواطن اتصل بي بالأمس توفي والده وترك 30 ألف دينار قروض وعندما أرادوا تسديد هذه القروض وجد أن المبلغ تجاوز الـ 100 ألف دينار، هذا الفلاح لم يقدر على تسديد 30 ألف دينار فهل سيقدر على دفع 100 ألف دينار؟ لذلك فإن الفلاحين وأصحاب المعاصر تخلدت بذمتهم المليارات ولم يقدروا على تسديدها، إن كان هذا الشخص لم يقدر على تسديد قرضه بدون فائض فهل يمكنه تسديد المبلغ مع إضافة الفائض؟

يجب إيجاد حلول جذرية والسيد رئيس الجمهورية يدعو إلى إدماج الشركات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد وإلى إعادة إدماجها ربما باجتهاد منكم وباجتهاد من الوظيفة التشريعية والتنفيذية يمكننا أن نتقدم بالبلاد ويجب الاستعداد السيدة الوزيرة للسنة الفلاحية الجديدة لأن لدينا 800 ألف طن من الزيت فحتى إن تم بيع اللتر بـ 10 دنانير ستدخل لخزينة الدولة 8000 مليار، علينا الاستعداد لهذا من الآن صدقيني إن بقينا على نفس الوضع السيدة الوزيرة لن تجد 40 معصرة تشتغل فإن الزيتون والزيت سيبقى هكذا، يجب التفكير في حلول جذرية في هذا الموضوع وربما بإمكاننا جدولة ديونهم بدون فوائض وهذه الاجراءات تفهمينها أنت وفريقك أكثر مني، بإمكاننا إيجاد حلول فهذا لا يصعب على الدولة التونسية التي هي دولة الجميع.

أخيرا، الإدارة الجهوية للبنك الوطني الفلاحي في سيدي بوزيد، من 2019 قامت بوضع اللافتة وإلى حد الآن مغلقة وكما تعلمين السيدة الوزيرة تحتل المرتبة الأولى وطنيا في الفلاحة وكذلك هناك طلب من مواطني أهالي أولاد حفوز أن يتم فتح فرع للبنك الوطني الفلاحي بمدينة أولاد حفوز مع العلم أن هذه الأخيرة مصنفة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المداخلة الأخيرة للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة الإطارات المرافقة لك أو المصاحبة للسيدة الوزيرة،

سأبدأ بأمر إيجابي أريد من خلال زميلي عبد العزيز بن الأخضر أن أتقدم بالشكر لكل أهالي مرناق الذين قدموا صورة طيبة وصورة راقية عند مشاهدة المباريات الرياضية في بلادنا وأصبح حقيقة بإمكانك أن تذهب صحبة عائلتك لتشاهد مقابلة لكرة القدم بالرغم من فقدان الإمكانيات، حقيقة مجهودات كبرى قاموا بها في ولاية بن عروس مع السيد الوالي والسيد عزيز ومع كافة الإخوة، حقيقة هي رسالة مشرفة وهذا لا يمكن إلا أن يشرف أي تونسي بأن يذهب لمشاهدة مباراة وأن يعطي صورة طيبة كهذه، لذلك أشكركم أهالي مرناق، نحن نحييكم ونتمنى أن نرى هذا في كل بلادنا.

السيدة الوزيرة، بالأمس تم تمرير قرض هنا، تم إبرام الاتفاقية في 25 جوان 2024، يتم إرساله للمجلس في فيفري 2025، ثماني أشهر بعد إبرام الاتفاقية يتم تمريره على المجلس، لم ينجح بأن يتم عرضه بالأمس، علينا اليوم إعادة تنظيم هذا القانون كما تم ذكر

ذلك في اللجنة فهناك فراغ تشريعي نحن فيه، 19 أفريل 2024 بدأ مجلس الجهات والأقاليم في العمل إذن بدأت "rémunération" وبدأ الحصول على الأجور بعد شهر لذلك اليوم بعد سنة أيضا ننظر في هذا، فرجاء السيدة الوزيرة كعضو حكومة أن تتم معاملة مجلس نواب الشعب بالطريقة التي تليق بممثلي شعب لأن اليوم هناك جهاز وجد وهذا موجود في الدستور السيدة الوزيرة لذلك نحن على علم به لذلك يجب أن تكون اعتماداته جاهزة، مشاريع القوانين التي تنظم أجور الموظفين والتي تنظم الإدارات يجب أن تكون موجودة حتى تسير الدولة في طريق واضح أمام الجميع.

أقول السيدة الوزيرة مرة أخرى بأن هذه المصافحة الأولى إن شاء الله هذه السنة سيعاد طرح قانون السيارات للعائلات التونسية وإن شاء الله من الآن يكون في علمكم كوزارة المالية أنه سيتم طرحه في قانون المالية، فنحن سنعيد طرحه.

كذلك هناك "les comptes en devise" نرجو أيضا الاستعداد وأن نجد اليوم الحلول التي تفيد، الأكيد أن هناك شباب في عائلتك السيدة الوزيرة بإمكانكم الحديث معهم والاستماع إليهم لأنه اليوم هذا الذي سيمكن من حل المشاكل، كفانا قروضا ولنبحث عن حلول تغيير الإجراءات والبيروقراطية الموجودة لدينا ولنفتح الأبواب أمام أبنائنا، هناك أشياء تتعلق بنا علينا أن نبدأ بتغييرها.

السيد المدير العام للقباضات اتصلت به مرة في قباضة لديه "TPE" سألته لماذا لا يقع تمرير المعاملة بـ "TPE" قال لي لا توجد لدينا "TPE"، قلت له كيف ذلك؟ قال لي هذه المعاملة لا يمكن دفعها بالـ "TPE"، اتصل بهم، بالسيد المدير العام للقباضات وهو موجود إلى جانبك بإمكانه تأكيد لك هذا، عندما اتصل بهم اتضح السيدة الوزيرة بأن السيد الموظف رفض أن يقف وأن يمد يده من وراء البلور ليسحب "TPE".

هذه الجزئيات هي التي من شأنها تغيير مجتمع ونحن معكم والله المستعان وإن شاء الله بلادنا في المستقبل أفضل، إن شاء الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم حاتم الهواوي، عن صوت الجمهورية، أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكل الإطار المرافق،

مرحبا بالزملاء،

سيدي رئيس الجلسة، أردت أن أستهل هذه المداخلة في خضم ما يقع من تجاذبات ودور مجلس نواب الشعب ودور النائب وما يقال عنا، أننا في هذا الباب نقول أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها وإنما تأكل الذئب من الغنم القاسية.

نأمل أن نكون في مستوى الأمانة فيما خص الدور بالنسبة إلى مجلس نواب الشعب ونوابه أمانة واعترافا بالواجب الموكول لنا في صلب وتحت قبة البرلمان من دور تشريعي ودور رقابي بإمكان الشعب أن يناقش هذا ولنا في هذا طبعا العديد من الصولات.

نمر، سيدي رئيس المجلس، فيما يخص موضوع حاملي بطاقات الجبر بالنسبة إلى وزارتنا الموقرة وزارة المالية، تم فتح مناظرة وتم الإعلان عن النتائج على مستوى خمسة ناجحين وقع قبول ثلاثة وبقي اثنان على قائمة الانتظار، لكن المذهب الجديد بالنسبة إلى الوزارة الموقرة في القيام بمناظرة جديدة دون الأخذ بعين الاعتبار ما بقي على قائمة الانتظار، نأمل أن تجيبنا عن هذا وزارة المالية.

النقطة الثانية، سيدي رئيس الجلسة، فيما يخص موضوع العفو في جريمة إصدار الصك دون رصيد، كل الشعب ينتظر منا أن نرفع اللبس ولنعود إلى نفس المقولة التي استهلينا بها المداخلة، لنرفع اللبس ولتلتئم في هذا الباب جلسة وبحول الله سنتمكن من حل هذا الموضوع الذي بقي عائقا أمامنا وجعلنا للأسف في موقع تساؤل كبير نأمل القطع معه.

ثالثا، موضوع الوكالة الفنية للنقل البري: سيدي رئيس الجلسة، يتم الآن الذهاب في مناظرة لقبول تقنيين ومهندسين في هذا الباب، لكن لدينا مهندسين وتقنيين يقع إقصاؤهم في هذا الباب بتعلة أننا نعود إلى سنة فقط من التجربة، بينما لدينا مهندسين وتقنيين كانوا رافدا للدولة زمن الكورونا وهم الذين قاموا بتحريك الوكالات الفنية للنقل البري ومن بينها جندوبة والآن يقع التغاضي عنهم ويقع للأسف إبعادهم في هذا الشأن ونأمل إصلاح هذا الوضع.

كذلك سيدي رئيس الجلسة، فيما يخص الماء الصالح للشراب في جندوبة ونحن نأمل حل هذا المشكل، نحن نعلم بأن الماء الصالح للشراب والكهرباء لا يخولان للفرد الملكية، لكن إلى حد هذه اللحظة لدينا أهالينا في جندوبة لا يتمتعون بخدمة الماء الصالح للشراب وبالكهرباء وهذا فيه مس كبير من السلم الاجتماعي الذي نأمل القطع معه. شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا لكل السيدات والسادة النواب المتدخلين،

شكرا للسيدة الوزيرة والوفد المرافق على حسن الاستماع والانتباه ونستأنف الجلسة إن شاء الله على الساعة الثانية بعد الزوال، شاهية طيبة وبالتوفيق.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسون دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

استئناف الجلسة.

أحيل الكلمة الآن إلى السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فلتتفضل.

السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية

مرحبا بالجميع،

سيدي رئيس مجلس النواب،

السادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

حقيقة شرف عظيم بالنسبة لي أن أكون لأول مرة في ضيافتكم في هذا المجلس الموقر وبمرافقة جميع المسؤولين والإطارات العليا لوزارة المالية.

حقيقة لا يمكنني رفع صوتي أكثر.

حضورنا أساسا سيدي الرئيس، السادة النواب، كان للنظر في مشروع قانون متعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه.

استمعت لكل المداخلات وجميع الآراء بارك الله فيكم، بعد أن تفضلت اللجنة بتقديم القانون والمقترحات وجميع الأعمال التي تمت بالنسبة إلى هذا السحب لكن ورد مقترح تعديل بالنسبة إلى الأربعة فصول في هذا المشروع، نفضل إعادة النظر في مقترح التعديل ونعطي الكلمة من جديد إلى الجهة المقترحة وإلى اللجنة ثم ننظر فيما سنفعله بالنسبة إلى المقترح وبعد إتمام المشروع الذي من أجله حضرنا ننظر في جميع التدخلات والأسئلة التي تم تقديمها.

على حد علمي أننا سننظر في التعديل لأنها المسألة الأساسية التي من أجلها نحن هنا.

لا يوجد اشكال يمكنني مدكم بالأجوبة سيدي رئيس المجلس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من الناحية الإجرائية، سيادتك تتفضلين بتقديم الإجابات على النقاش العام ثم من الناحية الإجرائية، إذا كان هناك إضافات أو مقترحات سننظر فيها فيما بعد، بعد الانتهاء من إجابات سيادتك.

السيدة وزيرة المالية

مرة أخرى أشكركم على حسن الاستقبال خاصة على تهنئتكم لشخصي وأنا بدوري أقول لكم بارك الله فيكم جميعا، السيد الرئيس، السادة النواب وجميع أعضاء مجلس النواب وجميع الساهرين على أعمال المجلس.

أكيد أنا مثلكم شرفت ووقع تكريمي من لدن السيد رئيس الجمهورية بمسؤولية وزارة المالية التي بالنظر إلى حجم عمل الوزارة وكما تلاحظون يرافقني أسمى الإطارات الموجودة ويعاضدون وزارة المالية والوزيرة أقول أنها وزارة تعد من الوزارات السيادية، لأسباب تقنية بحتة، إضافة إلى القانون الذي أحدث وحدد أعمال ووظائف وزارة المالية ومنحها اختصاصات معينة، هي وزارة تقريبا وسأدخل الآن في الأجوبة بطريقة مباشرة لبعض المداخلات التي أحترمها جدا، هي وزارة تشرف على مسائل مالية لكنها تنسق مع جميع الوزارات، تحديدا كل المؤسسات تقريبا أو الهياكل الإدارية سواء كانت العمومية أو شبه العمومية أو الخاصة، يكون فيها تنسيق وأحيانا القانون المنظم للوزارة ولكل الجهات التي تتعامل من الناحية المالية مع وزارة المالية، لأسباب أن كل الأمور المالية وكل مسائل الرقابة ترجع إلى هذه الوزارة بما فيها هياكل الرقابة التابعة لها "CGF"مع وجود بعض الجهات الرقابية الأخرى.

جميع الأسئلة تقريبا كانت أسئلة قيمة توجه بها السادة النواب، بارك الله فيكم والأهم أن ما أثار انتباهي بالنسبة "CGF" إلى الأسئلة أنها ترتكز على مسائل عملية وتطبيقية.

هناك إشكاليات لا ننكرها سواء على مستوى المعاملات اليومية أو على مستوى التعامل مع الإدارات التابعة أو الراجعة بالنظر إلى وزارة المالية، هناك بعض الأسئلة الأخرى وأؤكد أن هناك تنسيقا سواء على مستوى رئاسة الحكومة أو على مستوى باقي الوزارات، لكن تبقى مسألة التنسيق التي لا تعطي النتائج التي ننتظرها ليس على مستوى النتائج النهائية، لكن على مستوى التوقيت.

لهذا أعذر وجود عدة تدخلات عندما نتحدث عن صندوق الجوائح أو عن وضعية الفلاحين وخاصة صغار الفلاحين فهذا ليس مجهود وزارة المالية فقط، بل هو مجهود وزارة المالية، وزارة الفلاحة، وبعض الهياكل الأخرى أو الإدارات العامة وكذلك رأيت مجهودا يبذل بعناية مهمة جدا على مستوى رئاسة الحكومة وخاصة بوجود السيدة رئيسة الحكومة وأظن أنكم لاحظتم جميعا أن أول مجلس وزاري انعقد كان بخصوص محاولة جمع الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلاد والنظر في كل الإشكاليات الموجودة، عندما نتحدث عن الجوائح، عن الفلاحة ونتحدث عن بعض المسائل الخاصة بصابة الزيتون، كل هذه المسائل ولو أنها لا تدخل في الاختصاص المباشرة لوزارة المالية لكنها تمس وزارة المالية ووزارة المالية تشارك فيها سواء على مستوى تخطي العقوبات أو إيجاد الحلول.

حقيقة بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية وبالعمل المتواصل مع السيدة رئيسة الحكومة ومع جميع الوزراء الموجودين سواء في التعامل اليومي، ما نؤكده لأنني استمعت للسيدة النائبة تقول بالنسبة إلى بعض الوضعيات هناك أخذ ورد بين الوزارات، صحيح أنه يجب تلافي هذا ونحن لا ننكره وهذا ليس فقط على مستوى وزارة المالية بل على جميع الوزارات، يجب أن نجد حلا لإدارة الوقت لأن الوقت له قيمة خاصة بالنسبة لنا وبالنسبة إلى قانون المالية لأنه لا يمكن تفعيله ولا اعتباره قانونا أسفر عن نتائج في السنة المالية المعنية به إلا إذا صدرت الأوامر التطبيقية التي تخص تنفيذ ذلك القانون.

في الحقيقة هناك عمل كبير وجهد على مستوى الوزارات، ما أريد أن أشير إليه فقط حتى لا يراه السادة النواب تقاعسا أو هناك تشكيات، أحيانا نجد بعض العوائق على مستوى تطبيق الأوامر التطبيقية أو تفعيلها أو إيجاد الحلول وهذا ما ذكرتموه وقلتم أنكم تريدون المشاركة وهذا حق السادة النواب في الثورة التشريعية لأنه لدينا ترسانة قوانين موجودة في كل الميادين الاقتصادية، بما فيها المالية وغيرها، لكن هذه القوانين أحيانا تتعارض مع بعضها البعض ويجب إيجاد الحلول تقريبا أحيانا نجد أمامنا قوانين لا يمكن تخطيها ولها صبغتها النافذة وفي نفس الوقت نحن نحاول القيام بكل ما بوسعنا ونجتهد لإيجاد حلول، لن نقوم بمخالفة القانون لا قدر الله، لكن بإيجاد حلول ممكنة، في الاجتهادات وخاصة بالتنسيق مع جميع الوزارات وعلى رأسنا السيدة رئيسة الحكومة على مستوى رئاسة الحكومة.

بتقسيم تدخلات السادة والسيدات النواب وهي تدخلات قيّمة وثرية نرى أن هناك نظرة معينة لعمل وزارة المالية على مستوى إداراتها وهناك عدة تساؤلات فيما يخص الإدارة العامة للاستخلاص وفيما يخص إدارة الجباية بالتحديد وهي كما تعلمون فيها المراقبة الجبائية وفيها عمليات المراجعات وفيها جزء مهم بالنسبة إلى مؤسسات وزارة المالية تعنى بالتشريع وتعنى بإيجاد الحلول والإصلاحات اللازمة لكل ما هو تطبيق للقوانين المالية وكل ما هو تحصين وترشيد لسياسة الدولة في مادة الجباية وفي غيرها من المواد.

أثرتم عدة تساؤلات حول الامتيازات الجبائية وطريقة دراستها وتحدثتم عن مسألة رغبة السادة النواب وأنا أراه توجها محمودا، أن يتم ترشيد عملية الاقتراض.

في الحقيقة مسألة النظر في القرض بالنسبة إلى يوم أمس يرجع بالنظر إلى سيادتكم وإلى الوزارة المختصة بالنسبة إلى القروض لكن الاقتراض حقيقة حتى بالنسبة لمن درسوا الاقتصاد بصفة عامة بقطع النظر على المسائل المالية، الاقتراض ليس بالضرورة ظاهرة سيئة ولا أعرف ان كنتم توافقونني الرأي أم لا، أحيانا الاقتراض هو ظاهرة صحية والبلدان التي لا تقترض هي بلدان اقتصادها لا يتحرك وغير قادرة على الخروج إلى الأسواق وتطلب الاقتراض. هذا في المفهوم العام الاقتصادي لكن هذا لا يمنع أن السلطة للمجلس وهي سلطة هامة وتقديرية في تقدير القروض التي يجب تمريرها من عدمها بقطع النظر عن طريقة عرضها أو الجهة المقرضة أو عن الآجال.

لكن في كل الأحوال، ما أؤكده لكم سواء المصالح أو الإدارات العامة الموجودة على مستوى وزارة المالية أو غيرها من الوزارات تحاول أن تخفض بقدر استطاعتها من منسوب التوجّه إلى الاقتراض بالمعنى العام أو بالمعنى الخاص لاتباع السياسة التي توجه بها السيد الرئيس وهي التعويل على الذات، لكن التعويل على الذات يقتضي مسألة أخرى نريد من المجلس الموقر أن يساعدنا فيها كحكومة، أن نضغط على المصاريف ونحاول اتباع سياسة لن نقول فيها تقشف، لكن سياسة فيها ترشيد لكل النفقات لكي نحاول الضغط على كل المصاريف الإضافية ونحاول ارجاع عجلة الاقتصاد كما كانت عليه.

تساءلتم عن مخرجات أو وضعية مشروع ميزانية الدولة وأين وصل بالنسبة إلى قانون المالية لسنة 2026، بالنسبة إلى المرحلة الحالية وفي إطار أعمال الإدارات المشرفة على الميزانية نحن في المرحلة الأخيرة بالنسبة إلى القانون وسيتم توزيعه على السادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهياكل والولاة ورؤساء البرامج في أقرب الأوقات.

وفي الوقت الحالي تقوم مصالح وزارة المالية بتحيين ميزانية الدولة لسنة 2025 وملاءمة مستوى بعض المؤشرات والفرضيات المتوقعة بالاعتماد على تطور الظرف الاقتصادي العالمي والوطني ونسق تنفيذ ميزانية الدولة وذلك إلى موفى سنة 2025.

لا يخفى عنكم أننا على مستوى وزارة المالية تقريبا نعمل على ثلاث سنوات، نكمل ما تبقى من سنة 2024، ننفذ في 2025 ونجهز ونعد ميزانية سنة 2026 بإذن الله وهذا لا يمنع أن تنظر الوزارة مع بقية الوزارات وكذلك تحت إشراف رئاسة الحكومة في المخطط التنموي الذي ذكرتموه سيادتكم بارك الله فيكم وبإذن الله سيكون هناك تعديلات على ضوء السياسة التي ستتبعها الدولة في إطار التعويل على الذات ومحاولة تحريك الاقتصاد الوطني.

إذا لم يتحرك الاقتصاد سواء بالنسبة إلى تسوية وضعية بعض المؤسسات العمومية وإذا لم تتحرك عجلة الاقتصاد بالنسبة إلى الشركات الخاصة وكل ما هو قطاع خاص لن نصل إلى الهدف المنشود من السادة النواب الكرام بالنسبة إلى تحسين نسبة النمو.

نسبة النمو ليست وزارة المالية هي المسؤولة عنها ولا وزارة معينة، بل هو عمل يجب أن يكون على مستوى مشاريع اقتصادية كبرى لكي نحقق التنمية وتتظافر جهود جميع الوزارات ومعها المالية لكي نصل إلى تحقيق سواء نسبة السنة الحالية أو النسب المتوقعة وهذا لن يكون بدون مشاركة البنك المركزي التونسي لأن دوره هام في استقرار العملة وفي المحافظة على العملة الصعبة وفي المحافظة على اقتصاد البلاد والتقدم.

ومثلما ذكرتم هناك تغيرات اقتصادية تحدث في العالم، تراقبونها جميعكم والممكن حسب ما يقرأ أو ما يتحدث عنه الخبراء في المجال الاقتصادي أن هذه التغيرات لن تكون بطريقة مباشرة على الاقتصاد التونسي، لكن حتى بطريقة غير مباشرة يمكن أن تمس اقتصادنا، لهذا يجب التسريع في التنمية ونجد حلولا لذلك عدة مجالس وزارية حقيقة أشرفت في كل المجالات الاقتصادية على الاستراتيجيات، هذه الاستراتيجيات سترون أكلها والمجهودات المبذولة لكي نحاول أن نتقدم بالمسائل الاقتصادية.

بالنسبة إلى الفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية لسنة 2026، تعلمون أنه سيكون تطبيقا للفصل 40 فقرة 2 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وإن شاء الله في أقرب الأوقات سنطلعكم وسنشرك السادة النواب في كل المخرجات المترتبة عن هذه المشاريع الجديدة التي ستعرض على الوزارات في أقرب الأوقات.

بالنسبة إلى كل ما هو أعمال أو طلبات بالنسبة إلى السيدات والسادة النواب في الضغط على كل ما هو تجارة موازية وكل ما هو تصرفات أو تعامل موازي ولا يدخل في إطار العمل الحكومي أو العمل الاقتصادي أو اختصاص وزارة المالية على مستوى الجباية وعلى مستوى الرقابة.

من بين الاقتراحات هناك اقتراح إحداث مجلة رقابية، في الحقيقة في الجباية وكان لي شرف الإشراف على بعض الدوائر الجبائية، هناك عمل يتم سواء على مستوى تحديد الواجبات الجبائية ويتبلور في قانون المالية وفي المقترحات التي توافقون عليها في آخر سنة مالية، ولدينا مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وهي مجلة شاملة وهامة، فيها الحقوق والواجبات للمطالب بالضريبة والرقابة على الدولة.

الدولة في الحقيقة تحرص على أن لا تكون الرقابة الجبائية سيفا مسلطا على الأفراد أو على الشركات، لأنه مثلما تعلمون والعديد منكم قدموا لنا الوضعية الاقتصادية للبلاد، الترفيع في الجباية مثلما يضخ للدولة موارد بنسبة كبيرة لأن كل المساهمات الجبائية التي تدخل شهريا لخزينة الدولة تمول في ميزانية الدولة، كذلك علينا القيام بمعادلة فيها توازنات بالنسبة إلى تحديد الواجبات الجبائية على الأشخاص وعلى الذوات المعنوية لكي لا تتعسف الدولة في استعمال الجباية أو لا يكون لها موردا سوى الجباية وإذا تفاقمت نسب الجباية وتكون أكثر من المعمول به سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي أو غيره سنجد أنفسنا أحيانا نضغط على المؤسسات ولن يكون لديها الطاقة الإنتاجية ولا القدرة لكي تواصل في أنشطتها.

في الحقيقة المجلة التي عملت عليها كثيرا على مستوى التطبيق تعنى بكامل الإجراءات الجبائية وهي مجلة تغطي كامل إجراءات الرقابة التي طلبتموها وذلك بصفة واضحة.

بالنسبة إلى إرساء نظم للمراقبة الجبائية، في الحقيقة منذ سنوات بدأ تركيز الإصلاح الجبائي لأن الإصلاح الجبائي كما ورد في اقتراحات السادة النواب يكون بإصلاح الإدارة، بالعولمة بمعنى أن كل مؤسسات الإدارة الجبائية لديها ولوج بطريقة مباشرة وواضحة على جميع المؤسسات على مستوى الرقابة من الناحية المعلوماتية.

إذن المعلوماتية ليست مسألة بسيطة بل هي مسألة تستحق سواء على مستوى وزارة المالية أو على مستوى باقي الوزارات توفير مبالغ مالية هامة ومثلما قال السيد النائب المحترم، عندما ندخل القباضة نتمنى أن يكون هناك إمكانية الدفع بالـ "TPE" دون ايجاد إشكالية على مستوى الاستخلاص ولا نتحول بمبالغ مالية هامة ونحن في اتجاه التقليص من الأموال النقدية ومن التعاملات بكل ما هو أموال، لأنه بالنسبة إلينا مصدر من مصادر التهرب ومصدر من مصادر التعامل بالأموال دون التصريح بها والذي يمكن أن يكلف ميزانية الدولة ويقلص من المداخيل الجبائية إذا احتاجت الدولة يوما تلك المداخيل ودائما ما تحتاجها لأنها من أهم الموارد في ميزانية الدولة.

بالنسبة إلى بعض الأسئلة التي وردت في خصوص تخفيض العبء الجبائي، نجد المثال الأهم وهو مشروع هام جدا بقانون المالية لسنة 2025 وهو مراجعة جدول الضريبة على الدخل وتمتع بموجب ذلك أكثر من 60% حسب الإحصائيات من الأشخاص الطبيعيين، أكثرهم من الأجراء، هناك ملاحظة تكررت أكثر من مرة وشكرا على الفكرة في حد ذاتها، أنه بموجب النظام القانوني المعتمد في تونس وهو الخصم من المورد على الأجور، السادة الأجراء بصفة عامة في كل القطاعات سواء في القطاع الخاص أو العام يتحملون عبء الجباية، لكن بهذا القانون 60% من الأشخاص الطبيعيين أكثرهم الأجراء تمتعوا بتخفيض ضريبي يصل إلى 54 دينار شهريا بالنسبة إلى الأجراء والتكلفة على الدولة بلغت 693 مليون دينار، يعني هذا الدولة تحملته ودائما سيكون هناك عبء مالي موجود في إطار التخفيض أو في إطار الإصلاح أو في إطار العفو، دائما الدولة في المقابل ستدفع على المواطن في إطار التخفيض.

بالنسبة إلى الأجور ولو أنها غير كثيرة بالنسبة إلى النظام التأجيري التونسي التي كانت مرتفعة بالنسبة إلى بعض الاختصاصات أو إلى بعض الأجور انخفضت، هنا يوجد نوعا من الموازنة من لديه أجر ضعيف عندما تنخفض الضريبة يرتفع الأجر، العملية ليست آلية وكأن هناك أطراف أو اجراء سلموا لبقية الأجراء في إطار العدالة الجبائية.

السادة النواب تحدثوا عن التحكم في الامتيازات الجبائية، في الحقيقة الامتيازات الجبائية كمفهوم هو موجود في كل بلدان العالم، هي آلية للتشجيع على الاستثمار أو لاستهداف بعض القطاعات لكي يقع تحقيق عدالة اجتماعية معينة.

بالنسبة إلى مسألة التقييم على مستوى الإدارة المختصة، يتم حاليا تقييم الامتيازات الجبائية والمالية وتقوم وزارة المالية سنويا بإصدار تقرير سنوي يخص تكلفة الامتيازات الممنوحة وماذا يترتب عنها وتم خلال السنوات الماضية سن العديد كذلك من الإجراءات لترشيد الامتيازات الجبائية وكان عددها في الحقيقة أكثر وهي تتقلص تدريجيا في إطار ترشيدها حتى يتم أولا تشجيع من يستحق الامتيازات من ناحية، ثانيا توجيه هذه المنح لمستحقيها.

ومن أهم مخرجات هذا التوجه هو حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بخصوص شركات التجارة الدولية وشركات الخدمات المصدرة كليا، يمكن أن يكون هناك اتجاه مخالف لهذا الاتجاه بالنسبة إلى عملية الحذف، لكن كل الدراسات أكدت أنه يجب ترشيد الامتيازات الجبائية الموجهة إلى هذه الجهات بالتحديد وإلى هذه النوعية من الشركات لأن الإدارة لاحظت بطريقة إحصائية ثابتة أن هناك خروجا عن المنهج وعدم إسناد هذه الامتيازات لأصحابها.

الأهم من كل هذا وأبقى دائما في سياسة الدولة وهي سياسة اقتصادية بيئية تم الاقتصار على منح امتيازات جبائية لفائدة الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر والأزرق والاقتصاد الدائري وهي حقيقة توجهات استراتيجية وطنية.

أردت أن يتحدث السادة في هذه المسألة لأن النظر في المسائل البيئية وفي الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري هي متطلبات ليست عالمية فقط، بل هي متطلبات يجب أن تعمل عليها الدولة التونسية لأننا صادقنا على عدة اتفاقيات في هذا المجال وفي نفس الوقت هناك رفض أو "résilience" بالنسبة إلى هذا الاقتصاد وهناك من لا يعرفه بعد والمضي فيه سيساعدنا في الضغط على المصاريف ونحقق أهدافنا في مجال البيئة وفي عدة مجالات أخرى انخرطت فيها الدولة التونسية لكي نحسن من وضعيتنا.

أحيانا عندما أتحدث مع المسؤولين في البيئة يقولون أن كل المنظومات العالمية تتبع نفس اتجاه البلدان المماثلة لنا وهي الأقل في التلوث والأقل في التلويث لمجتمعاتها ولإقتصادياتها ولأراضيها وهي ستدفع كلفة التلوث الذي يصير على مستوى العالم ككل، لكن هذا لم يمنع أنه عندما ننخرط في الاقتصاد ونقوم بالامتيازات اللازمة على المستوى الجبائي وننظر له نظرة جدية فيها مناولة سنصل إلى نتائج طيبة.

نمر الآن إلى أهم عنصر، حقيقة هذا العنصر تحدثت فيه مع الإدارة العامة للأداءات حالما تقلدت المنصب وعملت عليه السيدة الوزيرة السابقة ذكرها الله بالخير وجميع السادة الوزراء السابقين، وهذا عمل متواصل لا يرتبط بوزير، بل يرتبط بجميع الإدارات الموجودة وتوجه الدولة وهو التصدي للتهرب الجبائي. في الحقيقة التصدي للتهرب الجبائي هو مفهوم كبير واسع ليس مجال تدخل وزارة المالية فقط لأن التهرب الجبائي ليس أموالا فقط، مثلما ذكرتم هناك قطاعات تكون تحت وزارات أخرى ولا تنتظم بأنظمة قانونية يمكن أن تجدها مهيكلة.

ولو كان هناك منكم من توجه إلى بعض الأسواق سواء في تونس العاصمة أو في وسط الجمهورية تجدون السلع سواء مصدرها أجنبي أو تونسي موجودة ولا نعرف إن كانت هذه السلع مفوترة وكيف دخلت، لذلك حقيقة العمل لا يمكن أن يكون على مستوى وزارة المالية فقط، بل يجب أن يكون عمل حكومي، بإشراف رئاسة الحكومة وبتظافر جميع المؤسسات وخاصة الوزارات التي لها صبغة اقتصادية.

بالنسبة إلى تدخل وزارة المالية في حدود ما لها من اختصاصات لمجابهة التهرب الجبائي، هناك عدة عمليات تحدث في إطار عملية المسح الميداني الذي نسميه بالفرنسية "le ratissage" تقوم به إدارة الجباية لسنوات وليس جديدا لأن المنظومة التي يقع إرسائها والجهات المتدخلة كفرق تقوم بعملية المسح الميداني أصبحت تعمل بطريقة أسرع وتدخلاتها أصبحت أكثر نجاعة وأضفت إلى نتائج حسب التقارير التي بلغتني متقدمة جدا.

لكن مثلما تعلمون أعوان إدارة الجباية أو ممثلي إدارة الجباية الذين يقومون بالمسح ليس لديهم سلطة الضابطة العدلية وأحيانا يجب أن تكون لديهم معاضدة سواء من جهات الرقابة الاقتصادية

أو من الجهات الأمنية وحسب بعض الإحصائيات التي اطلعت عليها عندما يقع التنقل لإجراء المسح الميداني والذي لا يتم بطريقة سلسة مثلما تتوقعون، إذ يتعرض الأعوان أحيانا إلى الصد والعنف ومعاملة غير إنسانية في بعض الحالات، لكنهم يقومون بالمجهودات اللازمة ويكثفون عمليات المسح وعندما تعاضدهم الجهات الأمنية تكون عملية المسح الميداني أهم وأحسن، لكن يجب أن نفكر في هذا جيدا لكي لا نشتت أعمال وزارة الخارجية التي لها مهام أوسع ودور أكبر، لكن حقيقة فكرت أن أنسق مع السيد وزير الداخلية وهذا دائما في إطار التنسيق في رئاسة الحكومة لكي تكون هناك معاضدة من الجهات الأمنية وتساعدهم عند القيام بعملية المسح.

تدعيم المراقبة بالطريق العام، هناك مشروع في 2025 نعمل عليه في تركيز دوريات مشتركة مثلما ذكرت على مستوى التدخل وحاليا نحن تقريبا في المرحلة الأخيرة من تركيز " les caisses enregistreuses" ذكرتم أنه يمكن أن لا تكون هذه الطريقة فعالة وناجعة لكن أرى أن هذا المشروع جيد على المستوى التطبيقي إذا وقع ربطها بإذن الله بالمطاعم والشركات وخاصة بالمؤسسات الاقتصادية بطريقة مثلى سنجد حلولا ونصل إلى نتائج، فكل الأعمال التقنية والفنية تقريبا منتهية، كل ما يخص التمويل جاهز يبقى التنفيذ إن شاء الله في هذه السنة.

كذلك تركيز منصة "تاج"، هذه المنصة في الوقت الحاضر في لمساتها النهائية على مستوى التنفيذ وإذا بلغتكم أي إشكاليات على مستوى مردودية هذه المنصات وبارك الله فيكم على كل الأفكار التي تدعمون بها وزارة المالية لأنها من واقع الشارع وما تعيشونه وتسمعونه من المواطنين ومن المؤسسات، الرجاء الإبلاغ عنها فأحيانا مسألة تركيز هذه المنصات ومسألة تفعيلها ومسألة التجربة المحدثة على النظام المعلوماتي تتطلب بعض الوقت وهذا غير مرتبط سواء بقرار إداري أو بتقاعس لا قدر الله من الإدارات المشرفة.

بالاطلاع على إحصائيات المراقبة الجبائية نجد عدد التدخلات أكثر من 150 ألف تدخل وعدد المراجعات 22 ألف عملية رقابة جبائية، هذه الأعداد في الحقيقة تقرؤ على أساس وجود تدخل ووجود عمل لكنه سلاح ذو حدين ونحاول أن تكون الرقابة أو التدخل مع احترام مبادئ العدالة الجبائية، عدم التعسف، محاولة أن تكون رقابة مرشدة أو رشيدة وللأسف ليس لدينا نظرة جيدة للمسألة الجبائية لكن تدعيما لموقف السادة النواب، مسألة الرقابة الجبائية مهمة وعندما تتراخى الدولة ولا تقوم بالمراقبة هذا لن يساعد اقتصاد الدولة وسيضعف من مواردها وسيمكن الأشخاص من الافلات من عملية الرقابة فيدفع الأجراء وغيرهم يتملص من الدفع.

هذا تقريبا بالنسبة إلى أهم التساؤلات في المادة الجبائية وبالنسبة إلى الامتيازات، نمر إلى تساؤلاتكم وهي حقيقة عديدة وثرية ومهمة.

هناك تساؤل مهم جدا طرح ويخص السيد النائب الذي تذمر وهو محق في ذلك وأؤكد هنا على ضرورة الإشارة والتنبيه لكل المسائل حتى نتدخل ونتعاون لكن بالنسبة إلى مصنع التبغ بالقيروان أقول للسيد النائب أنه بلغتنا عدة مذكرات أو عدة أسئلة في هذا الإطار أخذناها بعين الاعتبار، درسنا كل الأسئلة التي وردت علينا من السادة النواب ونحترم كل الأسئلة ونحاول الإجابة عنها

لكن أريد أن أشير أنه بالنسبة إلى المصنع في الهيئة القانونية وفي تسييره هو تحت إشراف وزارة المالية ووزارة المالية ليست هي الطرف المباشر التي تقوم باتخاذ القرارات، هناك مجلس وله هياكله ونحن نسمع لكل الانتقادات التي ترد علينا وكل الإشكاليات، لكن أريد أن أوضح بالنسبة إلى مصنع التبغ بالقيروان، هناك حديث تكرر حول مسألة ترويج السجائر، ما يرد عليّ من تقارير أن ترويج السجائر لا يتم إلا بعد إخضاعها إلى كافة الاختبارات اللازمة وبعد أن تكون هذه الكميات وهي كميات كبيرة مطابقة للمواصفات المطلوبة وحسب الجودة المطلوبة في هذه المادة وهناك رقابة دقيقة والرقابة موجودة أصلا وأكدت أكثر على الرقابة في علاقة مع الإدارة العامة التي تشرف أو تتواصل مع هذا المصنع.

بالنسبة إلى مسألة سلامة المنتوجات من مواد الاختصاص، إنتاج المصنع حسب ما ذكره السادة النواب فيه بالنسبة إلى جهة القيروان "sur production" وفي هذا الاتجاه السادة النواب قالوا أن هذا ليس بالمؤشر الجيد، في الحقيقة في كل المجالات الاقتصادية عندما يكون هناك اكتفاء ذاتي أو ترفيع في الإنتاج هذا يدل على أن هناك عملا يعني ليس العكس. هذا اتجاه ليس مخطئا دائما فيمكن أن يكون هذا الإنتاج غير خاضع للرقابة، لكن أؤكد لكم أنه يخضع للرقابة وللتدقيق، فإجمالي مخزون المصنع من السجائر المصنعة بالنسبة إلى القيروان يقدر بتاريخ 17 مارس 2025 بـ 38 مليون علبة ويغطي ما يقارب شهرين من الاستهلاك يعني من حاجيات السوق التونسية، لكن عندما نقول من حاجيات السوق التونسية فنحن نتحدث عن أمور محاسبية ليس عن إنتاج مجرد، يعني هذا الإنتاج يمكن أن يكون في الوقت الحاضر كافيا لمدة شهرين عندما يرتفع الطلب.

بالنسبة إلى الإنتاج بالنسبة إلى القيروان على الأقل ننتظر فترة ذروة ستكون في الصائفة القادمة بإذن الله وبالنسبة إلى كل المواد التي لها استهلاك غير منتظم وغير متوقع في بعض الحالات يمكن أن نجد تفاوتا في الاستهلاك، لذلك "sur production" لا يثير إشكالا من الناحية التقنية ومن الناحية الاقتصادية، بالعكس أنا أرى أن مسألة الإنتاج مسألة مهمة.

أثيرت مسألة إيقاف إسناد ما يعبر عنه بالمذاقة للأشخاص المتقاعدين من المصنع، قانونيا وكنا قد تحدثنا منذ حين عن الامتيازات، عندما نعطي امتيازات مثلا للسادة المتقاعدين باعتبار أنهم كانوا ممن أسسوا هذا المصنع أو عملوا فيه أو قضوا فيه أغلب سنوات العمر يكون دائما في إطار الاستثناء ونعرف أن الاستثناء يكون بنص وسيادتكم مشرعين وتعرفون هذا، عندما نقول الاستثناء بنص يعني لا يسند الاستثناء إلا لمن منح إليهم الاستثناء، إمكانية إعطاء توكيل للغير للتصرف في هذه المذاقات، في الحقيقة يمكن أن يكون موجودا ونقارنه حتى بالتوكيل الموجود في القانون العام لكن نحن لا نتحدث عن توكيل في بنك أو توكيل سيقدمه عدل الإشهاد أو سيحرره أستاذ محامي، نحن نتحدث عن مادة خاصة، إسناد خاص، امتياز نمنحه بشروط وأنا في الحقيقة كامرأة مختصة في القانون أقول أن كل امتياز سيمنح وكل سند يجب أن يكون مقننا ومنظما لتفادي التجاوزات.

بالنسبة لي هذا رأيي قانونيا وإن وجدت مسائل أخرى لا تتعلق بالقانون لا يمكنني ادراجه في ملاحظاتي لأنه بالنسبة لنا كل طرف له

حق المذاقة يمكن أن يتمتع به لكن يكون بصفة شخصية وحتى لو وجد تفويض يكون بشروط معينة.

بالنسبة إلى سياسة مدير عام المصنع الذي يقوم بهرسلة العمال أو بعض المسؤولين فيه والنقل التعسفية، في الحقيقة أنا سأقف وهذا وعد مني على جميع هذه الطلبات لأن هرسلة العمال خط أحمر لكن مسألة التأديب أو تقدير منح المهام أو تغيير العمال من مركز إلى مركز أو من ورشة إلى ورشة أو من إدارة إلى إدارة يبقى من الاختصاصات الإدارية المطلقة له.

أنا كسلطة إشراف لا يمكنني أن أطلب منه حذف هذا ووضع ذاك وفي حالات التعسف هناك محكمة إدارية مثلما قال السيد النائب، لكن ان وجدت تشكيات تجلس الإدارة المشرفة وتتحدث مع إدارة المصنع ونحن لا نقبل التعدي على حقوق العملة أو على حقوق الموظفين، طبعا هذا دون المساس بالسلطة التقديرية للمسؤول على هذه المؤسسة.

وإذا كان هناك مؤسسة من أنظار وزارة المالية يقع فيها تجاوز، نحن مستعدين لقبول أسئلة وطلبات السادة النواب ونقدم لهم المعطيات الكاملة وإذا توفرت لديكم معطيات يمكنكم مساعدتنا بتقديمها ولا يوجد لنا أي أدنى اشكال.

بالنسبة إلى الأسئلة المتعلقة بالديوانة، حقيقة هي أسئلة مختلفة وثرية فيها عدة نقاط. بالنسبة إلى الإعفاءات، كل ما هو إعفاء وكل ما هو قوانين منظمة موجودة لأن الديوانة لديها " double casquette" وتنظر في كل ما هو ديواني ولها اختصاصات في المادة الصرفية.

وبالنسبة إلى ما ذكره السيد النائب فيما يخص مجلة الصرف هو محق ومجلة الصرف تقريبا جاهزة ولن نتعبه في انجاز مشروع قانون يخص مجلة الصرف وبالعكس يشرفنا أن يعطي مقترح بالنسبة إلى المجلة لكنها تقريبا جاهزة وفي آخر مراحلها وبإذن الله في أقرب الأوقات ستعرض عليكم وستكون جاهزة في مدة وجيزة في هذه السنة يعني في سنة 2025 وهي مجلة ستكون ثورية، تعرفون أن تنقيحها ننتظره منذ سنوات وفي الوقت الحاضر مجلة الصرف تقريبا جاهزة وأغلب الجهات المعنية قدمت ملحوظاتها.

بالنسبة إلى مجال العمل الديواني، السادة النواب بارك الله فيهم ثمّنوا مهام الديوانة، تعلمون أن الديوانة خاصة على مستوى المعابر، على مستوى الحدود، لهم دور كبير، دور قيادي، دور اجتماعي، دور أمني بمعاضدة بقية الأمنيين والساهرين على حفظ وضبط النظام، لكن لهم دور هام وأنا أشاطركم آرائكم ونشكرهم، لكن بالنسبة إلى بعض الملاحظات التي وردت في عدة مسائل على مستوى التطبيق يمكن أن يكون هناك بعض الإخلالات أو بعض المشاكل خاصة على مستوى التوقيت وعلى مستوى تسوية الوضعيات فيما يخص كل ما هو مصدر أو مورد وخاصة بالنسبة إلى الشاحنات "utilitaire" وبالنسبة إلى السيارات.

لا بد من التثبت في كل هذا ونحن في تواصل دائم مع السيد مدير العام الديوانة فيما يخص كل الإشكاليات التي يمكن أن تطرأ، أحيانا هناك تشكيات لبعض المواطنين وأحيانا مؤسسات، الأعوان في الإدارة أحيانا يمكن أن تكون المسؤولية مشتركة بين صاحب الخدمة الذي يطلب الخدمة وبين الساهرين على الديوانة، لكن نحاول تلافي كل الأخطاء وإذا وجدت إخلالات نحاول تجاوزها ومن حق المواطن التونسي أن يمر عن طريق كل ما هو مؤسسة ديوانية بطريقة فيها احترام لذاته وفيها احترام لطلباته ونحن على ذمتكم ونسمع كل طلباتكم.

بالنسبة إلى التكوين و إلى طلب تدعيم العنصر البشري هناك انتدابات جديدة شملت 200 عون ديوانة تخرجوا سنة 2025 منهم 70 ضابط في طور التكوين الأساسي و200 عون جديد في إطار البرمجة و100 ضابط في إطار البرمجة الجديدة ومنظومة الانتدابات هي منظومة خاصة في الديوانة وتتم عن طريق مناظرات خارجية ولا تتم بطريقة فردية يعني تسير بالآلية المعمول بها في جميع الأنظمة وهي المناظرة الخارجية مع الخضوع لتكوين أساسي ويتم بالمدرسة الوطنية للديوانة وهي من أهم قلاع التكوين في المادة الديوانية.

بالنسبة إلى تدعيم التجهيزات ووسائل العمل وكما ذكرت السيدة النائبة لدينا المنظومة "سندة" و"سندة 2"، توجهت إلى الديوانة ووضحوا لي المهام الجديدة "لسندة 2 " وهي حقيقة منظومة جديدة متطورة يعملون عليها ويحسنون فيها ويركزون فيها على مستوى التطبيق والتنفيذ لكي تكون موجودة على مستوى جميع الهياكل الإدارية التي تتعامل مع الديوانة.

"سندة 2" ستكون مشروعا هاما وفيها تطوير للمنظومة المعلوماتية الديوانية ونحاول دائما تحسين كل المجهودات الإدارية.

بالنسبة إلى تفعيل المناطق الحرة، على المستوى التشريعي تم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع منطقة تجارية ولوجيستية بن قردان وفي الحقيقة هذه خطوة وهامة بمقتضى الأمر عدد 269 لسنة 2010 ونقح في 2012 وهي بصدد التركيز.

على المستوى المؤسساتي شركة التصرف واستغلال المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بن قردان، تم تكوين مجلس الإدارة للشركة خلال شهر ديسمبر 2024 وسنحاول التسريع في بقية شروط التكوين.

وبالنسبة إلى الأهداف الرئيسية لهذا المشروع هي إرساء إدارة تسوية فعالة لمنطقة بن قردان وتعرفون أنها منطقة عبور مهمة وتنظيم النشاط التجاري واللوجستي بالمنطقة، المساعدة في جذب المستثمرين والشركات خاصة في علاقة بجيراننا مع بن قردان، تعزيز علاقات الجوار وإن شاء الله ستتحسن وتتطور وتكون لنا علاقة من بن قردان إلى إفريقيا ونقدم لبقية الدول في إطار محاولة تطوير المنظومات المعلوماتية وإرساء خيارات جديدة لأن العالم يتقدم.

وقع ذكر مسألة جدولة الديون، في الحقيقة بالنسبة إلى صغار الفلاحين نعرف أن هناك إشكالية وأنتم محقون لكن بالنسبة إلى تدخل للدولة تعلمون أن المنظومة البنكية عندما تعطي ديونا هناك تدخل الدولة ومقترحات لكن يجب أن تكون هناك معالجة جذرية تقتضي بالنسبة إلى توجهات وزارة المالية إصدار قانونا خاصا أو في إطار قانون المالية نمر إلى تحديد مثلا طريقة حصر لتلك الديون، طريقة التعامل معها كأنها جدولة مع مؤسسات بنكية لها صبغة المؤسسات العمومية، يمكن أن نصل هنا إلى طريقة تفاضلية في تحديد الديون وفي إعادة جدولتها.

في النظام البنكي بصفة عامة سواء كانت بنوك عمومية أو خاصة لا يمكن أن نقول للبنوك تنازلوا عن مستحقاتكم لأنها كبنوك لها توازناتها المالية و"ses ratios" ولا يمكنها أن تتنازل لكن على مستوى هذه الديون الصغيرة والتي تخص شريحة من الفلاحين الذين يستحقون كل التشجيع، هناك إمكانية النظر في المسائل على

مستوى البنوك، كذلك نتعاون مع السيد محافظ البنك المركزي على مستوى البنوك الخاصة.

على مستوى الدولة، الدولة قامت بعدة محاولات بالنسبة إلى اقتراح عفو بالنسبة إلى صنف من الديون، لكن تعلمون أن هذا المقترح لم يمر لكن نحاول مساعدتهم خاصة الفلاحين الذين لهم اشكال في جدولة ديونهم ولديهم تقريبا مساحات صغيرة ولديهم تداين قديم، نحاول مساعدتهم للوصول إلى حلول لأن "BTS" يقوم بدوره وجلست مع السيد المدير العام ويحاول إيجاد حلول لكن هذا يتطلب نظرة استراتيجية، لا يمكن أن تكون على مستوى وزارة المالية فقط، يجب أن تتظافر جهود وزارة المالية، رئاسة الحكومة، الفلاحة ونسرع مثلما طلبتم في الأوامر التطبيقية بالنسبة إلى صندوق الجوائح وغيرها من الطلبات التي طالبتم به وكل ما تم ذكره له من الوجاهة بمكان.

كذلك طالبتم بتدعيم القباضات المالية بالنسبة إلى ظرفيات الدفع مثلما قلنا إن شاء الله عدد العمليات المنجزة خلال 2024 أكثر من 219000 عملية بمبلغ 760 مليون دينار لكن دائما هناك ضرورة أن نعمل وندعم المكاسب الموجودة ونحسن أكثر لأننا غير راضين بالنتائج التي وصلنا إليها، لكن نقول لكم دائما أن هناك ثلاثة عناصر نرتكز عليها وهي الموارد بشرية والموارد المالية والمنظومة المعلوماتية، هذه العناصر الثلاث يجب أن تكون موجودة وأحيانا يقال للأسف الشديد أنتم كحكومة يجب عليكم التصرف، هذا صحيح لكن أحيانا نقوم بكل المجهودات، كل الاجتهادات لكن أحيانا هذه مسائل تعطل وتقريبا في كل الأنظمة ويمكن من هو بعيد عن المجال يكون محقا ولكن من يمارس أحيانا يجد بعض العقبات وهذا لا يمنع أن نطور ونحسن وهذا ليس عذرا لأي إدارة أو أي مؤسسة سواء في وزارة المالية أو في الحكومة ككل، يجب أن نسعى ونتقدم ونطور من وضعيتنا.

وردت علينا عدة أسئلة في الحقيقة لأن الوقت يداهمني سأجيبك عن الصلح ويبدو أنك مختص في الصلح.

بالنسبة إلى الأملاك المصادرة سابقا تم تحديد وضعية المصادرة، هناك جرد سابق وتم تحيين ذلك الجرد، لكن أنتم تعرفون أن المصادرة نظمها المرسوم 2011 ثم جاءت مراسيم أخرى سواء بالنسبة إلى تحديد الجهة المتصرفة في هذه الأملاك أو بالنسبة إلى القوائم، هناك قائمة أولى ثم قائمة ثانية هذا ترتب عنه أن لجنة المصادرة كما تعرفون مازالت قائمة الذات من الناحية التطبيقية والعملية، عملت على قائمة أولى والآن مازالت تحيّن القائمة الثانية باعتبار المتداخلين التي تكتشفهم الدولة رويدا رويدا من الممارسة ومن فحص الملفات.

وتعرفون أن المصادرة ليست فقط عند وزارة المالية، بل عند وزارة المالية، عند أملاك الدولة، عند وزارة العدل وعلى مستوى المحاكم سواء بالنسبة إلى تناول الملفات، بالنسبة إلى تسويتها لكن نحن من نتصرف فيها.

الظرف لا يسمح الآن لمدكم بالإحصائيات لأننا مازلنا نرصدها على مستوى نتائج المصادرة والأموال التي تحققت من المصادرة، لكن ما نؤكده أن القانون المنظم للمصادرة أحدث إشكاليات في مواصلة ادارتها لأن من ينظر للمصادرة حتى المواطن العادي وأنتم مختصون وتعلمون هذا، ينظرون إليها كأنها مجرد أموال نقدية أو عقارات لكن المصادرة أولا فيها نزاعات قضائية كبيرة جدا يعني أصحاب الأملاك التي صودرت أموالهم إلى اليوم لديهم نزاعات على مستوى المحكمة الإدارية والمحاكم العدلية.

أحيانا تجد المحكمة الإدارية أصدرت قرارات أو هناك أحكام تحول دون التصرف في تلك الأملاك ونحن لا يمكننا مخالفة القانون ونتصرف في أملاك هي موضوع تدخلات قضائية أو نزاعات قضائية، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى الشركات عندما صودرت هي شركات خاصة تحكم وتنظم بمجلة الشركات التجارية ولم تغير صبغتها، دخلت فيها الدولة فقط كمساهم أو شريك حسب صبغة تلك الشركات ولها حصة يعني الدولة لا تأخذ 100% من تلك المساهمات أو من تلك الحصص الاجتماعية، يعني الدولة تحرص على الدخول في جميع المؤسسات والشركات وتأخذ الأرباح لكن لا يمكن للدولة أن تأخذ هذه الشركات لأنها ليست ملك عام وليست حتى ملك خاص بمفهوم الملك الخاص التي تتصرف فيه الدولة.

هذه إشكاليات هامة وملف كبير فيه عمل كبير في وزارة المالية وفي بقية الوزارات وهناك لجنة التصرف في هذه الأملاك وقرارات فيما يخص النظر مثلا في مسألة البيع أو التصرف أو في تعيين الأشخاص الساهرين على هذه المؤسسات التي أصبحت فيها الدولة شريك.

كل هذا يتم تحت اشرافي كرئيسة اللجنة ومن السيدة وزيرة العدل والسيد وزير أملاك الدولة وكل شيء سيكون طبق القانون.

بالنسبة إلى الصلح، لا يمكن أن لا أجيب السيد النائب وبارك الله فيه على كل ملاحظاته، تم الصلح بمرسوم ثم تفضلتم بالقانون عدد 3 سنة 2024 الذي نقحه لكن في الحقيقة في الوقت الحاضر لدي مسألة قانونية بحتة سأجيبك عنها بكلمتين لكي أختم حسب الطلب.

الآن في الوقت الحاضر وفي هذه اللحظة أنا متشرفة بحضوري معكم أحمل مسؤولية وزارة المالية وبمجرد تسميتي بصدور الأمر الذي منحني هذا الحق أصبح غير ممكن أن أخوض في الصلح الجزائي ولهذا أنا في الحقيقة أعتذر لكن لا يمكنني افاداتكم في هذه المسألة، لو توجهتم لي في فرصة أخرى وفي وضعية أخرى لقدمت لكم المعطيات اللازمة، لا يمكنني اجابتكم وذكرت لكم السبب. بارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال الى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

إذا موافقون 73 محتفظ واحد، لا يوجد رفض.

هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ إذا يضاف سبعة موافقين تصويت بالأيدي ليصبح عدد الموافقين 80. محتفظون؟ لا يوجد محتفظ، رافضون؟ لا يوجد رافض.

يتم إذا تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنتين لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، المصدح للجنة تفضل.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا السيد الرئيس،

إذا أقرا العنوان لعرضه على التصويت.

مشروع قانون يتعلق

بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

96 موافقون محتفظان اثنان، رافض واحد.

هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذا تبقى نفس النتيجة 96 موافقون، محتفظان اثنان ورافض واحد. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأوّل بنفس الاغلبيّة. الكلمة للجنة تفضل.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا السيد الرئيس،

الفصل الأول:

تنسحب على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه أحكام الفصلين 72و 73 من القانون عدد 145 لسنة 1988المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989 والخاصة بالمنح النيابية المخوّلة لرئيس وأعضاء مجلس النواب.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل هناك تعديل؟ لا يوجد تعديل.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

لا يوجد تعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت على الفصل الأول حسب صيغته الأصلية.

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول حسب صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 100، محتفظ واحد فقط، لا يوجد رافض.

هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذا تبقى نفس النتيجة 100 موافقون محتفظ واحد ولا يوجد رافض. تمت المصادقة على الفصل الأول في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك الى التصويت على الفصل الثاني بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل الكلمة للجنة.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا السيد الرئيس،

الفصل 2:

تنسحب على أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم أحكام القانون عدد 16 لسنة 1985 المؤرخ في 8 مارس 1985 المتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب.

انتهى الفصل ليست لدينا مقترحات تعديل، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا لا يوجد مقترح تعديل، نمر إلى التصويت على الفصل الثاني حسب صيغته الأصلية.

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

103 موافقون، محتفظان اثنان، لا يوجد رافض.

هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

تبقى نفس النتيجة 103 موافقون، محتفظان اثنان، لا يوجد رافض. تمت المصادقة على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثالث بنفس الأغلبية، الكلمة للجنة تفضل.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا السيد الرئيس.

الفصل 3:

تنسحب على أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم مدة عضويتهم بالمجلس الأحكام المتعلقة بإحالة أعضاء مجلس النواب على عدم المباشرة الخاصة والمنصوص عليها بالقانون عدد 112 لسنه 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وبالقانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجاريّة والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليّة.

لم يرد علينا مقترح تعديل بشأن هذا الفصل تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نمر إلى التصويت على الفصل الثالث حسب صيغته الأصلية.

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث حسب صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

96 موافقون، محتفظان اثنان، لا يوجد رافض. هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ واحد فقط، إذا تصويت بالأيدي، واحد، نضيف واحد ليصبحوا 97، هل هناك محتفظ بالنسبة إلى هذا؟ لا يوجد محتفظ، هل هناك رافض؟ لا يوجد رافض.

إذا تصبح النتيجة 97 موافقون، محتفظان اثنان، لا يوجد رافض. تمت المصادقة على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الرابع بنفس الأغلبية تفضل اللجنة.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

السيد الرئيس أطلب منك إحالة الكلمة الى رئيس اللجنة لأن هنالك مقترح تعديل قبل المرور الى الفصل الرابع.

السيد ياسر قراري، رئيس لجنة التشريع العام

شكرا السيد الرئيس،

قبل المرور الى التصويت على الفصل الرابع يهمنا إعلام المجلس بأنه ورد على كل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي مقترح تعديل لمشروع القانون عدد 87 لسنه 2024 يتمثل في إضافة فصل جديد يتعلق بتنقيح أحكام القانون عدد 16 لسنة 1985 المؤرخ في 8 مارس 1985 ويهم مسألة شكلية تتعلق بأن القانون المعروض على أنظارها يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة وهذا المقترح يتعلق بتنقيح لأحد القوانين المشمولة بتطبيقها على المجلس الوطني للجهات والأقاليم رئيسا وأعضاء.

شكرا السيد الرئيس، هذا ما لدينا كلجنة كمقترح تعديل. إحالة الكلمة للزميل المقرر لعرض المقترح.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

إذا بعد إذنك السيد الرئيس أعرض المقترح للتصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذ يوسف أنت ستدافع على المقترح؟

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

أنا سأتلو المقترح، لأننا لم نتلوه بعد السيد الرئيس، يجب أن نتلو المقترح أولا ثم يدافع عنه من سيدافع عنه ويعترض عليه من سيعترض عليه ولجهة المبادرة حق التدخل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا سيدي الرئيس،

الفصل 3 جديد:

تقع تصفية جراية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون كما يلي:

نيابة واحدة 30% من المنح النيابية، نيابتان 60%، ثلاث نيابات أو أكثر 90% من المنح النيابية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

اسمحوا لي، السيدة الوزيرة تطلب التدخل؟ المصدح للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

جهة المبادرة تطلب رفع الجلسة والنظر مع اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نرفع الجلسة لمده خمسة عشر دقيقة ثم نستأنفها للاستماع إلى جهة المبادرة.

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة مساء وعشر دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نستأنف الجلسة والكلمة للجنة.

السيد رئيس لجنة التشريع العام

شكرا السيد الرئيس،

طبعا بعد رفع الجلسة بطلب من جهة المبادرة وبعد عقد جلسة عمل مع الزملاء أصحاب المقترح وطبعا في إطار الحرص الدائم على التفاعل الايجابي بيننا، فان السادة النواب يرون سحب المقترح على أن يتم لاحقا إعداد مقترح قانون في الغرض بالتالي تم سحب المقترح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رئيس لجنة التشريع العام،

نشكر اللجنة على موقفها، فعلا فمن الناحية القانونية عندما عرض الفصل الإضافي أكدت بأنه لا مجال لإدراجه نظرا إلى تعلقه بعدة مؤسسات أخرى وبعدة قوانين أخرى وفي هذه المسألة لابد من الرجوع إلى القانون الأصلي، قانون سحب أنظمة القانون إذا أردنا أن ننقح هذا حسب ما جاء في الفصل الإضافي لابد من تقديم تنقيح للفصول الأصلية التي ستسحب بموجب مشروع القانون المعروض علينا.

على أية حال أحيّ هذا التناغم بين جهة المبادرة وبين أصحاب المقترح ونمر إلى تلاوة الفصل الرابع لعرضه على التصويت، فسح المجال للجنة.

السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

شكرا سيدي الرئيس إذا أتلو الفصل الرابع.

الفصل 4:

يجري العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من 19 أفريل 2024.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا السادة الزملاء،

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع.

الاذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 90 محتفظان اثنان، أربعة رافضون.

هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذا تبقى النتيجة نفسها، 90 موافقون، محتفظان اثنان، أربعة رافضون. تمت المصادقة على الفصل الرابع في صيغته الأصلية.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمّته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

92 موافقون، خمسة محتفظون ولا يوجد رافض. هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ بالنسبة إلى المحتفظين؟ بالنسبة إلى الرافضين؟

إذا تبقى النتيجة النهائية 92 موافقون، خمسة محتفظون ولا يوجد رافض وبذلك تمّت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه عدد 87 لسنة 24.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة ذكرى عيد الشهداء

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا قبل إنهاء هاته الجلسة لابد من التذكير بأن بلادنا تحتفي غدا الاربعاء 9 أفريل 2025 بالذكرى الـ 87 لعيد الشهداء وهي واحدة من أبرز محطات مسيرة نضال شعبنا ضد المستعمر، ذكرى مجيدة تخلّد نضالات الشعب التونسي الأبيّ في مقاومة الاحتلال وإصراره على الانعتاق وعلى افتكاك حقوقه المشروعة واستعادة السيادة الوطنية، وهي أيضا وبكلّ المقاييس، ذكرى خالدة شكلت منعرجا حاسما في مسيرة الكفاح الوطني، بما مهد للمحطات اللاحقة التي توجت في النهاية بنيل الاستقلال وبإعلان النظام الجمهوري.

ويتزامن احتفالنا هذا بالذكرى المخضبة بدماء الشهداء الذين نادوا على وجه الخصوص بإصلاحات سياسيّة، على رأسها إنشاء برلمان تونسي، مع توصلنا إلى استكمال المنظومة القانونية المتعلقة بالوظيفة التشريعية بمجلسها مثلما تم التنصيص عليه صلب دستور 25 جويلية 2022.

ونحن اذ نحيي هذه الذكرى العزيزة على قلوبنا فإننا نستحضر بكل فخر واعتزاز تضحيات كلّ من شارك في الاحتجاجات الشعبية العارمة التي ميزت أحداث 9 افريل 1938 والتي واجهها المحتل، بالقمع والتسلط ممّا خلف عددا كبيرا من الشهداء ونؤكد أهمية استبطان كل القيم والمبادئ التي دافع عنها الثوار بكل شراسة والاقتداء بما حملوه من وطنية مخلصة وعزم لا يلين على دحر المستعمر والعيش على هذه الأرض الطيبة بكرامة.

وفي هذا الإطار واذ نترحم على أرواحهم الزكية وعلى روح كل من ضحى بنفسه فداء لهذا الوطن العزيز، فإننا نجدد التأكيد أن الوفاء لجميع شهداء تونس الأبرار يبقى دافعنا الأساسي للذود عن حرمة الوطن وسيادته واستقلالية قراره ومواصلة العمل دون هوادة أو تردد من أجل تحقيق تطلعات وانتظارات جميع التونسيات والتونسيين وإثبات الأمل الذي استعادوه ما بعد 25 جويلية 2021.

وفي هذا المقام الجلل وأمام مواصلة آلة الظلم والبطش والدمار الصهيونية التنكيل والتقتيل والتشريد الممنهج لأبناء شعبنا الفلسطيني الباسل والمجاهد في غزة وعلى كامل أرض فلسطين الطاهرة، نعبر مجددا عن وقوفنا الدائم ودعمنا الثابت والخالص للحق الفلسطيني المغتصب. وننند عاليا بكل الجرائم التي يقترفها هذا العدو المغتصب في حق الأبرياء خاصة من الأطفال والنساء وكبار السن وبكل الأفعال المشينة والمنافية للأخلاق الإنسانية ولأبسط المبادئ الكونية في ظل صمت مريب لجل الأنظمة والدول الكبرى والمنظمات الأممية والدولية مؤكدين إيماننا الراسخ بأن كفاح شعبنا الفلسطيني الأبي، سيجد طريقه نحو الخلاص ونحو تتويج نضالاته وصموده بنيل حقه المشروع في الكرامة والعدالة والتحرر على كامل أرضه الطيبة وعاصمتها القدس الشريف.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر.

إذا شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

الشكر موصول لكل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية، الشكر وبالغ التقدير للسيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها على أمل استئنافها للاستماع الى مداخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الخامسة وعشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تستأنف الجلسة، قائمة التدخلات للسيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 كالتالي: النائب المحترم عماد أولاد جبريل، النائبة المحترمة سنية بن المبروك، النائب المحترم عادل ضياف، النائب المحترم محمد اليحياوي، النائبة المحترمة بسمة الهمامي، النائب المحترم بو بكر بن يحي، النائب المحترم أحمد بنور، النائب المحترم ياسين مامي، النائبة المحترمة منال بديدة، النائب المحترم طاهر بن منصور، النائب المحترم حاتم لباوي، النائب المحترم عبد السلام دحماني، وأخيرا النائب المحترم محمد الشعباني.

الكلمة الان للنائب المحترم عماد أولاد جبريل، ثلاث دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

كالعادة أتحدث عن اشكالية النقل في ولاية المهدية.

السيد وزير النقل زار ولاية المهدية وتوجه الى "أولاد الشامخ" الى الأطفال الذين ينشرون على "الفايس بوك" على أساس إيجاد حلول لهم. زيارة كاملة وتنقلات للسيد الوزير صحبة وفد، شق على إثرها كامل خريطة الولاية ليقول في الأخير سنحاول إيجاد حل؟ وإلى حد هذه الساعة الأطفال يتنقلون على أرجلهم وللتذكير الخط موجود وهو يتحدث عن إحداث خط، افهموا وضعية البلاد، فعند تناول مشكلة ما وجب عليكم دراستها، نحن نقول أن الخط موجود، ولكن الحافلة غير موجودة.

نفس الشيء اليوم "منزل حشاد" أطفال يتنقلون للدراسة "en stop"، تلاميذ بكالوريا وغيرهم والعديد منهم مهددون بإضاعة امتحاناتهم.

"المحارزة" نفس الوضعية أطفال يركبون من الخلف شاحنات "isuzu" وغيرها. هذه وضعية النقل في ولاية المهدية.

وكذلك الشأن عندما طالبنا بإحداث الرخص وإضافة عدد من العاملين في قطاع النقل ورغم صدور النتائج منذ السنة الفارطة، تعطيلات من اتحاد الصناعة والتجارة ومن الإدارة وغيرها، السنة الفارطة وعند صدور النتائج السيد الوزير هناك أفراد وقع تنحيتهم من الإسناد رغم أقدمية مطالبهم من 2006 بتعلة غياب وثيقة وأي وثيقة؟ نسخة من بطاقة التعريف. نسخة من بطاقة التعريف تضيع من الملف تحرم المشارك من حقه في الحصول على رخصة "louage"؟ من قال أن هذه الوثيقة لم يقع اتلافها عمدا؟ وما المعلومات أو المعطيات الموجودة بهذه الوثيقة والغائبة في الوثائق المكونة للملف المقدم منذ 2006؟

أرأيتم كيف يقع التحيل على التونسيين؟ أرأيتم كيف تريدون أن تجعلوا من بعض الأفراد عبيدا يشتغلون عند أفراد آخرين؟ هذا ما هو موجود اليوم ووقع تأجيل النظر في الملفات لسنة كاملة لاستكمال الوثائق وعندما تم ذلك وسويت النواقص وقعت إجابتهم بأنهم تجاوزوا الأجال المحددة؟ فلماذا وقع تسلم مطالبهم هذا العام إذا؟

اسناد الرخص اليوم يقع بصفة عشوائية انتقائية بتدخلات "سي فلان وسي فلتان" الموجودين في لجان اسناد الرخص ويسندونها الى أفراد عائلاتهم، بعض العائلات تتمتع بست أو سبع رخص، الأب والأخ والعم وابن العم وغيرهم وفي المقابل أفراد يشتغلون عند الغير قدموا مطالبهم منذ 2006 ولم يتحصلوا على رخص.

اليوم نفس الشيء بالنسبة إلى شركة النقل بالساحل لا تكترث بالمهدية، "السواسي" الجم اكتظاظ شديد والنقل مفقود، خط هبيرة سوسة، خط هبيرة المهدية، خط السواسي المهدية، خط أولاد الشامخ كلها تعاني نقصا فادحا في النقل، ألا يتمتعون بحق التنقل والعيش في هذه البلاد؟ ألم نقل بأننا قمنا بإلغاء الرخص؟ فلم عدنا إلى وجوب الرخص من جديد؟ وهنا سؤال مطروح.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائبة المحترمة سنية بن المبروك، ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة سنية بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

مداخلتي اليوم موجهة إلى السيد وزير الصحة حول موضوع التلاقيح ضد فيروس سرطان عنق الرحم أو فيروس الورم الحليمي البشري، هذا الموضوع يطرح عديد التساؤلات ويتم التسويق له على أنّه وسيلة للوقاية من سرطان عنق الرحم، هذا التلقيح تمّ منعه في تونس سابقا والسؤال الذي يطرح هنا ما هي أسباب المنع؟ اليوم وزارة الصحة وافقت على القيام بهذا التلقيح، نود معرفة الأسباب والمستجدات التي طرأت وجعلت وزارة الصحة تغير رأيها؟ هل انتهت جميع مشاكل الصحة من فقدان أدوية وأجهزة وآلات طبية معطبة وغيرها من المشاكل وانحصرت في التلاقيح التي أصبحت اليوم اجبارية أو ضرورية؟ نعلمكم أن هذا الفيروس يعتبر أقل فتكا بالبشرية، هو خامس سرطان انتشارا عند النساء ويمكن التقّي المبكر والقضاء عليه بنسبة 100% إضافة الى أن في تونس وحسب الإحصائيات لا يصيب إلاّ 5.6 على 100000 امرأة وهذا يعتبر من أحسن الأرقام في العالم مقارنة بالدول التي شرعت في اجراء هذا التلقيح منذ سنة 2006.

السيد وزير الصحة، ماهي الفئة العمرية المستهدفة بهذا التلقيح؟ نعم أقول المستهدفة، لأن هناك استهداف للأطفال، فهل أصبح الأطفال التونسيون فئران تجارب؟ الأصوات التي تدعو اليوم إلى اجبارية التلقيح ضد فيروس عنق الرحم هي نفس الأصوات التي دعت سابقا إلى اجبارية التلقيح ضد فيروس "كورونا". هل أصبح ملف التلقيح اليوم ملف متاجرة؟ هنا نقطة استفهام كبرى أود أن أسأل من يدعون إلى التلقيح؟ هل أنتم مستعدون أن تقدموا أطفالكم أولا لتجربة هذا التلقيح عليهم أم لا؟

وزارة الصحة وعلى رأسها السيد وزير الصحة، نطالب بوقف هذه التلاقيح فورا إلى حين تقديم توضيح للشعب التونسي حول هذا الموضوع الذي جعل عديد العائلات تتساءل عن مصير أطفالهم والحضور في جلسة صلب لجنة الصحة بمجلس نواب الشعب لتوضيح موقف الوزارة وذكر مصدر هذه التلاقيح والشركة المصنّعة لها وأسباب الموافقة عليها بعد منعها سابقا ونود معرفة مخلفات هذا التلقيح المستقبلية على صحة أطفالنا وليتحمل الكل مسؤوليته إذا ثبت تلاعب أو متاجرة أو مساس بالصحة والحرمة الجسدية لأطفالنا.

هذه التجربة صارت بالفعل في عدة دول على غرار اليابان والبرازيل والنتيجة 100000 امرأة تعاني من العقم.

وفي الأخير أريد إيصال رسالة لبعض الأشخاص، إن وجد نسل لا بدّ أن يقطع في تونس، فهو نسل كل خائن وعميل ومتآمر ومتاجر بأرواح الناس "وحديثنا قياس" وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب محترم عادل ضياف تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أودّ الترحّم على شهيد العلم الطالب فارس خالد وأقول لعائلته رحمه الله ورزقكم جميل الصبر والسلوان كذلك أندد بالعدوان الغاشم والإبادة الجماعية التي يتعرض لها أخواننا في غزّة وفي فلسطين وأقول الى الشعوب والى الأمة والى كافة أحرار العالم بأن يقفوا ضد هذا الكيان الصهيوني الغاشم وأن يوقفوا هذه الإبادة لشعب أعزل يدافع عن حرّيته وعن حقّه المسلوب.

أحب أن أوجه مداخلة إلى وزير الشباب والرياضة تخص تمويل الجمعيات، نحن لدينا جمعيات في سيدي حسين لم تتلق أي تمويل عمومي منذ سنة ووزارة الشباب والرياضة رفعت في معلوم استغلال قاعات الرياضة.

نحن نريد الحديث بصراحة، الأحياء الشعبية مهمشة بطبيعتها ونحن عوض أن نحاول القضاء على الجريمة والقضاء على العنف وعلى السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، ندفع الشباب أكثر الى المجهول بهذا الترفيع في المنحة إلى الضعف أو أكثر من 240 الى 650 فبذلك سنقضي على كل طموحات الشباب في مجال الرياضة.

نحن لدينا "الشبيبة الرياضية بسيدي حسين" هذه من الجمعيات اللي تحصلت على ميداليات وكؤوس أفريقية ودولية، تجد اليوم صعوبات في انجاز التمارين الخاصة بها ولهذا أردت ايصال صوتها، لأنه بهذه الطريقة وبهذه المجازفة المتمثلة في الترفيع في هذه المنحة لن يتوجه أي فرد من الشباب الى ميدان الرياضة.

وكذلك موضوع التجهيزات نطلب من وزارة الشباب والرياضة القيام بتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة للمركب الرياضي "عمر المختار" لتشجيع وتيسير ممارسة الأنشطة الرياضية للشباب والأطفال.

أود توجيه تحية شكر إلى وزارة التجهيز والاسكان على منحنا قطعة أرض لبناء إعدادية لعمادة "بيرين"، ولكن لدينا الطريق عدد 39 والطريق عدد 579 بها أشغال لم يتم استكمالها وغلقها وهذه الأشغال تسببت في حوادث وفي حالات عنف ولذا نتمنى الانتهاء من إنجازها، كذلك الشأن بالنسبة إلى الطريق الحزامية تتطلب التنوير والإضاءة، كما نطلب من وزارة البيئة البدء من الآن في مداواة الحشرات بالتعاون مع بلدية تونس وبلدية سيدي حسين وإذا لم يتم ذلك في الحين فإن الصائفة القادمة ستشهد كارثة بحشرة الناموس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم محمد اليحياوي تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة أريد أن أوجه سؤالي إلى السيدة رئيسة الحكومة باسم أهالي طبرقة وعين دراهم نتيجة لتأخر جميع المشاريع المبرمجة على مستوى الميزانية العمومية وهي في الحقيقة عديدة سواء على مستوى معهد حمام بورقيبة أو المسالك أو التنمية المندمجة أو جهر ميناء مدينة طبرقة أو عديد المشاريع، لكن هناك مشروع هام جدا له آفاق وبعد تنموي كبير جدا وهو مشروع فج الأطلال، فقد تحول في الحقيقة من حلم إلى كارثة في هذه الجهة فهو مبرمج منذ 2016 وصادر في الرائد الرسمي في إحداث منطقة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية على مساحة 41 هكتار تمت إحالة تسعة هكتارات منها من الملك الغابي للدولة إلى ملك الدولة الخاص وهي على ذمة الوكالة.

لكن تبين فيما بعد أن هذا العقار ينقصه ست هكتارات وتبين لاحقا أنها على ذمة تعاونيات لوزارة الداخلية وهي تعاونية الحرس الوطني والحماية المدنية.

اتصلت بالسيد وزير السياحة وراسلته بشكل كتابي فتنصل من المسؤولية وقال ليس لي دخل بهذا وهو من اختصاص السيد وزير أملاك الدولة الذي اتصلنا به ونفس الشيء قال هذا الموضوع بيد السيد وزير الداخلية، فاتصلت بالسيد وزير الداخلية وقدمت مكتوبا منذ شهر ديسمبر 2024 إلى حد اليوم لم نجد أي إجابة شافية.

ولهذا أدعو السيدة رئيسة الحكومة إلى تناول هذا الموضوع في مجلس وزاري والوزراء الثلاثة لا بد أن يجلسوا مع بعضهم لحل هذا الإشكال، فلا يعقل أن مشروعا ممولا من ميزانية الدولة بـ17 مليار ولكن إلى حد اليوم قرابة عشر سنوات وهذا المشروع لايزال على حاله، هو حلم بالنسبة إلى أهالينا في جهة الشمال الغربي باعتبار أنه وقع على مستوى تنموي لإخراج هذا الشريط الحدودي من حالة الفقر إلى حالة الاستثمار باعتبار خلق قطب سياحي بالتكامل مع مدينة طبرقة.

اليوم أصبح أهالينا في هذه المناطق يحسون بنوع من الغبن باعتبار أن الزيارات الفلكلورية للسادة الوزراء مع الأسف هي مجرد تسجيل نشاط وزاري في هذه المناطق لكن لم يقع حل أي إشكالية إلى يومنا هذا، فالرجاء من السيدة رئيسة الحكومة التعجيل بفتح هذا الملف ونريد أن نرى مشروع فج الأطلال في الواجهة هذه السنة ولها كل الشكر ونحن في انتظار ردها وتفاعلها.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد اليحياوي والكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

تدخلي اليوم يأتي في رسالة موجهة إلى السيدة رئيسة الحكومة نطلب من سيادتها التدخل السريع في علاقة بوضعية عمال الحضائر وهذه للمرة الألف التي نطالب فيها السيدة الوزيرة بالتدخل العاجل، عمال الحضائر الذين يعملون منذ 14 و12 سنة في كل الوزارات وفي كل الإدارات بدون استثناء وتدخلت اليوم الدولة بتوجيهات السيد الرئيس على أن تتم تسوية وضعية عمال الحضائر في إطار أن تكفل ظروف العيش الكريم والشغل الكريم لهم وما راعنا إلا أن رئاسة الحكومة في حد ذاتها تعلل تصرفاتها بأنها تحتكم إلى الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021، فلا يتم ادراج 900 من هؤلاء العمال لأنه لا تتوفر فيهم شروط الانتداب في الوظيفة العمومية وبالحين يتم تعويضه بمن يليه في الترتيب في الخطة المحددة ويتم بناء على ذلك التخلي عنه نهائيا وقطع كل علاقة تشغيلية له مع الإدارة.

يعني أن الأزمة التي خلقتها رئاسة الحكومة لا مبرر لها فقد أحدثت الدولة تطبيقة مهمة لسد شغور في كل الإدارات والوزارات وتمت تسوية وضعية الدفعة الأولى بدون النظر في البطاقة عدد 3

وجاءت الدفعة الثانية فقالوا لهم يجب أن ننظر في البطاقة عدد 3 والدفعة الثالثة منهم بدون النظر في البطاقة عدد 3 وهذه القرارات غير الصائبة في غير وقتها، أيضا أثارت أزمة في عديد العائلات وفي فترة العيد لم تمكنهم من المنح وما يحدث غير مقبول وخاصة في هذه الفئة.

وهنا أريد أن أسأل السيدة رئيسة الحكومة إلى متى إغراق الإدارات والوزارات منذ 2011 بالإطارات والأعوان الذين ليست لهم كفاءات ولا تنطبق عليهم شروط الانتداب في الوظيفة العمومية ومع ذلك نجدهم الآن مديرين ومديرين عامين فلنبدأ إذن التسوية من البداية منذ 2011 ونعيد أيضا الانتدابات التي صارت وعليها شبهة فساد وتشوبها شائبة ولم تنظروا فيها إلى حدود اللحظة، بل تدفع إلى الأمام عند القضاء الذي يمكن أن يستغرق عشر سنين ولا ينظر في هذه القضايا فلنبدأ من الأول الآن ونعيد النظر في كل وضعيات الحظائر وانتدابات الإطارات كيف تمت وكيف يتم الآن التنكيل بعمال الحضائر الذين ليس لهم ذنب في السياسات الخاطئة لرئاسة الحكومة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم بوبكر بن يحيى له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا سيدي الرئيس،

استشهد الطالب فارس خالد وهو يرفع العلم الفلسطيني تعازينا الحارة لعائلته وأصدقائه.

ونحن أمام شعار الدولة الاجتماعية من خلال الحديث على تسوية العمل الهش وتنقيح مجلة الشغل وغيرها، أريد أن أذكر أن لدينا فئة أخرى مهمة تستحق العناية اللازمة ألا وهي أصحاب شهادات الدكتوراه والعاطلين عن العمل يعني حين نقول شهادة الدكتوراه وعاطلين عن العمل هذا في حد ذاته موضوع كبير.

وخطابي هذا موجه إلى السيدة رئيسة الوزراء والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي قصد إنصاف الدكاترة المعطلين عن العمل والذي بلغ عددهم حسب التسجيل في المنصة أكثر من 7000 دكتور والسؤال الأول يخص عدد الشغورات في إطار متابعة ملف تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه وتلبية حاجيات مؤسسات التعليم العالي من إطار تدريس في رتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي، فالمطلوب اليوم تحديد عدد الشغورات الحقيقية يعني تلك التي تستجيب لمقاييس التدريس الفعلية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز البحث مفصلة في جدول حسب مواد الاختصاص مع الالتزام بالآجال الممنوحة لتحديد العدد بكل دقة ووضوح، هم عندهم آجال 21 مارس تقريبا و إلى حد الآن لم يقع ترتيب أصحاب الشهادات بحسب الاختصاص وحسب العدد المفروض اليوم نعرف هذه الشغورات ويقع ترتيبهم حسب الاختصاصات.

ونحن ننتظر التفاعل الإيجابي والسريع مع هذا السؤال نظرا إلى الأهمية الكبرى في التعبير الحقيقي عن حسن النية لتسوية الوضعية في أقرب وقت، فمهم جدا ترتيب الأساتذة وعدد الشغورات حتى يعرف أصحاب الشهادات مقاصدهم.

الإجراء الثاني المطلوب وهي مناظرات الدكاترة لإعادة التقييم للانتدابات أعتقد أن فيه تعديا على إمكانياتهم العلمية باعتبار أن لهم شهائد عليا ويجرون لهم مناظرة جديدة وهي تقريبا مرحلة أولى للفرز ثم عندنا مرحلة ثانية للفرز وهي اللجان التي تجري امتحانات "psychotechnique"حتى نعطي فرصة أخرى للفرز وهذا دوما ليس فرزا حقيقيا، فيه عدة تساؤلات وفيه عدة شبهات إن صح التعبير وغير واضح والمطلوب اليوم الالتزام ببعض المقاييس الموضوعية والتي يعتمدها الدكاترة أصلا بينهم ويسعون إليها ويرغبون بها ألا وهي مقاييس الترتيب حسب سنة التخرج وحسب السن وحسب معايير اجتماعية معينة حتى يكون كل دكتور على معرفة بأجل انتدابه من خلال اختصاصه ومن خلال الشغور الموجود في الجامعات ومراكز البحوث وشكرا على حسن الانصات.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم أحمد بنور له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، بودي ويؤسفني لفت نظر كل من وزارة الثقافة والنقل والسياحة على عدم ردهم على الأسئلة الكتابية إلى اليوم خاصة المتصلة بمكافحة بعض أوجه ومظاهر الفساد ولو يرغبون في التستر على هذه المظاهر ولا يقدموا لنا اليقين فليقولوا ذلك ولن نزعجهم مجددا.

ثانيا، بالأمس تم إسقاط قرض تم توجيهه إلى مجلس النواب وهو رسالة لا بد للحكومة أن تلتقطها وكان علينا أن نجمع أموالنا قبل التوجه إلى القروض الخارجية فأكثر من ألف مليار كراءات تقوم بها مختلف الوزارات ونصفها في مكاتب شاغرة كما أن عقود الكراء تشوبها بعض من أوجه الفساد، كذلك عديد الوزارات تتمخض عنها هياكل وإدارات عامة منها الوهمية بتعلة إسناد خطط وظيفية وامتيازات عينية كان لا بد من إدماجها.

كذلك لا نية إلى اليوم من وزارة المالية بإدماج السوق السوداء، كثير هو "المال السائب" كما نقول بالعامية كان بالأحرى العمل على ضمه.

نقطة ثانية، يطيب لي أن أبلغكم نداء استغاثة من التونسيين بالمهجر أنه على خلاف الدول العربية تم ترحيل التونسيين، لا تهمنا الاتفاقيات والمعاهدات القديمة أو الجديدة، ما يهمنا هو كرامة التونسي بالمهجر وأطالب السيد رئيس الجمهورية بالتدخل بالقطر الإيطالي والفرنسي قصد تسوية وضعية التونسيين بالخارج ومعاملتهم معاملة حقوقية تحترم كرامتهم.

نقطة أخرى، ضرورة مراجعة القانون عـ7ـدد لسنة 1968 المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية والقيام بحملة شاملة بغاية التثبت من شرعية تواجدهم بتونس بما في ذلك الجواسيس والفارين من العدالة والمتحيلين الذين كونوا شركات صورية للحصول على الإقامة لا غير وممارسة أنشطة إجرامية كبيع الفواتير الوهمية وتهريب الآثار والمرجان وغيرها وفي مقدمتهم موضوع أفارقة جنوب الصحراء "ما نهزوش مالخابية ونحطو في الجايبه" يجب إيجاد حل بالشراكة مع الأطراف الأجنبية والجمعيات الحقوقية يمكننا من السبل قصد ترحيلهم.

كذلك لا بد من تجريم عدم قيام العون العمومي بمهامه وتعطيل العمل بالقوانين والتراتيب والمناشير والتنكيل بالمستثمرين وبعمالنا بالخارج وعدم الرد على عشرات الآلاف من العرائض الصادرة على المواطنين وتعطيل الإصلاحات العمومية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائبة المحترمة منال بديدة تفضلي.

السيدة منال بديدة

رحم الله شهيد العلم الفلسطيني الشاب التونسي فارس خالد الذي توفي بالأمس الإثنين 7 أفريل 2025 إثر سقوطه من بناية بعد أن رفع العلم الفلسطيني.

هكذا كتب على شبابنا أن يموت حتى إن لم يكن عن طريق المخاطرة في سبيل أن يكون جزءا من القضية الفلسطينية فسيموت شبابنا حسرة وقهرا من الظلم والخزي والعار وقلة الحيلة التي نعيشها اليوم.

يحرق الفلسطينيون أحياء أبعد هذا العار عار؟ أبعد هذا الظلم ظلم؟

إلى متى سيتواصل هذا التنكر إلى شعب يباد على مرأى ومسمع من كل العالم؟

فلسطين المعزولة والمخذولة من طرف أشقائها أمام الكيان الصهيوني الغاشم والظالم الذي لا يعرف للإنسانية طريقا.

أي خزي يجعلنا نصمت؟ وإلى متى سنصمت؟ هل سنصمت إلى أن تتغير خريطة العالم وتنتهي منها كل البلدان العربية؟ هل سنصمت إلى أن يأتي دورنا فنموت حسرة بدل السلاح؟

إلى متى سنترك شعوبَنا في مواجهة الخذلان لوحدها؟

متى سيتخذ كل رؤساء الدول العربية قرارا واضحا في المشاركة في الحرب في غزة لإنقاذها؟

متى سيعيدون لنا افتخارنا بأمجادنا العربية؟

متى سيتخذ شعبنا القرار المصيري في المقاطعة لأن أي شخص يشتري منتجا داعما للكيان الصهيوني يعتبر مشاركا في الحرب ضد غزة ويعتبر مساهما في سفك دماء الأبرياء؟

متى ستصدر دار الإفتاء في كل البلدان العربية فتاوى الجهاد في فلسطين؟ لأن النصر في فلسطين والتحرير في فلسطين وهذا يقين عندي لن يكون إلا عن طريق المقاومة.

وهنا أوجه تحية تقدير وإجلال للمقاومة الفلسطينية التي أعطت دروسا للعالم كله في العزة والشرف.

لماذا استسلمنا نحن المسلمون وبقينا ننتظر النصر من جنود الله من الملائكة ونسينا أن الإنسان أكبر وأعظم جنود الله؟

هل سيكتب لنا التاريخ أن نشهد النصر؟ هذا ما سيجيبنا عليه أطفالنا وشبابنا في المستقبل أما شهيدنا فرحل فارسا وسيبقى خالدا. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، رحمه الله الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أتكلم اليوم في الحقيقة باسم المواطن الذي يشعر أن الدولة غائبة عندما يرى أن الفوضى تعم كل مكان في أرجاء معتمدية الحمامات ويشاهد مخالفة القانون في وضح النهار ولا يرى أي ردة فعل من الأجهزة والسلط المعنية رغم أن كل شيء بالمكشوف والكل يتحول إلى شاهد زور على الانتهاكات التي تحصل أمام مرأى ومسمع الجميع من انتصاب فوضوي وبناء عشوائي وتردي خصوصية المدينة والسؤال إلى متى؟ فالمسؤول الذي يتقلد في الحمامات مسؤولية تابعة للدولة لم يأت للاصطياف، بل أتى لممارسة عمله والقيام بدوره.

أريد أن أتحدث على جهاز التراتيب أو الشرطة البلدية الذي يمثل جهازا من أجهزة الردع والرقابة أما حان الوقت السيد وزير الداخلية لمراجعة دور هذا الجهاز الذي أثبت فشله؟ من يتستر على الفوضى فهو جزء من خرابها هذا الجزء مثل أي هيكل من الهياكل فيه الجيد وفيه السيء وفيه أناس شرفاء يرغبون في العمل وفيه الناس المقصرون، أو المتواطئون أو متورطون أو الذين يتمعشون من الفوضى، ولكن حين نرى الواقع والتجاوزات والفوضى الموجودة نقول أين المحاسبة؟ وأين تطبيق القانون؟

فهل وجد هذا الجهاز لحماية المدينة أو للمشاركة في تدميرها؟ مخالفات معلومة تعديات بالجملة وكل شي بالمكشوف ولا أحد يتحرك فإن لم تطبق الدولة القانون تترك المجال للفساد ومن يقصر في مسؤولية لا نكتفي فقط بنقلته، بل يجب أن يُحاسب حتى يكون عبرة لغيره.

اليوم أيضا هذا الجهاز الهام للتراتيب أو الشرطة البلدية في معتمدية الحمامات فيه أقل من عشرة أعوان ونفس هؤلاء الأعوان معنيون بالفوضى وبالبناء الفوضى ومتابعة المخالفات وان تطلب الأمر التعزيز يتم ارسالهم أو ان كان هناك مسرح تجدهم أمامه يعني أن اليوم هناك نقص كبير في عدد الأعوان ونقص كبير في الزاد البشري...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نضيف دقيقة للسيد ياسين مامي. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، إذن اليوم مدينة فيها أكثر من 100,000 ساكن، مؤسسات سياحية، مثال تهيئة غائب منذ خمسين سنة وتكون أجهزة الرقابة المطالبة بالردع وتطبيق القانون والسهر على تطبيق القانون فغير معقول أن يكون الزاد البشري بهذا النقص الفادح، لا بد من إعادة الهيكلة وندعو أيضا إلى التدقيق في أداء أعوان الشرطة البلدية والجدوى من وجود الهيكلة الحالية لهذا الجهاز، لا نحتاج إلى اللجان بل نحتاج إلى أفعال ولا نحتاج الوعود بل إلى قرارات، لا نحتاج إلى الإصلاح بل نحتاج إلى فرض النظام، لا يمكن أن نقبل استمرار هذه الفوضى ونحن مقبلون على موسم سياحي.

كنائب عن الجهة أقولها بصراحة لا يمكن أن نسمح باستمرار هذه الفوضى تحت أي عنوان من العناوين وفي المستقبل سيتم التعامل بطريقة أخرى مع كل المقصرين.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم الطاهر بن منصور.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

كلمتي اليوم موجهة إلى السيد وزير الفلاحة،

السيد وزير الفلاحة، الموسم الفارط كان صعبا جدا على الفلاح في قبلي فقد تجاوزت نسبة الفساد في صابة التمور 60% وأثر هذا الأمر سلبا على الفلاح وعلى المواطن وعلى الدولة، فقد تضرر كل الناس في جهة تقريبا الدخل الوحيد للمواطنين فيها هو التمور وذلك لأن الدولة تركت الفلاح دون دعم ليواجه مصيره وحده وخاصة في مجال توفير مادة البلاستيك للتغليف حيث وصل الكيلوغرام الواحد من هذه المادة الى ثمانية دنانير هذا إذا كان متوفرا في السوق.

فالمطلوب من وزارة الفلاحة اليوم المبادرة مبكرا والاستعداد للموسم القادم بتوفير بلاستيك التغليف بأسعار مدعومة في متناول الفلاح ويمكن على الأقل أن نجد تبريرات لمماطلة الوزارة في إنجاز مشاريع الآبار التعويضية لصعوبة في التمويل وفي توفير المقاولات وفي عدم توفر شركات الحفر والتنقيب مثل ما قالت ولكن أين الصعوبة في أن توفر بلاستيك التغليف؟ فهل أن هذه صعبة؟

الفلاح في واحات قبلي محروم من خدمات صندوق الجوائح ومن التعويض عن الأضرار ومن الدعم ومحروم من ديوان التمور، فهل هو عقاب جماعي أو هي لا مبالاة من الوزارة؟

نريد تفسيرا من السلطة على سلوكها تجاه جهة كاملة وقطاع كامل يساهم في دعم الميزانية من العملة الصعبة "وساد عليكم باب بلاء" في جهة كاملة، الجهة اليوم ليست فيها استثمارات عمومية ولا خاصة على الأقل شجعوا المواطنين أن يعتمدوا على أنفسهم لتعمير تلك المناطق العزيزة من تونس.

سيدي وزير الفلاحة، ما زال عندكم بعض الوقت ثلاثة أو أربعة شهور فالآن موسم التلقيح وقبل موسم تغليف العراجين، فطلب فلاحي قبلي بسيط جدا، وفروا لهم الظروف والبلاستيك والناموسية ودعموها حتى يستفيد كل الناس والدولة فهل أن هذا المطلب صعب أيضا اليوم؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم عبد السلام الدحماني. تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا، مداخلة للتاريخ موجهة إلى الجميع أتحدث فيها عن صور تأبى المضي في جهتي التي أمثلها قابس ومناطقها وفي جهات أخرى تشبهها وإن اختلف الإيقاع في سرعته أو في رماديته.

جمع من النسوة الريفيات يقفن في طابور لأخذ حصة من الماء الصالح للشراب على ألا تتعدى 20 لترا، توجان نموذجا في ولاية آبار المياه التي توجد فيها والمحطة التي أنجزت بها توجه إلى جهات أخرى.

طابور آخر مكون من مسنين وأطفال أمام مركز رعاية صحية في انتظار قدوم طبيب وممرض ليفتح باب الصحة لهم مرة في الأسبوع ولساعتين فقط.

مستشفى جهوي تداعى ولم تعد محاولات إسعافه ممكنة ولا ناجعة، عجزت دولتنا العادلة على إنصافنا بالبدء في إنجاز مستشفى جامعي بديل.

طابور آخر أمام مدرسة في انتظار التحاق معلم أو أستاذ الذي لم يلتحق في الأشهر الماضية لأن الإدارة والوزارة لا تستجيب للتوازنات البيداغوجية والموارد البشرية إلا بعد محاولات ومحاولات.

مجموعة أخرى في محطة الحافلات لا تعلم إن كان لها نصيب من وسائل النقل للوصول إلى المدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات أم أن حصتها في التنقل مؤجلة إلى يوم آخر ولها إمكانية تدارك الأمر في امتطاء قطار لا يكاد يسير حتى يتوقف.

ينقطع عنك الهاتف في مناطق ريفية وجبلية ظلت خارج التغطية طيلة سنوات، وعود لا حصر لها لحكومات متعاقبة وإجراءات إدارية ورقابية معقدة عطلت مشاريع وغطت على ملفات الفساد.

أهالينا هناك يعيشون في دوامة الانتظار منذ دولة الاستقلال يحلمون بالغد الذي تأخر كثيرا عن موعده فيغادر من يغادر نحو المجهول أو نحو الموت ويتوارث من بقي الانتظار ثم نكتشف أن معنى المواطنة دون تجاه، فالذي يضحي أكثر يحرم أكثر وجزاؤهم سيكون بطاقة هوية ومقبرة.

لا ننكر أن دولتنا العادلة أنجزت لنا مطارا لا يفتح أبوابه إلا بمناسبة موسم الحج ووعدتنا بإنجاز منطقة صناعية بمطماطة ولم تف وبطريق ساحلي يربط بين قابس والزارات ولم تجد التمويلات اللازمة وبمركز تكوين في اللوجستيك بالزركين ولم تتمكن وباستئناف أشغال مسار السكة الحديدية الرابط بين قابس ومدنين ولم تجد الوقت الكافي لإنجاز المطلوب.

تونس في مخططاتهم لم تكن واحدة ويريد لها البعض اليوم أن تظل كذلك ورغم ذلك فإن الأمل قائم، حاولنا وسنحاول مستمرون ولن نتوقف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمد الشعباني تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

إلى جنة الخلود أيها الشهيد بإذن الله، شهيد العلم الفلسطيني الشاب فارس خالد الذي كان فارسا في رفع العلم الفلسطيني وسيظل خالدا في أذهان أحرار العالم وطلبة العالم وتلامذة العالم ونساء العالم ورجال العالم الأحرار الذين يؤمنون بحق الشعب الفلسطيني، فألف رحمة لكل الشهداء ومزيدا من التوفيق والثبات للمقاومة الفلسطينية الباسلة والمقاومة في كل شبر من تراب الأمة.

ثانيا، خطابي سيكون موجها إلى وزير الفلاحة، يبدو أن زيارتكم إلى ولاية القصرين أصبحت تمثل لديكم مسألة ثانوية والحال يتطلب زيارة عاجلة لدراسة الوضع الفلاحي هناك.

السيد وزير الفلاحة، الوضع الفلاحي في القصرين حرج ويجب أن تعرف أن مندوبية الفلاحة بلا إطارات وبلا معدات فقد بعثتم المشروع المندمج للفلاحة جنوب الولاية وإلى حد الآن ليس فيه وحدة تصرف للمشروع.

يجب أن تعرف أن من يريد من الشباب أن يستثمر في الفلاحة ينتظرون التراخيص منكم لحفر الآبار وننتظر إعداد دراسة حديثة تخص المائدة المائية في فريانة وماجل بلعباس، كفانا من الدراسة من عهد الاستعمار.

وزير الفلاحة، زيارتك أكيدة وواجبة ويجب أن تكون عاجلة حتى ينطلق الناس في أعمالهم، ماذا يوجد في القصرين؟ على الأقل يستثمر الناس في قطاع الفلاحة.

خطابي الثاني موجه إلى وزير الداخلية، السيد وزير الداخلية الصورة التي يريدون أن يظهروا بها القصرين اليوم غير صحيحة والقصرين هي كباقي الولايات فيها كثير من الجمال وقليل من الرديء ونحن مع تعزيز القطاع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم محمد الشعباني. تفضل.

السيد محمد الشعباني

مع التعزيز لتحسين الخدمات يعني لا تكفي سيارة أمن واحدة في المعتمدية ويجب إحداث مركز شرطة في معتمدية مثل الماجل كما أؤكد السيد وزير الداخلية ورئيس الحكومة والسيد الرئيس أن المقاربات الأمنية لا تعتمد فقط على المعدات أو توفير أكثر ما يمكن من المؤسسات الأمنية، ولكن لا بد من مقاربة اجتماعية اقتصادية تفتح الآمال أمام شباب ولاية القصرين وشباب تونس للتطلع لمستقبل أفضل فلا يبقى رهين اليأس وما ينجر عنه وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

شكرا لكل الزميلات والزملاء الذين تدخلوا على معنى الفصل 108 وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم، شكرا مرة أخرى وتصبحون على خير ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة السادسة مساء وعشر دقائق)